الثلاثاء 30 نيسان 2024
العدد 5189 السنة الثامنة عشرة
Mardi 30 Avril 2024 no 5189 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

المدارس الخاصة تقونن التحايل
06
جاسوس بن جاسوس
14
«بوكر» تدخل سجون الاحتلال
18

مجلس الوزراء يلغي عقوبات ضريبية على شركة يملكها ميقاتي [4]

جيش العدو يقرّ: الهدوء في لبنان بعد غزة [2]

مفاوضات القاهرة
المقاومة تتحسّس «فخاخ» العدو

(أ ف ب)

قضية اليوم

جيش العدو «يتبنّى» موقف المقاومة: التهدئة في لبنان بعد وقف العدوان على غزة!

علي حيدر

نجح حزب الله، بكثير من الصمود الميداني والسياسي، في إحكام الربط الاستراتيجي بين جبهتي لبنان وغزة رغم كونهما منفصلتين جغرافياً، بعدما أغلق الأبواب تماماً أمام الطروحات الأميركية والفرنسية والاتصالات السياسية التي هدفت إلى فكّ هذا الربط بعروض وإغراءات متنوعة، وبضغوط ميدانية نفّذها جيش العدو مع كثير من التهويل والتهديد.

وعلى عكس ذلك، نجحت المقاومة في لبنان بهذا الربط في تجيير الضغوط الميدانية وما نتج عنها من تداعيات أمنية واجتماعية في شمال فلسطين المحتلة، لمصلحة المقاومة في قطاع غزة. فتحوّلت هذه التداعيات وربط التسوية بوقف العدوان على غزة إلى عوامل ضغط إضافية على قيادة العدو السياسية والأمنية (المفهوم نفسه ينسحب على اليمن والعراق). هكذا وفّرت المقاومة في لبنان عنصر قوة إضافياً لحركة حماس. وكما كان متوقّعاً، فقد حضرت مفاعيل هذا الواقع أيضاً لدى جهات التقدير والقرار السياسي والأمني في إسرائيل التي أصبحت مضطرة لمقاربة الجبهات كافة ككل مترابط، على الأقل على المستويات: التكتيكي والسياسي والاستراتيجي. وفي هذا السياق، يأتي ما كشفه كبير محلّلي «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، قبل يومين، عن أن «الوضع على حدود لبنان هو أحد الأسباب التي تحفّز الجيش الإسرائيلي على تأييد صفقة المخطوفين» باعتبار أن «الصفقة ستسمح باتفاق في الشمال وعودة السكان. وهذا موضوع يقلق الجيش جداً».

ويؤكد ما كشفه برنياع حقيقة الدور الذي تلعبه جبهة لبنان كجبهة إسناد للجبهة الرئيسية في غزة، إلى جانب جبهات الإسناد الأخرى، مع التأكيد دائماً أن العامل الرئيسي لأي نتائج ستتمخّض عنها هذه الحرب يعود أولاً إلى الصمود الأسطوري لسكان غزة وإلى مقاومتهم التي تواصل استنزاف العدو لمنعه من تحقيق أهدافه.

من الواضح أن تبنّي الجيش للصفقة كخيار لتهدئة جبهة لبنان، يهدف أيضاً إلى إخراج نفسه والكيان من المأزق الذي نتج عن القيود التي فرضتها معادلات المقاومة. فلا هو قادر على استمرار التكيّف مع الضغط الميداني المتصاعد والمتواصل، ولا هو في وارد شنّ حرب واسعة تجنباً لتداعياتها الخطيرة. فيما فشلت كل محاولات التصعيد في كبح حزب الله أو إخضاعه. وهو في الوقت نفسه يدرك أن أي تصعيد لاحق سيقابل برد تناسبي يُعمّق مأزقه. وعلى هذه الخلفية، جاءت توصيته للمؤسسة السياسية بالعمل على صفقة التبادل التي تؤدي إلى هدنة مع غزة كونها ستمتد إلى جبهة لبنان بما يعيد المستوطنين إلى منازلهم.

وليس خافياً أن قلق الجيش، الذي أشار إليه برنياع أيضاً، ينبع من مخاوفه من تداعيات استمرار هذا المأزق على صورة الردع الإسرائيلي لدى جمهوره وفي المنطقة، ومن أن تؤدي المراوحة الميدانية إلى التدحرج نحو مزيد من التصعيد يدرك أنه لن تنتج عنه فوائد. وبحسب أحد أعضاء هيئة أركان جيش العدو، «ما دام أي تصعيد مع حزب الله في لبنان سيؤدي في النهاية إلى اتفاق، فلماذا لا نوافق على هذا الاتفاق من دون تصعيد؟».

> البحث عن اتفاق ضروري لتهدئة جبهة تنهش في جسم الردع الإسرائيلي

ويتقاطع مع موقف الجيش، أيضاً، مع ما كشفه خبير شؤون الأمن القومي العقيد احتياط كوبي ماروم، عبر القناة 13، بأنه رغم المأزق الاستراتيجي الذي تواجهه إسرائيل على جبهة الشمال التي «تواصل النزف»، إلا أن المجلس الوزاري المصغّر «لا يناقش موضوع الشمال ولا يتخذ أي قرارات بشأنه، وليس لديه أي مبادرة في هذا السياق، وهذا خطير جداً». وتؤشّر هذه المعطيات إلى تسليم القيادة السياسية، بنسبة أو بأخرى، بأن لا أفق ولا رهان جدياً على تغيير موقف حزب الله في هذا المجال، وبأن المدخل إلى الحل في الشمال يمر أيضاً عبر غزة.

ويكشف موقف جيش العدو هزال الحملات الإعلامية اللبنانية والخارجية على المقاومة، ومحاولة تسخيف جبهة لبنان والتقليل من تأثيرها. لكنّ الأهم في كل هذه المقاربة، أن جيش العدو تبنّى في نهاية المطاف معادلة أن تهدئة جبهة لبنان تمر عبر تهدئة جبهة غزة. ولا يتحقّق هذا الهدوء إلا عبر صفقة تتضمّن تبادل الأسرى. وبمقارنة كاشفة عن أكثر من رسالة ودلالة، يأتي موقف جيش العدو بعد سبعة أشهر من الحرب، مطابقاً للشعار الذي رفعه حزب الله منذ اليوم الأول في مواجهة كل من يطالبه بوقف العمليات، وهو أن لا هدوء على جبهة لبنان إلا إذا هدأت جبهة غزة!

تقرير

هوكشتين: الجنوب والبحر الأحمر مرتبطان بغزة!

أجرى الموفد الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين اتصالات مع شخصيات لبنانية، وأبلغها بأنه لم يكن ينوي زيارة لبنان أصلاً، وتحدّث عن «فرصة جدية» للتوصل إلى اتفاق هدنة في غزة، ما يسمح بالعمل على إنجاز ترتيبات خاصة بالوضع على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة. ونقلت الشخصيات عن المسؤول الأميركي أن هناك قناعة كبيرة لدى الأميركيين ولدى أطراف كثيرة بأن الوضع في جنوب لبنان وفي البحر الأحمر مرتبطان بالوضع في غزة. ومع ذلك، دعا الموفد الأميركي إلى التفكير في آلية لـ«تخفيف التراشق العسكري» على الحدود اللبنانية الجنوبية، بما يجعلها تواكب تراجع وتيرة العمليات العسكرية في قطاع غزة.

تقرير

سعي فرنسي محموم بحثاً عن دور

غسان سعود

لم يسبق لديبلوماسي أن قام بزيارة خالية الوفاض كما فعل وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه في زيارته الأخيرة لبيروت. كان بإمكان رئيس الديبلوماسية الفرنسية أن يرسل أحد مساعديه لبحث الاقتراحات مثلاً والتحضير لزيارة منتجة، أو التعبير عن رغبته برحلة استجمام ليزور البلد من دون غطاء ديبلوماسي طالما أن حقائبه الديبلوماسية فارغة. أما أن يزور بيروت بعد بضعة أيام من لقاء الرئيس الفرنسي والرئيس نجيب ميقاتي في الشانزليزيه من دون أن يحمل جديداً أو قديماً، فهو ما شكل صدمة حقيقية لمن وجدوا أنفسهم يتساءلون، عقب اجتماعه بهم، عن الهدف الحقيقي من هذه اللقاءات، ظناً منهم أن ثمة قطبة مخفية لم يفهموها.

في خلاصة المطّلعين أن فرنسا حاسمة وجازمة بنيّتها تثبيت موطئ قدم لها في لبنان، بمعزل عن رأي جميع اللاعبين المحليين والدوليين، وسواء بالتنسيق مع الولايات المتحدة ورضاها أو من دونهما. أما وسائلها لتحقيق ذلك فهي المعضلة الكبرى: ففي وقت تستثمر فيه الولايات المتحدة نحو مليار دولار سنوياً في تحصين نفوذها في لبنان، وتملك قطر والإمارات والسعودية سلاح الترغيب المالي، تعوّل باريس على ابتسامة من هنا وغمزة من هناك وتأخير منح تأشيرات الدخول إلى بلاد الـ«شنغن» أو توقيف السياسيين الداخلين إلى أراضيها بضع ساعات بحجة وجود تشابه في الأسماء.

وفي ظل النفور المسيحي عموماً، والبطريركي خصوصاً، من موقف الشانزليزيه من ملف النازحين السوريين، تبدو باريس كطفل يصرّ على دمية لا يمكنه الحصول عليها، ولن يشتريها أحد له. فلا الولايات المتحدة في وارد تجيير نفوذها أو طموحاتها للفرنسيين ولا أيٌّ من الدول الخليجية أيضاً. والمؤكد أن ثمة عقدة استعمارية فرنسية تحتاج إلى علاج، إذ تعتقد باريس بأن لها حقاً مكتسباً يكفي أن تطالب به لتناله. والدافع أن زيارة الوزير الفرنسي تزامنت مع عودة الحديث عن أسماء فرنسية – لبنانية للرئاسة الأولى، تتراوح بين من لم يقبل الأفرقاء اللبنانيون بتوليهم وزارة أو حاكمية مصرف لبنان، وبين أخرى تنبشها باريس من تحت غبار كثيف تكدّس فوقها، فيلتبس عليها الأمر بين حاجة البلد إلى رئيس للجمهورية وحاجته إلى أستاذ تاريخ أو رجل أعمال إضافي. والواضح من بعض الأسماء التي عاد التداول بها على وقع الحراك الفرنسيّ الفارغ الأخير أن الفرنسيين يخلطون بين السياسة والـ«بيزنس» بشكل كامل، وبين بناء النفوذ ومصادرة الثروات، مسجّلين عبر هذه الطروحات غير الرسمية تراجعاً عما أظهروه من واقعية سياسية في المرحلة السابقة، وهو ما يدفع إلى القول إن أمام الديبلوماسية الفرنسية فرصة حقيقية للقيام بدور ما في حالت تراجعت خطوات إلى الوراء لتعيد ترتيب أوراقها على الشكل الآتي:

1 - إنهاء سياسة المكابرة في ما يخص سوريا، إذ لا يعقل أن تتغيّر مواقف معظم الدول العربية تجاه دمشق بموافقة أميركية، فيما تمضي باريس في المكابرة، مفترضةً أن بوسعها، عبر إعلان الحرب بشكل متواصل على سوريا، مزاحمة النفوذ الروسي في المنطقة من البوابة اللبنانية.

2 - العودة إلى ما قبل 7 أكتوبر لجهة التعامل الإيجابي مع قوى المقاومة في المنطقة وفق مبدأ الاعتراف بأحجامها الحقيقية بدل التهويل عليها بائتلافات دولية ضد الإرهاب تارةً، وبالعضلات الإسرائيلية الخائرة طوراً.

3 - وصل ما انقطع مع الأفرقاء المسيحيين جراء التشاوف السياسي من جهة، والإصرار على إبقاء النازحين السوريين في لبنان من جهة أخرى.

4 - تحديد حد أدنى متفق عليه مع كل من الولايات المتحدة والسعودية بدل استمرار التكاذب بين بعضهم بعضاً.

5 - تحديد ما تريده فرنسا فعلاً من لبنان: نفوذ سياسي أم تحقيق مصالح مالية لشركاتها أو غيره؟

رغم ذلك، فإن إعادة التموضع الفرنسي لا تعني بالضرورة نجاح فرنسا في تحقيق طموحاتها، لكنها تسمح لها بالدخول بطريقة صحيحة إلى الملف اللبناني، ومن بابه الرئيسي لا من نوافذه الخلفية.

> تعتقد باريس بأن لها حقاً مكتسباً يكفي أن تطالب به لتناله

علم وخبر

جنبلاط مستاء من قائد «القضائية»

يسود استياء المعنيين بالشأن العام داخل الطائفة الدرزية مما يعتبرونه خسارة فقد تأثيره على مستوى العمل الأمني في لبنان، بعدما «تنازل» في عهد قائده زياد قائد بيه، عن مهامه لمصلحة أجهزة أخرى، ومنها منح صلاحيات الوصول إلى النشرة الأمنية لقيادة قوى الأمن الداخلي بعد ورشة التحديث المدعومة أميركياً في المديرية العامة لقوى الأمن، بعدما كان الكشف على النشرات الأمنية من صلاحيات الشرطة القضائية وحدها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى ملفات سرقة السيارات ومكافحة المخدّرات ومكافحة ألعاب القمار غير الشرعي، حيث يقوم فرع المعلومات وأمن الدولة واستخبارات الجيش بأنشطة واسعة في هذه المجالات فيما لا يظهر أي دور للقضائية. وأخيراً، أثار «الاجتهاد الشخصي» لقائد الجهاز بإرسال مجموعة من عناصره لمداهمة منزل شاب درزي تزوج امرأةً شيعية، إرضاء لبعض المشايخ الدروز، النائب وليد جنبلاط الذي أنّب قائد بيه لتدخله في شؤون لا تعنيه وتركه الأمور الأساسية في جهازه.

احتراف فيلم تهريب كبتاغون

يجري التكتم على ما يمكن وصفه بفضيحة أمنية، أقدم عليها جهاز أمن الدولة عبر «تركيب فيلم» لعملية تهريب لكمية ضخمة من حبوب الكبتاغون. وتضمّنت الخطة «إقناع» أحد عناصر المافيات التي تعمل على خطوط التهريب مع سوريا بتجهيز ملايين الحبوب المخدّرة وتخزينها في مستودع خاص في بيروت حيث وُضّبت تمهيداً لتهريبها إلى دولة خليجية عبر مرفأ بيروت، بالتنسيق مع ضباط من أمن الدولة.

في الوقت نفسه، كانت الجهات المعنية بمكافحة المخدّرات في قوى الأمن الداخلي تتعقّب المهرّبين، وكادت تضع يدها على الشحنة أثناء وجودها في المستودع، إلا أن ضباطاً من أمن الدولة طلبوا من قوى الأمن التوقف عن ملاحقة الشحنة بحجة أنهم يراقبون العملية، من دون أي إشارة قضائية تُجيز لهم ذلك. لكن ما فاجأ قوى الأمن أنّ جهاز أمن الدولة لم يضبط الشحنة، بل واكبها حتى وصولها إلى المرفأ حيث تُركت لتُشحن إلى وجهتها، قبل أن تضبطها مديرية الجمارك وتخابر القضاء المختصّ. وبعدما اتصل الضابط الذي أشرف على «كتابة السيناريو» بمدّعي عام التمييز لإبلاغه بأن الجهاز كان يتابع العملية «عن كثب»، جرى العمل على التستر على الفضيحة مع فتح تحقيق لمعرفة ملابساتها، وكُلّف مكتب مكافحة المخدّرات المركزي بالتحقيق في الأمر. ولم يُعرف ما إذا كان الضابط الذي كان يواكب العملية كان ينوي فعلاً ترك الشحنة تمرّ عبر المرفأ لإبلاغ الدولة الخليجية بالأمر حتى تتمكن أجهزتها الأمنية من ضبطها والإعلان عن «إنجاز غير مسبوق»، يقبض الجهاز ثمنه مساعدات، أو - وهذا الأخطر - ما إذا كانت عصابات المخدّرات قد اخترقت الجهاز فعلاً. والجواب رهن بالتحقيق الذي يُفترض أن يُجريه جهازٌ محايد حول أداء جهاز أمن الدولة، خصوصاً بعد ارتفاع منسوب التجاوزات التي يرتكبها وتُلصق عادة بصغار الضباط، كما حصل أخيراً في فرار الموقوف داني الرشيد، وقبله التسبب بوفاة موقوف تحت التعذيب.

«الأونروا»: ممنوع الانحياز إلى فلسطين

لا تزال إدارة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا) مصرّة على إبعاد وطرد أي موظف يشارك في نشاط رافض للعدوان الإسرائيلي على غزة، خصوصاً مدير ثانوية دير ياسين رئيس اتحاد المعلمين فتح الشريف، رغم التحركات الاحتجاجية للهيئات الأهلية الفلسطينية، وطرح وسطاء حلاً يقضي بعودة الوكالة عن قرارها والتعهّد بعدم التعرض لأي موظف مقابل تعهّد الشريف بالاستقالة طوعاً في نهاية العام الدراسي. غير أن مديرة الوكالة في لبنان دوروثي كلاوس التي تصرّ على إقالة الشريف، قامت بحملة علاقات عامة واسعة مع السلطات اللبنانية ومع قوى فلسطينية ولا سيما من أنصار سلطة رام الله، كما تواصلت مع سفارات غربية في لبنان من بينها السفارة الألمانية، لتثبيت فرض إجراءات عقابية بحق «كل من يتجاوز سقف الحياد» الذي يُفترض أن يلتزم به العاملون في الوكالة. وتذرّعت كلاوس بأن الأمور خرجت من يدها، وبأن الأمم المتحدة تتعرّض لضغوط من دول كبيرة في العالم بسبب عدم التزام موظفيها بالحياد من الحرب على قطاع غزة.

هل سلّم لبنان دمشق معارضين سوريين؟

تجري قيادات في المعارضة السورية موجودة في تركيا ومصر اتصالات مع جهات لبنانية للوقوف على خلفية ما يتردّد عن قرار اتخذه الأمن العام اللبناني بتسليم معارضين سوريين لدمشق لعدم اكتمال أوراقهم الثبوتية بما يسمح لهم بالحصول على إقامات دائمة في لبنان. وأبدت أوساط المعارضة خشيتها أن يكون هناك قرار رسمي لبناني في هذا الشأن، زاعمة أن هؤلاء سيُسجنون فور عودتهم إلى سوريا، وقد يكون بعضهم عرضة لأحكام تصل عقوبة بعضها إلى الإعدام.

يشار إلى أن لبنان سبق أن التزم مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بعدم تسليم أي مطلوب على خلفية سياسية، وينفي الأمن العام حصول أي عملية تسليم كهذه، مؤكداً أن ترحيل بعض السوريين يتمّ وفق آلية متفق عليها على أعلى المستويات في لبنان، وتتعلق تحديداً بالسوريين الذين يرتكبون جرائم جنائية ويمكن أن يقضوا عقوبتهم في سوريا.

خسائر لبنان في العدوان

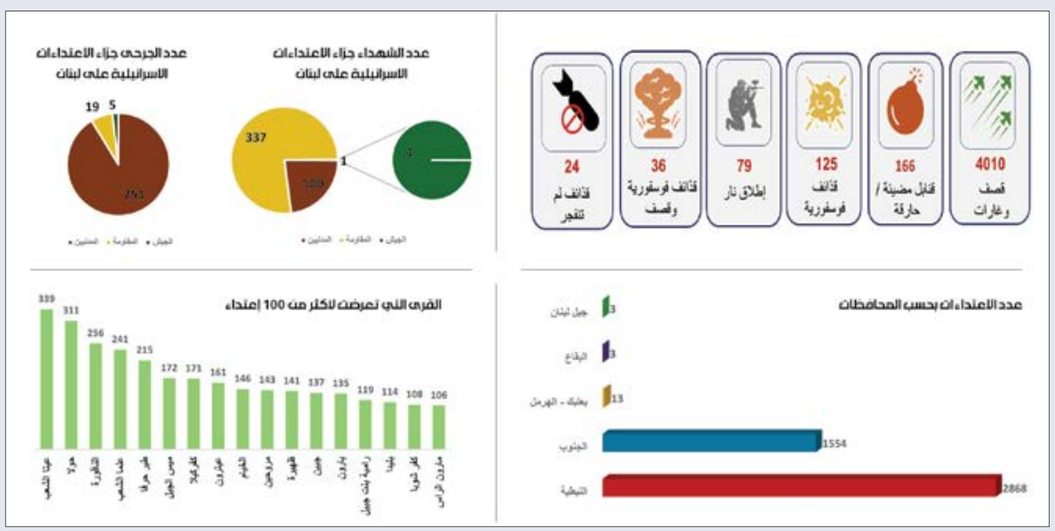

أثناء استقباله وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، أول من أمس، قدّم رئيس مجلس النواب نبيه بري للزائر الفرنسي عرضاً يتضمّن إحصاء بنتائج الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان منذ الثامن من تشرين الأول الماضي وحتى 22 نيسان الجاري. يظهر حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالقرى والبلدات الجنوبية، فضلاً عن الأراضي والمساحات الزراعية والحرجية واستخدام إسرائيل للأسلحة المحرّمة دولياً.

وأعدّ المجلس الوطني للبحوث العلمية، بالتعاون مع وحدة إدارة مخاطر الكوارث التابعة لرئاسة مجلس الوزراء واتحاد بلديات صور، تقريراً مفصّلاً من 16 صفحة رصد خسائر الاعتداءات البشرية والمادية، مع رسوم بيانية وتقرير مفصّل مدعّم بصور الأقمار الاصطناعية للخسائر التي لحقت بالمساحات الزراعية نتيجة الحرائق التي تسبّبت بها القذائف الحارقة وبلغت مساحتها حوالي 1059 هكتاراً حتى العاشر من آذار الماضي.

قضية

قرارٌ يكسر القانون هو «القرار المناسب»

مجلس الوزراء يخدم مصالح ميقاتي

(هيثم الموسوي)

في فترة ما بعد 17 تشرين الأول 2019، انكفأت قوى السلطة، نسبياً، عن ممارساتها الفاسدة. لم يدم الأمر بضعة أشهر حتى زال خوف المساءلة والمحاسبة، وها هم أركان السلطة يتلاعبون بالقوانين التي أقرّت بهدف «الشفافية» المالية والضريبية. ثمة مثال واضح عن ذلك في مجريات جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، حين أقرّ المجلس ملفاً من وزارة المال يخصّ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ويقضي بإلغاء عقوبات مالية اتُّخذت بناءً على القانون 75. القرار لم يكسر القانون فقط، بل اتُّخذ أيضاً خلافاً لرأي مديرية الدراسات القانونية في وزارة المال. وبدلاً من أن تطبّق الوزارة القانون، قرّرت أن تحيل الملف إلى مجلس الوزراء «لاتخاذ القرار المناسب»، إذ إنه من المنطقي أن القرار المناسب ألا يطبّق القانون.

في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء تقرّر، خلافاً لرأي دائرة الدراسات القانونية في وزارة المال، تسليم شركة الإنشاء والتحسين العقارية، شهادات أسهم وأنصبة أرباح صادرتها الدولة بسبب مخالفة الشركة للقانون 75 القاضي بإلغاء «الأسهم لحامله» و«الأسهم لأمر». هذه الشركة تملك مبنى ستاركو، وهي مملوكة من إحدى شركات مجموعة ميقاتي بالشراكة مع مجموعة ديمرجيان. وكان القانون 75 صدر في القانون، إلى اسم الدولة اللبنانية». عملياً، انتهت المهلة في 2018/11/3، لكن وزارة المال تقاعست في التطبيق حتى 2020/7/27 حين صدر قرار من وزير المال رقمه 1/307 ينصّ على إبلاغ مجلس الوزراء بأسماء الشركات المخالفة وعدد الأسهم التي انتقلت إلى ملكية الدولة.

وفي 2021/10/14، رضخت شركة الإنشاء والتحسين العقاري «ستاركو» للقرار، وسلّمت وزارة المال الشهادات التي لم تُستبدل وفقاً لنص القانون، فانتقلت ملكية 3250 سهماً من ستاركو إلى الدولة اللبنانية، إضافة إلى أنصبة أرباح بقيمة 65 مليون ليرة.

كان يُفترض أن يُقفل الملف عند هذا الحدّ، إلا أنه في 2022/1/5 صدر القانون 260 الذي يعدّل القانون 75 ويمدّد مهلة تنفيذ العقوبة ونقل الملكية إلى اسم الدولة اللبنانية إلى ثلاث سنوات. لذا، تذرّعت شركة الإنشاء والتحسين العقارية بهذا التعديل وطلبت من وزارة المال استعادة الأسهم والشهادات وأنصبة الأرباح.

وزارة المال قالت إنّ مديرية الخزينة طلبت من دائرة الدراسات القانونية رأياً بمطالبات الشركة تسليمها الأسهم والشهادات وأنصبة الأرباح، وإفادتها بمدى انطباق القانون 260 (التعديلات على القانون 75 التي تمدّد المهلة إلى ثلاث سنوات)، ولا سيما أن التنفيذ قد بدأ بالفعل قبل صدور هذا التعديل. وسألت المديرية إذا كانت الدولة اللبنانية لا زالت هي المالكة لهذه الأسهم رغم صدور التعديل وجاء الردّ: القانون الرقم 2022/260 لا يشكّل سنداً قانونياً لاسترداد شهادات الأسهم الاسمية وشكّ أنصبة الأرباح التي أصبحت ملكاً للدولة اللبنانية».

رغم ذلك، قرّر وزير المال يوسف الخليل عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب». وبالفعل، أتى «القرار المناسب» مناسباً فقط لمالك الشركة، أي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، إذ قرّر المجلس كسر القانون 75 والاستناد إلى تعديلاته الصادرة بالقانون 260 على اعتبار أن التعديل منح الشركة مهلة إضافية يمكن أن تستفيد منها وأقرّ «الموافقة على طلب شركة الإنشاء والتحسين العقاري شراء إعادة تسليمها شهادات الأسهم الاسمية وعددها 3250 وشكّ أنصبة الأرباح بقيمة 65 مليون ليرة».

(الأخبار)

> العقوبات المالية والضريبية تهدف إلى الحدّ من الغش والخداع

الملكية وهوية المالك، إذ ساد اعتقاد في تلك المدة أن وجود أدوات تتيح إخفاء هوية المالك تخلق نقصاً في الشفافية المالية والضريبية. علماً أن فكرة وجود تدابير وعقوبات مالية وضريبية هو أمر لا يتعلق بالشفافية، إنما بضرورة تطبيق القانون وإنفاذه للحدّ من الغشّ والخداع الذي يمارسه المكلّفون بتسديد الضريبة، لا الاستنساب في تطبيقه.

وفرض القانون 75 عقوبات وتدابير على أصحاب الأسهم التي لم يعمد أصحابها إلى استبدالها بأسهم اسمية في مهلة سنة من تاريخ نشر القانون. بمعنى أن العقوبات والتدابير صارت واجبة التطبيق، لكن الفقرة الثالثة من المادة الوحيدة في القانون أشارت إلى أن وجوب «نقل ملكية الأسهم لحامله والأسهم لأمر التي لم تُستبدل بأسهم اسمية، بعد مرور سنتين من تاريخ نفاذ القانون، وقضى بإلغاء «الأسهم لحامله» و«الأسهم لأمر». والفرق بين «الأسهم لحامله» و«الأسهم لأمر» و«الأسهم الاسمية» يتعلق بوضوح

تقرير

«المال» تحاول إلغاء حماية الصناعة

من دون أن يكون لبنان عضواً في منظمة التجارية العالمية، تحاول وزارة المال تطبيق قواعد هذه المنظمة حرفياً، حتى لو كانت هذه القواعد تتعارض مع مصالح اقتصاد لبنان. ففي جلسة المجلس الأخيرة، عرضت الوزارة ملفاً يتعلق بإلغاء المرسوم 5497 الصادر في 2019/7/31 بما فيه فرض رسوم حمائية على الاستيراد لحماية المنتجات الوطنية، وإجبار المستوردين على إظهار «بيان التصدير الأجنبي». يوم إقرار المرسوم، علّق وزير الصناعة آنذاك وائل أبو فاعور: «إنها بداية مسيرة حماية ونهوض الصناعة الوطنية». وينصّ المرسوم 5497 على فرض رسوم إضافية (3%) على الرسم الجمركي المطبّق وفقاً للائحة من السلع لمدّة خمس سنوات سواء تلك التي ترد إلى لبنان من الدول العربية الموقّعة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، أو تلك التي ترد من دول الاتحاد الأوروبي. كذلك أشار المرسوم إلى أنه يتوجّب على «إدارة الجمارك عدم السماح بإدخال البضائع المستوردة من أي بلد كان ما لم يضمّ إلى الملف الجمركي نسخة مصدقة وفقاً للأصول عن الفاتورة المقدمة إلى إدارة الجمارك في بلد المنشأ».

لاحقاً، أجري تعديل لهذا المرسوم في شقّه المتعلق بفرض رسم الـ3%، واستبداله بـ«بيان التصدير الأجنبي». لكن، وزارة المال تزعم أن إدارة الجمارك واجهت عوائق في التطبيق ومن دون أن تشرحها في الملف المعروض على مجلس الوزراء. إنما أسهبت الوزارة في شرح اعتراضات نقابة مخلّصي البضائع الجمركية وتجمّع شركات النقل السريع على النحو الآتي:

- يتعذّر تأمين بيان التصدير الأجنبي عندما تكون الإرسالية واردة مع شركات النقل السريع لأن عملية التصدير إلى البلد المقصد تتم بشكل إجمالي مرفقة ببيان تفصيلي، وليس هناك بيان تفصيلي لكل إرسالية.

- في عمليات التجارة المثلثة عندما يكون البائع وسيطاً في غير بلد التصدير، يتعذّر بشكل كلّي الحصول على بيان التصدير لأسباب سرية التجارة بين المصنّع والبائع. علماً أن القيمة المصرّح عنها في هذه الحالة تفوق قيمة التصدير من المصنع.

- بيانات التصدير الألمانية لا تتضمن قيمة البضاعة، كما أن الإرساليات المشحونة من الولايات المتحدة الأميركية لا ترفق بها بيانات تصدير على الإطلاق.

مؤشر

«تصحيح» عجز الحساب الجاري على حساب مَنْ؟

ماهر سلامة

يُعيد الحساب الجاري تصحيح نفسه بنفسه، إذ انخفض من معدّل عجز بنحو 10 مليارات دولار سنوياً في العقد الماضي، إلى 1,9 مليار دولار في 2023، بحسب أرقام البنك الدولي. هذا «التصحيح» لا يأتي عبر إجراءات حكومية تُطبّق عبر السياسات العامّة، وعبر مصرف لبنان، بل هو تصحيح يحصل عشوائياً ليكون على حساب الطبقات الفقيرة والعزّل أو الأكثر انكشافاً في الاقتصاد. هذه الطبقات أصابها انخفاض هائل في القوّة الشرائية، ما دفعها إلى التخلّي عن الكثير من الأمور الأساسية.

اللافت أن تراجع العجز في الحساب الجاري، لم يحصل بسبب انخفاض عجز الميزان التجاري الذي يُعدّ أكبر المساهمين فيه. فالعجز في الميزان التجاري انخفض في عام 2020 إلى 7 مليارات دولار مقارنة مع 17 مليار دولار في عام 2018، إلا أنه عاد إلى الارتفاع في 2022 ليبلغ 15,5 مليار دولار، ثم 14,5 مليار دولار في 2023. ففي سنوات الأزمة الأولى انخفض العجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض الاستهلاك خلال جائحة كورونا، وبسبب الصدمة التي أصابت الأسر ودفعتها إلى التحفّظ على استهلاكها بسبب حالة انعدام اليقين حول المستقبل في ذلك الوقت. لكن مع مرور الزمن أصبحت الحالة التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني هي «الوضع الطبيعي الجديد»، وهو ما أعاد الاستهلاك إلى طبيعته ما قبل الأزمة.

هذا الأمر لا يعني، بالطبع، أن الأسر اللبنانية كلها عادت إلى نمط حياتها السابق، بل إن انخفاض القدرات الشرائية للأجور، وارتفاع معدلات البطالة، جعل الكثير من الأسر تدنو إلى ما دون خط الفقر، إذ تشير تقديرات الإسكوا «إلى أن أكثر من 55% من سكان البلد يقعون الآن في براثن الفقر». عملياً، هذا الأمر يظهر أن الأزمة الاقتصادية التي عاشها البلد في السنوات الخمس الأخيرة انعكس عبر زيادة الهوّة وانعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية في البلد.

كانت هذه نتيجة «التصحيح» الذي حصل من دون تدخّل الدولة. وكان يمكن تفادي هذا الأمر عبر تصحيح الحساب الجاري عبر تحفيز التصدير، وهو كان ممكناً في السنوات الأولى من الأزمة بسبب انخفاض كلفة الإنتاج في ذلك الوقت. إلا أن هذا المسار كان يحتاج إلى قرارات حاسمة منذ بداية الأزمة. وهي قرارات تتعلّق بتسوية أوضاع القطاع المصرفي، الذي كان من الممكن الحد من خسائره لو تم التعامل مع الأزمة منذ بداياتها بشكل مسؤول. كما أنها تتعلّق بسياسات مالية ونقدية تُسهم في زيادة الاستثمار في قطاعات محددة يُمكن أن تُشكّل فرصاً للتصدير وتضييق العجز في الميزان التجاري، وبالتالي في الحساب الجاري. كما كان يمكن العمل على التحكّم بالاستيراد عبر، أو ما يُعرف بالimport control، وبالتالي خفض العجز أيضاً.

> انخفاض القدرات الشرائية للأجور وارتفاع معدلات البطالة دفع الأسر إلى ما دون خط الفقر

أما ما بقي الآن فهو استخدام التحويلات الآتية من الخارج لتغطية العجز في الميزان التجاري. وهو عملياً يُشبه النموذج الذي أوصلنا إلى الأزمة. حيث تأتي الأموال من المغتربين إلى البلد، وتُصرف هنا على الاستهلاك المستورد، مع فرق أن اليوم لا تلعب المصارف دور الوسيط الذي يوزّع الأموال على شكل قروض استهلاكية، بل تأتي الأموال بشكل مباشر إلى المستهلكين، لتُصرف في السوق وتُحوّل إلى الخارج من أجل الاستيراد.

(مروان بو حيدر)

تقرير

إعفاء «نوعي» لمخالفات الشركات المساهمة

فوّاد بزي

قدّمت وزارة المال مشروع قانون يعفي الشركات الملزمة بتقديم تقرير مفوّض مراقبة إضافي، من الغرامات المترتبة على تأخرها في تقديم هذه التصاريح المالية. مجلس الوزراء أجّل البتّ في الملف، لكن اتّضح أن طلب الوزارة يأتي استجابة لضغوط الشركات النافذة الراغبة في توسيع نطاق التهرّب من التصريح عن أرباحها، إذ إنها لم تقدّم تقاريرها المالية للدوائر الرسمية المختصّة منذ 4 سنوات. إذا أقرّ هذا الاقتراح، فسيحصل المتهرّبون على جائزة ترضية من وزارة المال رغم إدراك هذه الأخيرة بوجود مخالفات تؤدي إلى التهرّب الضريبي.

تقول وزارة المال، إنه تبيّن للإدارة الضريبية أن الشركات الملزمة بتقديم «تقرير مفوّض مراقبة» المسالة واضحة جداً. فالمخالفة الضريبية، فإنه عند عدم تقديم تقرير مفوّض المراقبة أو التأخّر في تقديمه تُفرض الغرامة المنصوص عليها في المادة 109 منه، والتي تعادل 5% من قيمة الضريبة المتوجبة وفقاً للتصريح أو لربح الفردية، للتدقيق المالي الخارجي أو كل شهر تأخير.

> الشركات التي دفعت نحو الإعفاء من الغرامات تتبع لنافذين

ارتكبت العديد من المخالفات لجهة:

- تقديم تقرير مفوّض المراقبة موقّعاً من المفوّض الأساسي فقط.

- تقديم تقريرين مستقلين من المفوّض الأساسي والمفوّض الإضافي، الأول ضمن المهلة القانونية، والثاني خارج المهلة القانونية.

- تقديم تقرير معدّل للتقرير الأساسي خارج المهلة القانونية في حين أن التقرير الأساسي مقدّم ضمن المهلة.

كذلك، تشير الوزارة إلى أنه بموجب المادة 112 من قانون الإجراءات الضريبية، فإنه عند عدم تقديم تقرير مفوّض المراقبة أو التأخّر في تقديمه تُفرض الغرامة المنصوص عليها في المادة 109 منه، والتي تعادل 5% من قيمة الضريبة المتوجبة وفقاً للتصريح أو لربح الفردية، للتدقيق المالي الخارجي أو المحدّد من قبل الإدارة الضريبية عن كل شهر تأخير.

وقعت بحسب إقرار وزارة المال، والغرامة منصوص عليها بشكل مفصّل وواضح. كما أن أهمية وجود تقرير من مفوّض المراقبة، أمر مرتبط بقانون التجارة الذي يُخضع شركات المساهمة تحديداً، لا المؤسسات الفردية، للتدقيق المالي الخارجي أو بالتدقيق الإضافي. وبحسب نقيب المحاسبين المجازين عفيف شرارة، فإن سبب هذا التدقيق يعود إلى أنه في الشركات المساهمة، هناك «مسافة تفصل بين مجالس الإدارة وأصحاب الملكية. وبما أنّ المجالس مسؤولة عن إعداد البيانات المالية، يتم تعيين مفوّضين اثنين للمراقبة؛ الأول تعيّنه الإدارة وبالتالي يرتبط بها بمصلحة، والثاني يُعيّن من قبل رئيس الغرفة الابتدائية التي يقع مركز الشركة في نطاقها، ما يجعله غير مرتهن للإدارة». بهذا المعنى، فإن مفوّض المراقبة هو بمثابة «التدقيق المحاسبي الخارجي في حسابات الشركات من قبل محاسب مجاز وذي خبرة»، وبالتالي فإن التقرير الصادر عنه يهدف إلى «فحص صحة البيانات المالية للشركة، وإظهار المركز المالي للمؤسسة، وتبيان عمليات الاحتيال أو السرقة في حال وُجدت، وتوقيعه يؤكّد حقيقة البيانات المالية لشركة ما».

المصارف افلست رغم وجود مفوضي مراقبة فيها (هيثم الموسوي)

اصطدمت هذه الأهمية بتعديل لقانون التجارة في موازنة 2019 يُلغي إلزامية وجود تقرير لمفوّض إضافي عن حسابات الشركات المالية، ويبقي إمكانية تعيين مفوّض مراقبة ربطاً بطلب من 20% من المساهمين. وبحسب شرارة، فإن دوائر السجّل التجاري فسّرت هذا التعديل على الشكل الآتي: «التقارير المالية التي تُقدّم عن عام 2019 وما قبله يجب أن تمرّ عبر المفوّض المالي الإضافي، وفي السنوات اللاحقة يُكتفى بتقرير مالي واحد صادر عن المفوّض المالي المعيّن من مجلس إدارة الشركة». وهذه التقارير تُقدّم في مطلع عام 2020 الذي «كان استثنائياً» وفق شرارة، إذ «أدّت إضرابات الموظفين، والإقفالات القسرية بسبب جائحة كورونا إلى توقف الدوائر الرسمية عن العمل، فأجّلت الشركات المُلزمة تصديق موازناتها عن عام 2019 بشرط تعيين المفوّض الإضافي».

وبالفعل، عمدت هذه الشركات إلى التهرّب من تقديم تقارير مفوّضي المراقبة، ويجزم شرارة بأن «الشركات التي تدفع نحو الإعفاء، تتبع لنافذين قادرين على الوصول إلى طاولة مجلس الوزراء». إلا أنه يذكّر بـ«إلزامية تطبيق الحكومة للقوانين، إذ لا يمكنها تعديلها أو تأجيل العمل بها، ما يعني إخضاع التقارير المالية للشركات عن عام 2019 وما قبله للتدقيق من قبل مفوّض مراقبة إضافي». وفي هذا الوقت، بدأت تتراكم الغرامات وسط عناد الشركات وقوّة سطوتها بأنها ستكون قادرة على التهرّب من تقديم التصاريح اللازمة.

المشكلة واضحة، إذ تشارك وزارة المال في تحويل الإعفاء من الغرامات، من استثناء إلى قاعدة تمارس منذ سنوات في كل الإجراءات الضريبية التي تُدرج في الموازنة. لكن النتيجة واضحة للعيان، فبحسب شرارة «يجب أن يُعدّل قانون التجارة لإعادة إلزامية خضوع الحسابات المالية للشركات لمفوّض مراقبة إضافي، كما يجب إعطاء المفوّضين الماليين استقلالية كبرى كي تعكس تقاريرهم الواقع المالي الحقيقي. فعلى سبيل المثال المصارف أفلست رغم وجود مفوّضي مراقبة فيها، وفي الأعوام السابقة لعام 2019 كان عدد كبير من تقارير مفوّضي المراقبة الإضافيين مطابقاً لتقارير المراقبين المعيّنين من مجالس إدارة الشركات رغم الثغرات المالية فيها».

قضية اليوم

اتحاد المدارس الخاصة يقونن التحايل

يسعى اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة عبر ممارسة ضغوط مختلفة من خلال شخصيات ورموز دينية وسياسية، لتعطيل القوانين والآليات الرقابية، إلى التحرر من أي ضوابط. الاتفاق الأخير بين الاتحاد ونقابة المعلمين هو إحدى قنوات التحايل التي تنسف قانون دعم صندوق التعويضات

نعمه نعمه *

(أرشيف)

ليست المرة الأولى التي يحاول فيها اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة تجميد المادة 2 من القانون 96/515، أي تحرير الأقساط وتعطيل دور لجان الأهل المنصوص عليه قانوناً في الرقابة والتدقيق والموافقة على الموازنات المدرسية، وبالتالي إلغاء المهمة الأساسية لهذه اللجان. فقد حاولت النائبة السابقة بهية الحريري، المالكة لشبكة مدارس خاصة، تمرير تجميد المادة 2 مرتين، الأولى عندما كانت رئيسة للجنة التربية، والثانية عندما ضغطت لإدراج بند التجميد من خارج جدول أعمال الجلسة التشريعية. اليوم تحاول المدارس الخاصة، عبر نائب رئيس المجلس النيابي إلياس بو صعب، تكريس التجميد من خلال اتفاق جانبي بين اتحاد المؤسسات ونقابة المعلمين، ومن دون حضور ومشاركة لجنة التربية النيابية واتحادَيْ لجان الأهل والوزارة.

الاتفاق الجديد ينسف القانون الذي أقرّ في 15 كانون الأول 2023 والموجود حالياً في المجلس النيابي، لتعديل مواد من قانون صندوق التعويضات والقانون 515، بما يرفع نسبة اشتراكات المعلمين والمدارس في صندوق التعويضات إلى 8% بأي عملة كانت لأساتذة المالك والمتعاقدين، ويلزم المدارس الخاصة بتقديم براءة ذمة من الصندوق كشرط أساسي لموافقة الوزارة على موازناتها. وكانت المدارس الكاثوليكية عطّلت هذا القانون بإعلان الإضراب قبيل عطلة عيد الميلاد والضغط، من خلال البطريرك بشارة الراعي، على كل من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير التربية عباس الحلبي لردّه إلى المجلس النيابي. فعمد الحلبي إلى صياغة بروتوكول بين المدارس الخاصة ونقابة المعلمين واتحادَيْ لجان الأهل، مشترطاً أن تتم الموافقة عليه في مجلس الوزراء لشرعنته شكلاً، ورفع المسؤولية عنه، وهو على يقين، كما مختلف المكوّنات الأخرى، بأنه لن يُنفّذ، إذ لا تبعات قانونية وعقابية على غير الملتزمين به. علماً أن الحلبي رفض المسّ بالمادة 2 من القانون 96/515، أو أي قانون آخر، كون البروتوكول ليست له وظيفة تشريعية بل مجرد اتفاق.

المستغرب أن يتجاوز بو صعب، وهو أحد المعنيين المباشرين بحماية القوانين، الديمقراطية النيابية بإبرام اتفاقية جانبية ستكون نافذة سواء أُقرت أو لم تُقر في المجلس النيابي، علماً أنها تخدم مصالح المدارس الخاصة وتحررها من الرقابة التي نصّ عليها القانون 96/515.

الاتفاق حذف كلمة «مساعدات» الواردة في قانون 2023/12/15 («تحدد مساهمة المدرسة في تغذية صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة بنسبة 8% من مجموع الرواتب

> **بقبولها الاتفاق الجانبي تساهم نقابة المعلمين في شرعنة التحايل**

والمساعدات بحسب العملة التي تُدفع ...»)، ما يعني أيضاً وقف العمل بالمادة الأولى من القانون 96/515 التي تُعرّف القسط المدرسي بأنه «ما تفرضه المدرسة على التلميذ من مبالغ، أيا كانت تسميتها، عن سنة دراسية...». فمصطلح «المساعدات» المستحدث في قانون 2023/12/15 غرضه شرعنة دعم رواتب وأجور المعلمين بالعملة الأجنبية بسبب الأزمة، في حين أن المبالغ المفروضة على الأهل بالليرة والمقدّمة إلى الهيئة المالية في لجنة الأهل والوزارة لا تشكل أكثر من 10% من المبالغ التي تتقاضاها المدرسة كـ«مساعدات»، وبالتالي ستُدرج في الموازنة. أما حذفها فيحرر هذه المساعدات من أي رقابة، ويكون القسط الفعلي بضعة آلاف من الدولارات، فيما المصرّح عنه للأهل والوزارة لا يتعدى عشرات الدولارات. ولن تكون المادتان الأولى والثانية من القانون 96/515 نافذتين في هذه الحالة، فماذا يبقى من القانون؟

ما هو السر الدفين الذي جنّد كل هذه القوى السياسية والبرلمانية والطائفية لحماية مصالح المدارس الخاصة؟ هل هو فعلاً 900 ألف ليرة لصندوق تعويضات المعلمين المتفق عليها في البروتوكول أم أنها براءة الذمة المالية من صندوق التعويضات التي تفرض نموذجاً جديداً من الرقابة وتضيّق إمكانية الربح من تضخيم أعداد المعلمين المسجّلين في الصندوق لتضخيم الموازنة؟ أم أنها إدراج كل الأقساط بكل العملات في الموازنة؟ أم رغبة المدارس في التحرر من أي رقابة ومن ضمنها رقابة لجنة الأهل؟

رغم وقوف الأهالي مع حقوق المعلمين في مختلف المحطات، يبدو مستغرباً أن توافق النقابة على صيغة اتفاق تجميد المادة 2 من القانون 515، فماذا سيكون رأي المعلمين لو سعى الأهالي إلى اتفاق لتجميد دفع اشتراكات المعلمين في الصندوق، وإن كان الأهل لن يقفوا إلا مع تطبيق القانون حتى لو كان جائراً بحقهم، ولا يساهمون بقضم حقوق الشركاء الآخرين؟

قبول نقابة المعلمين بهذا الاتفاق هو مساهمة في شرعنة التحايل، وقد يطاول تحايل اتحاد المؤسسات التربوية في المستقبل حقوقاً أساسية للمعلمين، إذ سبق للمؤسسات التربوية التغاضي عن دفع حقوق المعلمين في محطات عدة كان أبرزها التمنع عن دفع السلسلة والدرجات التي أقرت عام 2017. لذا من واجب النقابة الاعتراض على هذا التحايل والخداع والانسحاب من هذا الاتفاق والعودة للضغط لتفعيل قانون 2023/12/15 المتفق عليه أصلاً والمُقر في المجلس النيابي.

* باحث في التربية والفنون

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4582

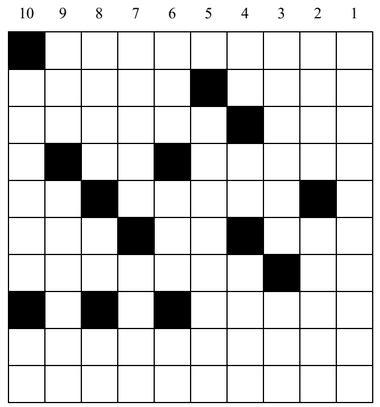

أفقيا

1- مبنى وزارة الدفاع الأميركية – 2- موقد النار – مدينة مغربية – 3- لان وسهُل – مواطن من بلد آسيوي – 4- مدينة فرنسية – نعم بالأجنبية – 5- الكهف – للمساحة – 6- أحرف متشابهة – صرخة بالأجنبية – تِقال على الهاتف – 7- بواسطتي – بلدة لبنانية في قضاء بشري – 8- مدينة عراقية – 9- من أهم شوارع باريس بين الكونكورد وقوس النصر – 10- مدينة أميركية في ولاية إيداهو

عمودياً

1- أحد متصرفي جبل لبنان – 2- مقود الفرس – مدينة يونانية في مقدونيا – 3- مدينة سورية – فُقرة – 4- صات الضفدع – للتعريف – برج مائل في إيطاليا – 5- أغنية لمحمد عبد الوهاب – 6- طمأنينة وسلام – واظب في الطلب – للتمني – 7- إسم يُعرف به حيوان الغرير – عموم الشعب – 8 إبن أوى بالعامية – للتفسير – حديقة حيوانات بالأجنبية – 9- عذبٌ وألم – المعتمد والمفوّض – 10- أكبر خطيب وكاتب ومفكّر عرفته روما قديماً – حرّك السرير

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البردوني – 2- عين داره – مد – 3- موز – مقيم – 4- ان – و و – قنصل – 5- انكا – دبق – 6- امس – لوميير – 7- ليوتي – قلاع – 8- ر ر – عسير – نو – 9- سيول – اور – 10- لسان الحال

عمودياً

1- أعمال الرسل – 2- ليون – ميريس – 3- بنز – اسو – وا – 4- رد – ون – تعلن – 5- داموكليس – 6- ورق – او – يال – 7- نهيق – مقروح – 8- مَنديل – را – 9- صبيان – 10- سد القرعون

sudoku 4582

	3			6		4	7	2
		4	8	7				
		5	2				9	
6				5			3	
			7	3	8		6	
3				9				4
	9				7	3		
4				8	5	6		
1	8			4			2	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4581

2	7	9	5	4	3	1	8	6
3	1	5	6	2	8	7	9	4
8	4	6	9	1	7	2	3	5
1	2	8	4	9	5	3	6	7
7	9	3	8	6	1	5	4	2
5	6	4	7	3	2	9	1	8
4	5	7	3	8	9	6	2	1
6	3	2	1	7	4	8	5	9
9	8	1	2	5	6	4	7	3

مشاهير 4582

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس سوري (1875-1960). أسسّ حزب الكتلة الوطنية في بلده

7+6+2+4+10 = حجر كريم ■ 8+5+1+11+8+11 = عاصمتها بابيتي ■ 9+3 = خبز يابس

حل الشبكة الماضية: ليون تولستوي

تقرير

نحو إلغاء البريفيه... والجنوب معياراً للثانوية العامة

فاتن الحاج

في انتظار القرارات النهائية بشأن الامتحانات الرسمية اليوم، فإن الاتجاه هو نحو إلغاء الامتحان الموحّد للبريفيه واعتماد العلامات المدرسية، وإجراء امتحانات واحدة لطلاب الثانوية العامة بفروعها الأربعة، بمن فيهم طلاب الجنوب، باعتماد المواد الاختيارية أو الأسئلة الاختيارية أو الاثنتين معاً، وتقليص المناهج. فيما تجري مناقشة طرح التدرج في المواد الاختيارية (في حال اختار الطالب العام الماضي مادة واحدة من 6 مواد في الاجتماع والاقتصاد والآداب والإنسانيات يختار هذا العام ثلاث مواد، وإذا اختار طلاب العلوم العامة وعلوم الحياة مادة من أربع مواد يختارون هذا العام مادتين).

وكما كان متوقّعاً، خرجت لجنة التربية النيابية التي عقدت اجتماعاً أمس بحضور وزير التربية عباس الحلبي وأركان الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء بتوصيات موحّدة تناغمت مع مبادرة عضو كتلة التنمية والتحرير وعضو اللجنة النائب أشرف بيضون، ولا سيما لجهة إلغاء البريفيه واعتماد بكالوريا موحّدة في كل لبنان بمن فيهم طلاب الجنوب والبقاع، وتكريس المواد الاختيارية. وفي وقت بدا خيار إلغاء الامتحان الموحّد للبريفيه محسوماً سلفاً لدى الوزارة، فقد حضرت بخيارين لشهادة الثانوية العامة التي سيشارك فيها جميع طلاب لبنان: خيار المواد الاختيارية أو الأسئلة الاختيارية.

وفي الواقع لم تكن وزارة التربية تملك خطتها التربوية المتكاملة للاستحقاق، ما أتاح الفرصة للتدخلات من كل الأطراف، بدليل أن الإرباك والتخبط بقيا سيدَي الموقف ولم يُحسم أيّ من مفاصل الامتحانات حتى ربع الساعة الأخير الذي نبعت فيه مبادرة بيضون المغطاة من رئيس مجلس النواب نبيه بري. وفي الجلسة، طالب الحلبي أن يترك لوزارة التربية «حرية أخذ القرار المبني على التربية وليس على التراشق السياسي والسجالات الإعلامية»، فكان الجواب أن النواب «شركاء في الرقابة على الوزارة ومنتدبون من الشعب لإبداء رأيهم، ومن يحاول أن يتحكم بالوزارة ليس النواب إنما أصحاب المدارس الخاصة». وأشار بيضون إلى أن «الهدف من المبادرة تربوي وليس طائفياً أو مناطقياً أو سياسياً، فالشريط الملتهب يضم طلاباً من كل الطوائف».

وكان الوزير استكمل أمس مشاوراته مع المكوّنات التربوية، فنقل إليه رئيس نقابة المعلمين نعمه محفوض موقف النقابة المؤيد للامتحانات الموحّدة لكل لبنان بعيداً عن الفدرلة والعزل والتقسيم، شرط المحافظة على مستوى الشهادة الرسمية، أي رفض إجراء تقليص ثالث على المناهج، وإجراء امتحانات بكل المواد وعدم اعتماد المواد الاختيارية. وعشية صدور القرار، برز موقف مفاجئ لمقرّري اللجان الفاحصة في الامتحانات الذين لم يدلوا برأيهم منذ بدء السجال، إذ قالوا في بيان إن «مصلحة المتعلمين تكمن في أن ينالوا جزاء اجتهادهم ومثابرتهم عبر امتحانات عادلة وجدية». ورفض المقررون المواد الاختيارية، لأن

> **لم تملك وزارة التربية خطة متكاملة للاستحقاق، ما أتاح الفرصة لتدخلات كل الأطراف**

«التذرع بالفقدان التعليمي لتسويغ اللجوء إلى المواد الاختيارية لم يعد له ما يبرره في ضوء الواقع الراهن»، أما الوضع الأمني في الجنوب «فيمكن معالجته بتحديد جغرافي لرقعة النطاق المتضرر، وعلى أساس هذا المسح تُجرى لهم دورة خاصة».

من جهتها، أبلغت روابط الأساتذة في التعليم الأساسي والثانوي والمهني الرسمي تأييدها لإلغاء الامتحان الموحّد للبريفيه وضرورة عدم سلخ الجنوب عن باقي المناطق باعتماد امتحانات موحّدة ومواد اختيارية وأسئلة اختيارية معاً.

في هذا السياق يُنتظر أن يلتقي الحلبي اليوم الوزير السابق أكرم شهيب، ووفداً من التعبئة التربوية في حزب الله التي سيكون لها موقفها من الامتحانات بعيد اللقاء، فيما سيعقد الوزير بعد الظهر مؤتمراً صحافياً يعلن فيه القرارات النهائية الخاصة بالامتحانات.

الصندوق التعاضدي لأعضاء نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يسرّ مجلس إدارة الصندوق التعاضدي لأعضاء نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان دعوة الجمعية العمومية العادية للانعقاد يوم السبت الواقع في ١ حزيران ٢٠٢٤ في تمام الساعة العاشرة من قبل الظهر وفي حال لم يكتمل النصاب في الجلسة الأولى، تعقد الجمعية العمومية جلستها الثانية عند الساعة الحادية عشر من قبل الظهر من يوم السبت ٨ حزيران ٢٠٢٤ «بمن حضر» وذلك في نادي اليرز في بعبدا Al Yarz Leisure Club هاتف: 05.925.900: جدول أعمال الجمعية يتضمن ما يلي:

١. تقرير رئيس مجلس الإدارة.
٢. الإطلاع على البيانات المالية وتقرير مفوض المراقبة للسنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١
٣. تعيين مفوض مراقبة عن السنوات ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤
٤. إقرار الموازنات عن سنة ٢٠٢٤ وإقرار الاحتياطي
٥. انتخاب ٩ أعضاء مجلس إدارة و٣ أعضاء رديفين و٣ أعضاء للجنة الرقابة.

يتوجب على أعضاء الصندوق تسديد جميع مستحقاتهم لتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ قبل ١٥ أيار ٢٠٢٤، للمشاركة والترشح بالإضافة الى الاستفادة من خدمات الصندوق لمدة سنة كاملة على الأقل. ترسل طلبات الترشيح لغاية ٢٠ أيار ٢٠٢٤ كحد أقصى عبر الإيميل الإلكتروني للصندوق mutual.lacpa@gmail.com

لمزيد من المعلومات الاتصال بأمانة السر 70.199.277 او بأحد اعضاء مجلس الإدارة.

طوفان الأقصى

«حماس» تستمهل الردّ... وتطلب استيضاحات
محاولة إسرائيلية لشقّ «الجبهة الفلسطينية»

لا تـزال فصـول مـا يـبـدو أنـهـا «مناورة» أميركية تفاوضية جديدة، مستمرّة، في مقابل صلابة تُبديها حركة «حماس» أمام الضغوط التي تُمارس عليها من كل حدب وصوب. وفي ظلّ ما بات معلوماً من الأساليب التفاوضية الأميركية - الإسرائيلية، ظهر تطوّر جديد، هو الأول من نوعه، يبدو أقرب إلى محاولة خبيثة لدقّ إسفين بين قوى المقاومة نفسها، عبر إدخال «تعديلات» على آليات التفاوض معها، إذ علمت «الأخبار»، من مصدر دبلوماسي، أنه في الوقت الـذي كـان فـيـه رئـيـس المـخـابـرات العامة المصرية، عباس كامل، يعقد، الأسبوع الماضي، اجتماعات في إسرائيل، وعلى اتصال مفتوح مع مدير الاستخبارات المركزية الأميركية، وليام بيرنز، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يعقد اجتماعات بمشاركة مسؤولين أمنيين إسرائيليين مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، لمناقشة فكرة إحداث خرق «من نوع آخر» في «الجبهة» الفلسطينية. وقال المصدر إن نتنياهو استدعى المنسّق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، إلى مكتبه، والتقاه بحضور أعضاء في فريق التفاوض الإسرائيلي، طالباً إليه أن ينقل رسالة عاجلة إلى قيادة حركة «الجهاد الإسلامي» في بيروت، يعرض فيها فتح قناة تفاوض مباشرة وخاصة، بمعزل عمّا يجري مع حركة «حماس». وأضاف المصدر أن وينسلاند أوفد مساعده ميروسلاف زافيروف، مع مساعد آخر مكلّف بشؤون الضفة الغربية، إلى بيروت، يوم السبت الماضي، لنقل العرض، متابعاً أن عضوي الوفد اجتمعا بممثّل عن قيادة «الجهاد»، أبلغهما أن «الردّ سيصلهما يوم الإثنين». ومساء أمس، أبلغت قيادة الحركة، مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، «رفضها التامّ للاقتراح». وأكّدت أن «الجهاد فوّضت حماس، إدارة ملف التفاوض بكلّ تفاصيله». كما تمّ إطلاع جهات عدّة على مضمون هذه المحادثات.

> طلب نتنياهو من المسؤول الأممي نقل رسالة عاجلة إلى قيادة «الجهاد الإسلامي» في بيروت

وعلى صعيد المفاوضات، وصل، صباح أمس، وفد من حركة «حماس»، برئاسة نائب رئيس الحركة في قطاع غزة، خليل الحية، إلى القاهرة قادماً من الدوحة. وعقد الوفد، فور وصوله، اجتماعات مكثّفة مع المسؤولين المصريين، وفي مقدّمتهم عباس كامل، والفريق المعنيّ بالملفّين الفلسطيني والإسرائيلي في المخابرات. وبخلاف ما أُشيع خلال الأيام القليلة الماضية، لم يسلّم وفد «حماس» ردّ الحركة على المقترح الذي صاغه المصريون مع الإسرائيليين والأميركيين، بل حاول الاستفهام والاستيضاح، حول بعض التفاصيل والنقاط التي وردت في المقترح، وخصوصاً العبارات التي تُفيد بـ«الاستعداد المبدئي» الإسرائيلي للبحث والمناقشة، علماً أن المقترح المذكور، يقع في نحو 3 صفحات، تحوي تفاصيل كثيرة عن اتفاق من 3 مراحل، يبدأ بتبادل أسرى من الفئة «الإنسانية». ومن المقرّر أن يغادر وفد «حماس»، القاهرة، لإجراء مزيد من المشاورات حول المقترح، قبل أن يرسل ردّ الحركة الرسمي إلى الوسطاء.

في المقابل، من المنتظر أن يصل وفد من الكيان برئاسة رئيس جهاز «الموساد» دافيد برنياع، إلى القاهرة اليوم، حيث سيلتقي برئيس المخابرات المصرية، لبحث نتائج اجتماعه مع وفد «حماس»، وللاطّلاع على الملاحظات والأسئلة التي قدّمها الوفد الفلسطيني. وكانت قناة «كان» العبرية أفادت بأن «الوزيرين بن غفير وسموتريتش متهمّان بأنهما يعارضان الصفقة من دون أن يعرفا أي تفاصيل عنها». كما نقلت القناة عن مسؤول رفيع في الحكومة، قوله: «لن نسمح لنتنياهو بتضييع فرصة لتحقيق صفقة تبادل، لأسباب سياسية داخلية». لكنّ صحيفة «يديعوت أحرونوت» نقلت، عن مسؤول إسرائيلي، تأكيده أنه «لا يمكن التوصل إلى صفقة، إلا بتخلّي حماس عن مطلب إنهاء الحرب وانسحاب الجيش الإسرائيلي (من القطاع)».

(أ ف ب)

وفي القاهرة، يشعر المسؤولون المصريون بأن «الأطراف أقرب إلى التوصّل إلى صفقة، من أي وقت مضى»، مع اقتناعهم بأن «هنالك مسائل أساسية لا تزال تحتاج إلى تنازل من الطرفين»، وهو ما أكّده رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في الرياض، أمس. وتتحدث مصادر مصرية مطّلعة عن أن «تعديلات إضافية أُدخلت على المقترح خلال الساعات الماضية»، موضحة أن «السعي هو أن تكون الهدنة لأطول فترة ممكنة، بما يضمن إنهاء الحرب بشكل كامل، وليس استئنافها مرة أخرى، وذلك بضمانات وتعهّدات إقليمية ودولية». وفي هذه النقطة بالذات، تطالب المقاومة بأن تكون هذه الضمانات مكتوبة وموثّقة في نصّ الاتفاق، الذي سيوقّع عليه العدو، وأن لا يتمّ الاكتفاء بتعهدات شفهية. في سياق متصل، أجرى الرئيس الأميركي، جو بايدن، اتصالاً بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بحثا فيه «آخر التطورات بخصوص المفاوضات الجارية، ومخاطر التصعيد العسكري في رفح»، بحسب الرئاسة المصرية. كذلك، أعلن الديوان الأميري، أن أمير قطر، تميم بن حمد، تلقّى اتصالاً من الرئيس الأميركي بحثا خلاله «جهود البلدين للتوصل إلى اتفاق وقف فوري لإطلاق النار في غزة». وفي غضون ذلك، عُقدت، أمس، عدة اجتماعات في العاصمة السعودية، الرياض، بمشاركة وزراء خارجية عدد من الدول العربية، إضافة إلى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، على هامش «الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي». وشدّد بلينكن، خلال مقابلة معه ضمن برنامج المنتدى، على ضرورة إنهاء الحرب في غزة ووضع مسار لإنشاء دولة فلسطينية «المضي في طريق التطبيع»، معبّراً عن أمله في أن توافق حركة «حماس» على «العرض السخيّ جداً المطروح عليها حالياً». كما تطرّق إلى مسار التطبيع السعودي - الإسرائيلي، مشيراً إلى أن «الولايات المتحدة عملت بصورة مكثّفة خلال آذار الماضي بشأن ذلك، ومن المحتمل أن يكون (الاتفاق) قريباً جداً من الاكتمال». وكان بلينكن تحدّث عن الردّ الإيراني على إسرائيل، خلال اجتماعه مع وزراء «مجلس التعاون الخليجي» في الرياض، واعتبر أن «هذا الهجوم يسلّط الضوء على التهديد الحادّ والمتزايد الذي تمثّله إيران، لكنه يسلّط الضوء أيضاً على ضرورة العمل معاً على الدفاع المتكامل». وأعلن أنّ الولايات المتحدة ستجري محادثات في الأسابيع المقبلة مع دول المجلس، حول «دمج الدفاع الجوي والصاروخي وتعزيز الأمن البحري».

(الأخبار)

جولة جديدة لا تضمن اتفاقاً: الدوافع كثيرة... والعقبات كذلك

يحيى دبوق

حديث الوسطاء عن تقدّم في المفاوضات غير المباشرة بين دولة الاحتلال وحركة «حماس» للتوصل إلى اتفاق على تبادل الأسرى، لا يعني أن الاتفاق بات وشيكاً؛ فالهوّة ما زالت كبيرة بين مطلب الحركة إنهاء الحرب، ومطلب إسرائيل إقفال ملف الأسرى فحسب، وإن كانت تل أبيب قد أبدت، وفقاً للتسريبات، استعدادها لتليين مواقفها، التي لا تشمل أن الموافقة على إنهاء الحرب. ومنذ نجاح اتفاق تبادل الأسرى السابق، في تشرين الثاني الماضي، لم ينجح الوسطاء في بلورة اتفاق يحظى بقبول الجانبين؛ إذ أرادت إسرائيل أن تجعل من صفقة التبادل أداة لسحب ورقة الأسرى من يد «حماس»، مقابل هدنة مؤقتة لأسابيع معدودة، على أن تُستأنف الحرب في أعقابها، وهو ما لم يتوافق مع تطلّعات الحركة إلى وقف إطلاق النار وما يرتبط بذلك من مطالب.

والواقع أن "حماس" أبدت مرونة ملحوظة في سياق الجولات الماضية، عبر القبول بتقسيم الاتفاق المفترض إلى مراحل، على أن تتلقّى في كل مرحلة ثمناً متناسباً مع عدد الأسرى الذين تفرج عنهم، ونوعيتهم، مع اشتراط أن يكون ثمن المرحلة الأخيرة إنهاء الحرب وعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال قطاع غزة وإعادة الإعمار، إلا أن إسرائيل أحبطت تلك المرونة، وأنهت المفاوضات بلا نتائج. فهل نتيجة المفاوضات هذه المرة ستكون مغايرة؟ يتجاذب الإجابة أكثر من عامل وسبب، وإن كان يجدر الحذر من الحديث عن تقديرات متفائلة، في ظل مفاوضات الأشهر الثلاثة الأخيرة على الأقل، والتي فشلت كلها رغم جرعات التفاؤل المفرط التي رافقتها. الأكيد أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الجانب الإسرائيلي إلى إفشال جولات التفاوض في الفترة الماضية، وربما تدفعه إلى إفشال الجولة الحالية أيضاً، هو مطلب إنهاء الحرب، والذي يعني إقراراً رسمياً بالفشل، الذي لا يريده ولا يقوى على تحمّل تبعاته، رأس الهرم السياسي في تل أبيب، بنيامين نتنياهو، الذي سيكون في حينه مضطراً لمواجهة التداعيات السلبية لعجز إسرائيل الدولة، عن تصفية الحركة. ويساعد نتنياهو في تصليب مواقفه، أكثر من عامل، وإن كان أبرزها ثلاثة:

- شركاؤه في الائتلاف من اليمين الفاشي الذين يريدون مواصلة الحرب بوصفها مقدّمة لازمة لطرد الفلسطينيين من القطاع أو أجزاء منه، لإعادة السيطرة عليه وضمّه إلى إسرائيل. ويسمح ذلك لنتنياهو بالمناورة والمراوغة أمام الضغوط لإنهاء الحرب، ورفض اشتراط إنهائها ضمن صفقات تبادل الأسرى، وإن في مراحل لاحقة، في حين أن الشركاء الآخرين في الائتلاف، هم أعداد فائضة في حكومة لا تسقط بانسحابهم منها، وهم فعلياً ينتظرون سقوط رئيسها ليلجون مكانه، ما يُفقد هؤلاء القدرة الفعلية على التأثير.

- العامل الأميركي الذي يأمكانه، في حال قرّرت واشنطن، إنهاء الحرب في هذا الاتجاه أو ذاك، لا يُعد إلى الآن مؤثراً لدى نتنياهو بما يكفي لدفعه إلى اتخاذ قرارات لا تتوافق مع مصلحته الشخصية، وما يراه أيضاً في مصلحة إسرائيل الدولة. فضغوط واشنطن التي لا تزال في معظمها كلامية، وإن كانت جادة، هي ضغوط بلا أسنان، في حين أن ما يدفع نتنياهو إلى الرضوخ لا تراه أميركا في مصلحة إسرائيل، هو أن تُقدم واشنطن على إجراءات عقابية تضرّ بمصالح الأخيرة، وهو ما يُعدّ لدى الجانب الأميركي خطاً أحمر لا يمكن الإقدام على تجاوزه، الأمر الذي يُدركه نتنياهو جيداً، وهو يعرف كيفية المناورة أمامه باحتراف.

- في المـواز‌اة، لا يـبـدو إلـى الآن، باستثناء جمهور محدود من أهالي الأسرى ومؤيديهم، أن معظم الإسرائيليين يبالون أساساً، بإنهاء الحرب التي تراجع تأثيرها السلبي عليهم، وتحديداً في وسط الكيان، حيث التأثير الفعلي على صانع القرار في تل أبيب، وهو ما يستفيد منه نتنياهو أيضاً في مواصلة تعنّته.

في مقابل ذلك، ثمة عوامل معاكسة يفترض أن تؤدي إلى تليين موقف إسرائيل، وهي التالية:

- الخيار العسكري استنفد، بمعنى أن العملية العسكرية لم تعد تحقّق أي نتيجة إضافية، واستهلكت تماماً من دون تحقيق أهدافها التي وضعت ونُفّذت لأجلها، بل بات استمرارها يقضم من إنجازاتها التكتيكية.

- العجز عن إيجاد بدائل تُكمل ما أنجزته إسرائيل ميدانياً، عبر إحلال السلطة الفلسطينية مكان «حماس»، مع الأمل في بلورة مسار ينهي الحركة أو في حد أدنى يمنع إعادة ترميم قدراتها وسيطرتها على القطاع، والتي تعود لتظهر في كل مكان تنسحب منه إسرائيل حالياً. والفشل في ذلك مركّب ومتشابك: فلا إسرائيل تريد، ولا السلطة الفلسطينية قادرة، على الحلول مكان «حماس»، على رغم إرادة واشنطن والأنظمة العربية، فيما لا قدرة لكيانات وجهات محلية من عشائر وعائلات على استبدال المقاومة. وأما شركاء إسرائيل من العرب فغير مستعدّين للمجازفة بالسيطرة المباشرة على القطاع، فضلاً عن خشية إسرائيل وعدم قدرتها على حكم غزة وإعادتها إلى سيطرتها، كما كان عليه الوضع قبل عام 2005.

- وجود وعود، كما يبدو من التسريبات، بإمكان الدفع نحو التطبيع مع السعودية في حال أنهت إسرائيل الحرب التي باتت أيضاً تُثقل على الأنظمة العربية، التي أصبت بخيبة أمل بعد أن أملت كثيراً في أن ينهي الجيش الإسرائيلي المهمة بنجاح في القطاع. إلا أن هذا الخيار، أي التطبيع، مُثقل كذلك، نتيجة الفشل في غزة، بشروط لا يقوى عليها نتنياهو، ما يصعّب ويحيّد، إلى الآن، تأثيره على قراراته.

- سخونة الجبهات الأخرى التي تساند المقاومة الفلسطينية في صدّها للجيش الإسرائيلي، ومن بينها الجبهات اللبنانية والعراقية واليمنية، وكذلك الإيرانية، التي لن تنتهي ولن تهدأ إلا مع وقف الحرب على قطاع غزة، وهو عامل مركّب، يؤثّر سلباً في مصالح إسرائيل وراعيها الأميركي، علماً أنه في قياس القوة وموازين تأثيراتها، فإن جبهات المساندة تحضر بقوة كبرى في مرحلة التفاوض على بلورة مسارات الاتفاقات وإنهاء الحرب، مما هي في مراحل الحرب والقتال.

> السبب الأول لإفشال إسرائيل الجولات السابقة، وربما الجولة الحالية، هو مطلب إنهاء الحرب

بين هذا وذاك، ستتبلور قرارات إسرائيل الرسمية، وإن كانت فترة ما قبل الإعلان عن نجاح أو فشل المفاوضات الحالية، تشهد الكثير مما حصل في الفترات السابقة. وعلى أي حال، فالمؤكد إلى الآن، وهو ما يُبنى عليه، أن صمود «حماس» أمام الضغوط، الميدانية كما السياسية، يثمر فوائد ومكاسب، وهو ما يُلاحظ بقوة ووضوح في تليين مواقف الذي يمكن البناء عليه للتفاؤل بنتيجة نهائية، تصبّ في مصلحة الفلسطينيين.

ترقّب غزّي لنتائج المفاوضات: لا ثقة إلا بالمقاومة

غزة - يوسف فارس

يعيش الشارع الغزّي حالة من الترقّب الحذر لمجريات جولة المفاوضات غير المباشرة بين حركة «حماس» وإسرائيل، والتي تستضيفها القاهرة. صحيح أن مستوى التفاؤل هذه المرة أكبر قليلاً، لكن عشرات الجولات السابقة أورثت الشارع شعوراً حاداً بالخيبة. فخلال الأشهر الماضية، سادت عمليات التضليل التي مارسها الإعلام الإسرائيلي، ومعه قنوات فضائية وصحف عربية ودولية، حاولت جميعها استخدام الشارع في قطاع غزة، كورقة ضغط على وفد المقاومة المفاوض، من خلال الإيحاء بأن حركة «حماس» هي التي تعرقل صفقات الهدنة المؤقتة بتمسّكها بمطالبها، التي لم تكن سوى ضمان عدم العودة إلى الحرب مجدداً، والسماح بعودة النازحين إلى شماله من دون قيود، وانسحاب جيش العدو من محور «نتساريم»، بما يضمن حرية الحركة. تلك المحاولات اعتمدت على شريحة من الكتّاب والمحلّلين والنشطاء الذين جرى تصديرهم بهدف الترويج للقبول بصفقة تبادل تفضي إلى هدنة أو وقف إطلاق نار مؤقّت، بأي ثمن كان، حتى لو أدّى ذلك إلى بقاء العدو محتلاً لنصف غزة، أو أدّى إلى إراحته من ملف الجنود الأسرى، وأعطاه مساحة لحرب من دون نهاية.

المعلومات التي تضخّها وسائل الإعلام العبرية عن مضامين الصفقة المفترضة، تشير إلى قبول إلى شماله من دون قيود، وانسحاب جيش العدو من محور «نتساريم»، والسماح بعودة النازحين إلى شمال القطاع. وفي استقبال تلك الأخبار، عبّر السواد الأعظم من الأهالي عن موقف متماسك وموحّد في دعم توجه المقاومة التمسك بشروطها. ويقول أبو محمد مرعي، وهو أحد النازحين في مدرسة إيواء في مخيم جباليا، لـ«الأخبار»: «المقاومة أثبتت اليوم أن إصرارها على شروطها كان الموقف الأصوب. لو قبلوا بالحلول التي قُدّمت لهم، لكنا أمام مخطّط تهجير مكتمل، وكنا أمام صناعة قيادات محلية عميلة. إفشال كل المخطّطات هو ثمرة تماسك المقاومة وبسالتها في الميدان». أما أمّ محمد المنسي، فترى أن «المقاومة لا تطالب بأكثر من حقوقنا. والعدو يحاول تحقيق صورة انتصار من خلال تعكير حياة الناس»، وتضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الاحتلال لم يستطع استعادة جنوده الأسرى، ولا أن يقضي على المقاومة. اختار الناس العُزّل والمدنيين، حتى ينكّد عليهم ويحرمهم من العودة إلى ديارهم. لكن المقاومة قادرة بفضل الله على إفشال كل مخطّطاتهم». ولحظ العدو العاثر، وحسن حظّ المقاومة، فإن جولة التفاوض الحالية، تزامنت مع نجاح الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة في تسديد ضربات دقيقة ومؤثّرة إلى جيش الاحتلال على محور «نتساريم»، حيث تمكنت «كتائب القسام»، أول من أمس، من قتل جنديين وجرح 11 آخرين، في كمين محكم. وبدّد هذا الحدث، صورة الانتصار التي حاول العدو تصديرها في ليلة عيد الفصح، حين نشر مائدة طعام احتفالية في موقع «نتساريم»، قبل أن يعيد الأهالي نشر تلك الصورة التي تسبّبت بأذى نفسي كبير، تحت عنوان «العشاء الأخير في نتساريم».

(أ ف ب)

مذكرات الاعتقال تورّق إسرائيل
ماذا لو أصدرتها «الجنائية الدولية»؟

بيروت حمود

ارتفع، في الأسابيع الأخيرة، منسوب الخشية في إسرائيل، من احتمال إصدار «محكمة الجنايات الدولية» أوامر اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين بينهم رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، ورئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي، وآخرون. إذ إن تحقّق احتمال كهذا، سيكون، وفقاً لمحلل الشؤون القانونية في موقع «واينت»، متان غوتمان، «ذا عواقب وخيمة وتأثيرات دراماتيكية على إسرائيل»، وعلى استمرار حرب الإبادة التي تشنّها على غزة. ورغم من أن إسرائيل ليست من الأطراف الموقّعة على «نظام روما الأساسي» الذي أنشأ «الجنائية الدولية»، وينصّ أحد بنوده على أن المحكمة تتمتع بصلاحية إصدار أمر اعتقال بحق أي شخص يرتكب جريمة حرب في أراضي إحدى الدول الموقّعة على النظام، حتى لو كان أجنبياً. وكانت السلطة الفلسطينية قد انضمت، في عام 2014، إلى عضوية النظام الأساسي، فيما منذ عام 2021، قررت الدائرة التمهيدية لـ«الجنائية الدولية»، بغالبية الأصوات، أنه يحقّ للمدعي العام للمحكمة التحقيق في شبهات ارتكاب جرائم حرب في المناطق التي احتلّتها إسرائيل عام 1967.

وتُمنح سلطة إصدار مذكرة التوقيف لقضاة المحكمة التمهيدية بناءً على طلب من المدعي العام، ما يعني، وفقاً لغوتمان، أن «ثمة إجراء قضائياً لازماً لإصدار الأمر، حيث يقوم القضاة بفحص الأدلة الأولية الموجودة بين يدي المدعي. وبعد ذلك، يمكن إصدار أمر الاعتقال بموجب الشروط المنصوص عليها في المادة 58 من نظام روما»، وعلى رأسها وجود أساس معقول للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة، علماً أن الاعتقال يكون، في هذه الحالة، ضرورياً لضمان مثول الشخص أمام المحاكمة، أو للتأكد من أنه لن يُفشل أو يشوّش على التحقيق أو إجراءات المحكمة، أو لمنعه من الاستمرار في ارتكاب الجريمة نفسها أو جريمة ذات صلة بموجب الاختصاص المشار إليه. وبالتالي، فإن إصدار المدعي العام لمذكرات الاعتقال، سيتطلب إجراء قضائياً أمام المحكمة التمهيدية التي ينبغي أن توافق على ذلك.

> عقد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، جلسة سرية بحث خلالها احتمال صدور مذكرات الاعتقال

على أنه يمكن للمحكمة التمهيدية أن تتخذ إجراءً أكثر اعتدالاً، من مثل الاستدعاء للمثول أمام المحكمة إذا كان القضاة مقتنعين بأن الاستدعاء كافٍ لضمان مثول المشتبه به. ولكن إذا صدرت بالفعل مذكرات اعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين، فسيُضمون إلى نادي «مجرمي الحرب» الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال كالرئيس السوداني السابق، عمر البشير، والجنرال الليبي، محمود الورفلي، والقائد الأوغندي لـ«جيش الرب للمقاومة»، جوزيف كوني، الذي أمر باختطاف عشرات الآلاف من الأولاد والبنات من منازلهم، وتحويلهم إلى جنود أو عبيد جنس في منظمته. وكانت آخر مذكرة اعتقال دولية مهمة أصدرتها المحكمة ضد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ومسؤولين روس آخرين بتهمة «اختطاف وترحيل أطفال من أوكرانيا».

رغم كل ما تقدم، فإن المحكمة ذاتها لا تتمتع بسلطات تنفيذية، ولا توجد لديها شرطة لتنفيذ أوامر الاعتقال. غير أنه في حال صدور هكذا أوامر، على جميع الدول الأعضاء المساعدة في تنفيذها، وتسليم المشتبه فيهم بموجبها. والجدير ذكره، هنا، أن ثمّة 123 دولة عضواً في «نظام روما»، من ضمنها دول أميركا الجنوبية، وجميع الدول الأوروبية تقريباً، وأستراليا، وكندا، ونحو نصف الدول الأفريقية، فيما الولايات المتحدة والهند والصين ليست أعضاء في الاتفاقية. وعليه، فإنه إذا «صدرت مذكرة اعتقال بحق نتنياهو، فهذا يعني أن أيّ رحلة يقوم بها إلى إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية قد تعرّضه لخطر الاعتقال والتسليم إلى محكمة العدل الدولية».

مع ذلك، فإن الدول الأعضاء لا تتعاون دوماً مع المحكمة؛ ففي عام 2015، كان البشير ينوي المشاركة في قمة الاتحاد الأفريقي، ولدى وصوله، سُمح له بمغادرة البلاد رغم مذكّرة التوقيف الصادرة بحقه. «لكن مجرد استخدام أداة مذكرات الاعتقال ضد رئيس دولة ديموقراطية تتمتع بنظام قضائي مستقل مثل دولة إسرائيل، سيكون سابقة خطيرة»، وفقاً لغوتمان، إذ يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى تسعير الاحتجاجات ضد إسرائيل في جميع أنحاء العالم، بهدف حمل الحكومات الغربية على حظر تصدير الأسلحة إليها، على خلفية ارتكابها جرائم حرب. وفي وقتٍ سابق، أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، تعليمات إلى جميع السفارات والممثليات الدبلوماسية الإسرائيلية حول العالم بالاستعداد لـ«اندلاع موجة معادية للسامية واليهود وإسرائيل... إذا صدرت مثل هذه الأوامر فإنها ستلحق الضرر بقادة ومقاتلي الجيش الإسرائيلي، وتعطي دفعة لحماس ومحور الإسلام الراديكالي، بقيادة إيران، الذي نحارب ضده».

وفي الإطار نفسه، ذكرت صحيفة «معاريف» أن نتنياهو أجرى اتصالات مكثفة مع جهات دولية عدّة، وخصوصاً مع الولايات المتحدة، للضغط على الرئيس الأميركي، جو بايدن، للتحرك من أجل منع إصدار مذكرات الاعتقال. ويأتي هذا بعدما عقد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، جلسة سرية بحث خلالها احتمال صدور مذكرات الاعتقال، مقرراً إطلاق حملة ضغط دبلوماسية وتفعيل أدوات أخرى للحؤول دون ذلك.

طوفان الأقصى

عن الانتفاضة الطالبية وما وراءها
إنه زمن غزة

وليد شرارة

قبل السابع من تشرين الأول 2023، كانت السمة الغالبة للوضع الدولي، من منظور الشعوب الغربية أساساً، هي عودة الصراع بين القوى الكبرى على خلفية الحرب الدائرة بالوكالة بين «الغرب الجماعي» وروسيا، في أوكرانيا، والتوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين. وقد سبق هذه العودة تفشي جائحة «كورونا» على النطاق العالمي، ما دفع البعض إلى الحديث عن «زمن كورونا»، باعتباره فاتحة لمرحلة جديدة من الكوارث والويلات، البيئية وغير البيئية، التي ستحلّ ببشرية غير مستعدة لمواجهتها، بفعل التوحش الرأسمالي وطغيان سعيه المحموم لمراكمة المزيد من الأرباح على ما عداه من اعتبارات. ليس من المبالغة القول إن الآفاق كانت مظلمة بالنسبة إلى الحالمين بمستقبل أفضل يسوده قدر من العدل والسلام. اندلعت معركة غزة، وما صاحبها من سياسة إبادة منهجية ومكشوفة للقاصي والداني، اعتمدتها الحكومة الصهيونية الفاشية برّعامة بنيامين نتنياهو في ظلّ الظروف العالمية المذكورة. وعلى أغلب الظن، فإنّ ما يفسّر الانتفاضة الطالبية العالمية، المرشحة للاتّساع رغم الإجراءات القمعية للسلطات السياسية والأمنية ولإدارات العديد من الجامعات، ليس معارضة حرب الإبادة الإسرائيلية وتواطؤ الحكومات الغربية معها فحسب، بل القوة المهيمنة لمقاومة الشعب الفلسطيني الأسطورية في مقابلها أيضاً.

نشاط حركات التضامن مع فلسطين، وبشكل خاص «حركة المقاطعة» (BDS)، في الجامعات الأميركية وبعض الجامعات الأوروبية كانت مصدراً لقلق متعاظم في أوساط القيادات السياسية والعسكرية - الأمنية الإسرائيلية، والمنظومة الصهيونية الموالية لها في الغرب، والمندمجة في داخل أنظمته السياسية وأبرز مفاصلها، منذ أكثر من عقد. أفضى هذا القلق إلى تأسيسها لوزارة متخصصة في مكافحة أنشطة «حركة المقاطعة»، هي وزارة الشؤون الاستراتيجية، التي لا تتورّع عن اللجوء إلى شتى أساليب التشهير والترويع، وحتى التهديد بالقتل ضد الناطقين بلسان الحركة المذكورة. لكن تلك الوزارة، وغيرها من أدوات سياسة الإرهاب الفكري والسياسي الإسرائيلي، فشلت في الحد من تأثير «BDS» على قطاعات معتبرة من الطلبة في الجامعات الأميركية والأوروبية، ما ساهم في خلق أرضية مناسبة للانتفاضة الطالبية المتضامنة مع فلسطين التي نشهدها حالياً.

غير أن عوامل أخرى لعبت دوراً حاسماً في صيرورة هذه الأخيرة؛ أهمها مناهضة أعتى حرب إبادة معلنة منذ الحرب العالمية الثانية ورفض التواطؤ الصامت معها، وإعادة اكتشاف ماهية قضية الشعب الفلسطيني والتماهي مع مقاومته، والتصدي للميل المتزايد لدى «رأسمالية السيطرة» إلى الاستبداد، وتضييق مساحة الحريات السياسية والعامة، وخنق أي حركة احتجاج ضد توجهاتها الرئيسية.

لا حاجة إلى الإفاضة حول الدور الحاسم لكسر هيمنة وسائل الإعلام الغربية الرئيسية على الفضاء الإعلامي العالمي بفضل الدور المتنامي لتلك غير الغربية، ولوسائل التواصل الاجتماعي، في كشف حقيقة حرب الإبادة الإسرائيلية ووقائعها ساعة بساعة أمام قطاعات لا يستهان بها من الرأي العام العالمي، أدّى توافر مصادر معلومات بديلة في مساحات كالجامعات توجد فيها أصلاً مجموعات مؤيدة للقضية الفلسطينية منذ سنوات، إلى خلق مناخات ملائمة لتنظيم حركة معارضة للحرب الإسرائيلية باعتبارها حرب إبادة تشن بمشاركة لإسرائيل، وبوصف الصمت عليها يعني التواطؤ لا أقل. بكلام آخر، فإن الكتلة الأوسع من الطلبة الذين انضمّوا إلى انتفاضة الجامعات الجارية حالياً، فعلوا ذلك أولاً على قاعدة موقف أخلاقي - سياسي بخصوص شعار: «ليس باسمنا». إضافة إلى ما تقدّم، فإن العديد من هؤلاء باتوا يعرفون اليوم التاريخ الفعلي لبلادهم والجرائم وعمليات الإبادة التي ارتكبتها أنظمتها السياسية بحق السكان الأصليين في حالة الولايات المتحدة، وبحق شعوب المستعمرات في حالة الدول الأوروبية، وهم لا يريدون أن يكونوا شركاء بصمتهم على جرائم مماثلة اليوم.

فشلت وزارة الشؤون الاستراتيجية، في الحد من تأثير «حركة المقاطعة» على قطاعات معتبرة من الطلبة في الجامعات الأميركية والأوروبية (أ ف ب)

لقد أعادت حرب الإبادة الإسرائيلية تعريف القضية الفلسطينية في نظر أوساط معتبرة من الرأي العام، على أنها أولاً قضية شعب يكافح من أجل البقاء في مواجهة مشروع استعماري - اقتلاعي إحلالي يجهد لإفنائه. وهي سمحت بربط الحاضر بالماضي، وأظهرت الطبيعة الفعلية للمشروع الصهيوني وغاياته النهائية حيال الفلسطينيين. وقد عكس الشعار المرفوع في جميع فعاليات هذه الانتفاضة، في الولايات المتحدة وفي أوروبا: «من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرر»، تلك القناعة حيال الصهيونية. القوى المشاركة في الانتفاضة الطالبية متنوعة، وهي تضم مجموعات سياسية وتيارات ذات خلفيات متمايزة وطلبة من أصول مختلفة. نحن أمام ائتلاف نجد في صفوفه يساريين بتنويعاتهم المختلفة ومسلمين ومسيحيين ويهوداً متدينين وناشطات نسويات ومدافعين جذريين عن البيئة وكتلة عريضة من الطلبة غير المنتمين بالضرورة إلى تيار فكري - سياسي محدد. لكن جميع هؤلاء يتفقون على ضرورة مناهضة حرب الإبادة، ومن يقف وراءها، ويعتبرونها مؤشراً خطراً إلى الوجهة التي يتطور نحوها العالم. فقد أثبتت الحرب الجارية حالياً أن قانون الغاب يسود العالم أكثر من أي مرحلة سابقة، وأن مقولة «النظام الليبرالي الدولي» هي مجرد خرافة، وأن مقاومة التوحش هي الحل الوحيد المتاح في الظروف الراهنة. قد لا يتفق قسم كبير من المشاركين في الانتفاضة الطالبية على البديل المطلوب للنظام الدولي الراهن، وعلى النموذج السياسي - الاجتماعي الأكثر عدلاً، وغالبيّتهم لا ترى تجسيداً لما تطمح إليه في الأنظمة القائمة حالياً في أنحاء الكوكب، لكنهم يجمعون في المرحلة الحالية على الأقل على ضرورة المقاومة ويجدون في غزة نموذجاً لإرادة المقاومة التي لا تنكسر رغم الأهوال والمآسي.

غزة تلهم اليوم جيلاً جديداً بأنّ المقاومة هي الحل الوحيد لمنع القوى العاتية المسيطرة من التحكم الكامل بمصائر البشرية

القمع والتنكيل اللذان يتعرض لهما المشاركون في الأنشطة المؤيدة لفلسطين، ومن ثم في الانتفاضة الطالبية، من قبل السلطات السياسية، التي عملت على تجريمهم منذ بداية تحركاتهم عبر اتهامهم بـ«العداء للسامية»، ومن قبل الأجهزة الأمنية التي تتبع سياسة تنكيل بحقهم على المستويين الفردي والجماعي، ومن قبل العديد من إدارات الجامعات التي اتخذت بحق الكثيرين منهم إجراءات عقابية تصل إلى حد الطرد من الجامعة، هي ممارسات تؤكد وجاهة مخاوف العديد من المفكرين الذين حذّروا - وبعضهم مبكراً جداً - من مخاطر التحولات التي تعتمل في داخل «الراسماليات البرلمانية»، التي تصبح «دول أمن قومي» عندما تجابه معارضة جدية لتوجهاتها السياسية الرئيسيّة، ودعم إسرائيل من بين هذه التوجهات. لكن القمع الموجّه إلى الطلبة كان عاملاً في تأجيج الانتفاضة وتوسيع نطاقها عبر انضمام جامعات أخرى إليها، وربما في خروجها من داخل حرم الجامعات نحو شوارع المدن في القادم من الأيام. ثوارت «التحرر الوطني»، من مثل التي حصلت في الجزائر وفيتنام، الهمت أجيالاً من الثوريين عبر العالم، وغزة تلهم اليوم جيلاً جديداً بات مقتنعاً بأن المقاومة هي الحل الوحيد لمنع القوى العاتية المسيطرة من التحكم الكامل بمصائر البشرية.

الجامعات تتحدّى طلابها: لا قطيعة مع إسرائيل

لا يزال الحَراك الطالبي في الجامعات الأميركية مستمرّاً، بزخم تزيد حدّته يوماً بعد آخر، ويقابله إصرار متنامٍ من جانب الإدارات على وأده، ولا سيما مع امتداده إلى الضفة الأخرى من الأطلسي، ووصوله إلى «السوربون» الفرنسية، والتي يبدو أنها تعلّمت هي الأخرى تكتيكات القمع على الطريقة الأميركية. ولعلّ المستجدّ في الولايات المتحدة، محاولة إدارات الجامعات المرموقة، اتّباع نهج «التفاوض» وإن تحت طائلة التهديد باتّخاذ إجراءات «تأديبية» في حقّ الطلبة المعتصمين تضامناً مع الفلسطينيين، والداعين إلى إنهاء كل أشكال التعاون مع الدولة العبرية. غير أن ذلك لا يبدو ممكناً في حالة جامعة «كولومبيا»، التي انطلقت منها شرارة الاحتجاج الطالبي، بعدما أعلنت رئيستها، نعمت شفيق، فشل المفاوضات مع الطلبة، حائلةً على فضّ اعتصامهم. وممّا جاء في رسالة بعثت بها شفيق إلى ممثّلي الطلبة، فإن «استثمارات الجامعة في إسرائيل لن تُسحب»، وإن المخيّم «خلق بيئة غير مركحبة بالعديد من طلابنا وأعضاء هيئة التدريس اليهود». وعلى هذا المنوال، أعلنت رئاسة جامعة «إم آي تي» أن المؤسّسة التعليمية «حريصة على علاقاتها مع جميع شركائها ولا يمكنها قطع علاقتها مع أحد»، داعيةً الطلبة إلى إنهاء اعتصامهم، ومحذّرةً من أن «أيّ انتهاك سيواجَه بعقوبات تأديبية». وفي الموازاة، أوردت صحيفة «واشنطن بوست» أن الشرطة الأميركية ألقت القبض، صباح أمس، على متظاهرين تجمّعوا في حرم جامعة «فرجينيا للتكنولوجيا»، للمطالبة بإنهاء الحرب على غزة، فيما أعلنت جامعة «كاليفورنيا التقنية» قراراً بـ«الإغلاق الاضطراري» بعدما ملأ طلاب متظاهرون من أجل فلسطين قاعتَين فيها. وفي هذا الوقت، أطلق عدد من طلاب «السوربون» في باريس تجرُّكاً احتجاجياً جديداً تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث قاموا بنصب بعض الخيام ورفع علم فلسطين داخل ساحة الجامعة، فيما ردّت الإدارة بإغلاق أبواب المؤسسة ومنع حركة الدخول والخروج، مستدعيةً الشرطة لتطويق مقرّ الحرم الجامعي.

(الأخبار)

حراك يتحدّى «التأديب»

رباب عبد الهادي *

نشهد اليوم لحظة مهمّة جدّاً لم تشهدها الولايات المتحدة منذ عقود الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث انطلقت حينها حركات المعارضة للحرب الأميركية في فيتنام، والحركات التحريرية الجذرية الأخرى: الحركات التحررية السوداء واللاتينية وأهل البلاد الأصليون، وترافقت وتقاطعت معها حركات طلاب الجامعات التي طالبت بتغيير المناهج الاستعمارية الأوروبية - الأميركية، واستبدالها بمناهج تحررية تعكس التجارب الحياتية للفئات المهمّشة والمستعمَرة وتاريخها وتطلعاتها، وترابط تغيير المناهج مع تغيير نوعي في الهيئات التدريسيّة باتجاه تعيين الأساتذة الملوّنين من هذه الفئات ليدرّسوا الطلاب هذه المواد الحيوية. إضافة إلى حركات تحرّر المرأة والحركات الثقافية والفكرية والفنية.

وقد تميّزت طلائع هذه الحركات بعلاقتها العضوية مع حركات التحرّر الوطني في العالم الثالث وتحرّر أهل البلاد الأصليين من الاستعمار الاستيطاني العنصري، إن كان في فلسطين أو في جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وأميركا الشمالية التي تسمّيها الشعوب الأصلية جزيرة السلحفاة.

ولا تبدو أهمية هذا الحراك فقط في سيطرته على الشوارع وتعطيل حركة السير والجسور والمطارات الحيوية حتى لو لبضع ساعات قليلة، فهناك نقلة نوعية في خطاب واستراتيجيات وتكتيكات الحراك الشعبي الذي يتضمّن الشباب والمسنّين والفئات والتشكيلات الاجتماعية كافةً، ومن ضمنها الطلاب بالطبع. فهنا نشير إلى أن شعارات حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني لم تعد تقتصر على المطالبة بوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة فحسب، وإنما ارتفعت وتيرتها إلى وصف العدوان الصهيوني بحرب الإبادة الجماعية (Genocide)، ورفع شعار تحرير كلّ التراب الفلسطيني، مثل الهتاف «فلسطين حرّة من البحر إلى النهر»، ورفض متّخذي المواقف الصهيونية الناعمة، بل المطالبة بشكل صريح وواضح بمحاربة الصهيونية فكراً وممارسة وتجسيدها المادي أي دولة إسرائيل. وقد أثار هذا الخطاب بالذات غيظ مؤسسات اللوبي الصهيوني ومؤسساته التي ادّعت بأن هذه الشعارات تدعو إلى القضاء على اليهود، لتشويه مواقف المقاومة الفلسطينية والحركة التضامنية.

ومنذ انطلاقته الجديدة في أكتوبر 2023، ركّز الحراك على ربط تحرير فلسطين مع تحرّر باقي الشعوب تحت شعار شمولية (أو عدم تجزئة) العدالة، من ناحية. ومن ناحية أخرى طالب بالوقف الفوري لكلّ أشكال الإسناد الأميركي، السياسي الدبلوماسي والمالي، للعدوان الصهيوني والتواطؤ الأميركي الإمبريالي مع آليّة الحرب الإسرائيلية. واستخدام الأموال الملطخة بالدم الفلسطيني للاحتجاجات الحيوية للشعب الأميركي من غذاء، وسكن وعمل وتعليم لغالبية الطبقات.

وقد اتبع الحراك أساليب جديدة ومبتكرة، من بينها تعطيل الطرق الحيوية كتلك المؤدية إلى مطار كنيدي في نيويورك، سان فرانسيسكو، واحتلال قاعة الكونغرس الرئيسية، وأكبر محطة للقطارات، إضافة إلى تمثال الحرية في نيويورك، والاعتصام أمام بيوت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي في سان فرانسيسكو، ورئيس مجلس الشيوخ تشارلز شومر في نيويورك، ومنزل وزير الخارجية أنتوني بلينكن في العاصمة واشنطن. كما عمد النشطاء إلى نصب المتاريس أمام موكب الرئيس الأميركي جو بايدن (الذي التصق به نعت بايدن المجرم) وتأخير احتفالات جوائز الأوسكار في هوليوود. وتتميّز هنا أيضاً التظاهرات والاعتصامات أمام مراكز الصناعات الحربية الأميركية بالمطالبة بمقاطعة الشركات المتورطة في تمويل الاحتلال، والضغط على الجامعات والشركات والمرافق الحيوية حتى تسحب استثماراتها للمجازر الإسرائيلية.

وكما علّمنا تاريخ الحركات الاجتماعية، فإنّ فئة الشباب تقوم بدور مركزيّ في الحراك الاجتماعي، والحراك التضامني ليس استثناء. وهنا نشهد نقلة نوعية للحراك الطلابي، إذ كسر الطلاب حاجز الخوف الذي كان يعرقل رفع سقف فعاليات الحراك. وبعكس أهداف إدارات الجامعات الليبرالية الجديدة - التي تواطأت مع اللوبي الصهيوني والحكومة الأميركية وعمدت إلى إصدار سلّم من العقوبات المنحازة لإسرائيل وذلك لعقاب «تأديب» الطلاب المتمرّدين - رفض طلاب جامعة كولومبيا قرار إدارة الجامعة بتعليق نشاط «اللجان الطالبية من أجل العدالة في فلسطين» (Students for Justice in Palestine) و«الصوت اليهودي للسلام» (Jewish Voice for Peace) وقاموا فوراً بتشكيل تحالف واسع للتضامن مع فلسطين. ورفع الطلاب من وتيرة فعالياتهم بعدما أدلت نعمت شفيق، رئيسة جامعة كولومبيا، بشهاداتها المخزية أمام لجنة مشتركة من مجلسَي النواب والشيوخ وأصدرت إجراءات عقابية إضافية تحدّ من فعل الطلاب ومن حركتهم ونشاطهم.

إنّ ردود الفعل الطالبية كانت واضحة وجريئة، فلم يكتفِ الطلاب برفض سلّم العقوبات القمعية كلياً وجزئياً، وإنما وسّعوا رقعة فعالياتهم تحدّياً لهذا القمع الذي تطلق عليه اسم «المكارثية الجديدة» (New McCarthyism)، نسبة إلى عضو الكونغرس جو مكارثي الذي استمر لسنوات طويلة خلال عقد الخمسينيات في القرن الماضي بالحطّ كل من يشتبه بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي وطردهم من أعمالهم وفرض الحصار عليهم). فبدلاً من أن يستسلموا للأمر الواقع، عمد طلاب جامعة كولومبيا إلى إنشاء، مخيّم في وسط الحرم الجامعي سمّوه «جامعة فلسطين المفتوحة»، فتحى الشعارات التي يكتبها الطلاب على خيمهم، وتتراوح أنشطتهم ما بين الدراسة للامتحانات القريبة، وتنظيم الحلقات التدريسية والثقافية، والاستماع الى الأغاني الثورية، وتفادي الشرطة، وممارسة استراتيجية الكرّ والفرّ في بعض الجامعات، حيث ينشئون الخيمات أثناء النهار ويعيدون نصبها كلما اقتحمت الشرطة وقوات الأمن الحرم الجامعي.

وتتوفّر الحاضنة السياسية والاجتماعية للطلاب المعتصمين، فقد فتحت مجموعة من الناشطين بيوتهم لاستقبال الطلاب المطرودين من سكنهم الجامعي. كذلك تتولّى مجموعة من المحامين التقدّميين بلا مقابل قضايا الطلاب والناشطين الآخرين أمام المحاكم الأميركية حتى يتم إطلاق سراحهم. وتتكفّل مجموعات أخرى من الطلاب والتجمعات ومنظمات الجالية بجمع التبرعات ودفع الكفالات حتى لا يبيتوا ليالي إضافية في السجن.

ومنذ 17 نيسان الجاري، حيث انطلق أوّل مخيم في جامعة كولومبيا، وخلال خمسة أيام فقط، انتشرت عدوى العصيان على ظلم الجامعات الأميركية وحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية حتى بلغ عدد المخيمات 79. ومن المتوقع أن يستمر العدد بالتصاعد اليوم الثلاثاء، تجاوباً مع نداء الطلاب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

* المديرة المؤسّسة للبرنامج الأكاديمي لدراسات الجاليات العربية والمسلمة في المهجر في جامعة ولاية سان فرانسيسكو

فجوة الفعالية تقلق الغرب: التفوق العسكري لا يضمن انتصاراً

لقمان عبد الله

أثبتت الطائرات المسيّرة الخفيفة والأنظمة الصاروخية المتحرّكة، وخصوصاً في العمليات العسكرية اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن، أنها تستطيع إبطال فعالية حاملات الطائرات والبوارج الحربية الكبيرة والحديثة والصواريخ والمدفعية التي تمتلكها الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى، وذلك بكلفة عادية. وعلى خلفية ما تقدّم، أثار تقرير لـ«معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام» حول الإنفاق العسكري الحكومي المتنامي، صدر الأسبوع الماضي، جدلاً حول جدوى الأسلحة التقليدية وكلفتها المرتفعة جداً وما تشكّله من أعباء على الموازنات العامة للدول، في مواجهة الأسلحة الحديثة، والتي بات تشكّل الخطر الأكبر الذي يواجه الغرب.

وتُعد إيران من الدول الرائدة في صناعة الأسلحة المخصّصة للحروب اللامتناظرة، وهي عمدت إلى تصدير خبراتها إلى حلفائها في محور المقاومة ومنهم اليمن. وقد حقّقت نماذج من الطائرات المسيّرة الإيرانية، من مثل «شاهد» و«مهاجر»، نجاحاً باهراً في الحرب الروسية - الأوكرانية، حيث اتفق الجانبان الإيراني والروسي على إنشاء خط إنتاج لطائرات «مهاجر 36» في روسيا. وإذ أثبتت تلك الطائرات فعاليتها أيضاً في عمليات المقاومة الفلسطينية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، وكذلك العمليات العسكرية اليمنية في البحر الأحمر، فإن إنتاجها يتمّ بتكلفة لا تُناظر البتّة ما سجّله المحللون في «معهد استوكهولم» من ارتفاع في الإنفاق العسكري الحكومي في جميع قارات العالم، حيث بلغ، عام 2023، مستويات قياسية، مستقراً عند 2440 مليار دولار. وبحسب المعهد، فإن الدول الأوروبية في حلف «الناتو» زادت من الإنفاق الدفاعي، في حين رفعته الولايات المتحدة بمقدار 2% إلى 916 مليار دولار، بما يمثّل نحو ثلثي إجمالي الإنفاق العسكري للحلف.

وبقي الشرق الأوسط الوجهة الأولى لصادرات الأسلحة، شاملاً 6 من أكبر 10 مستوردين في العالم، تتقدّمهم السعودية، فيما جاءت كل من مصر والجزائر والإمارات والعراق ضمن المراكز الـ10 الأولى، بعدما بلغت وارداتها مجتمعة أكثر من 30% من واردات الأسلحة العالمية في السنوات الخمس الأخيرة. وفي ما يتّصل بدول الخليج تحديداً، فرغم تكتّم دول التحالف السعودي - الإماراتي على خسائره خلال الحرب على اليمن، تشير بعض التقديرات، التي تنشرها مراكز الأبحاث المتخصّصة، إلى الحجم الكبير الضغوط الأميركية وتذهب إلى التوقيع على اتفاقية سلام نهائية، فإنها، وفقاً لـ«معهد استوكهولم»، زادت من إنفاقها العسكري بنسبة 4,3%، إلى ما يُقدّر بمبالغ أكبر بكثير.

تُعد إيران من الدول الرائدة في صناعة الأسلحة المخصّصة للحروب اللامتناظرة

ووفقاً لميزان الربح والخسارة في الحروب، يمكن تجاوز لغة الأرقام المرتفعة في الكلفة المالية والبشرية، كما في الحرب العالمية الثانية مثلاً، التي حصدت أرواح الملايين، ودمرت أوروبا كلياً، لكن نُظر إليها من زاوية نتائجها في تغيير المعادلات في العالم. أما في حالة الحرب على اليمن، فيمكن للقوة المالية للرياض أن تسمح لها بتحمل الأعباء، حتى لو على حساب التنمية وقوة الاقتصاد، في حال توصّل الطرفان السعودي واليمني إلى اتفاق سلام. غير أن الحرب لم تنتهِ بعد، وكل ما تم التوصل إليه هو اتفاق لوقف إطلاق النار يُمدّد بشكل غير رسمي كل ستة أشهر؛ وبدل أن تتعلّم الضغوط الأميركية وتذهب إلى التوقيع على اتفاقية سلام نهائية، فإنها، وفقاً لـ«معهد استوكهولم»، زادت من إنفاقها العسكري بنسبة 4,3%، إلى ما يُقدّر بنحو 75,8 مليار دولار عام 2023، لتصبح أكبر مشتر في الشرق الأوسط، تليها إسرائيل التي زاد إنفاقها هي الأخرى بنسبة 24%، ليصل إلى 27,5 مليار دولار في العام نفسه مدفوعاً بالحرب على قطاع غزة.

على أن الفارق في التسلّح بين السعودية واليمن، أن الأخير يعتمد على خطوط إنتاج محلية تلبي الحاجة الدفاعية في المجالات كافة، وتأخذ في الحسبان اعتبارات مهمة من قبيل الموقع الجغرافي والتضاريس المعقّدة وتفوّق الأعداء في الجو، فيما تبقى العبرة في تنفيذ التكتيكات المناسبة، والتي يتفوّق اليمن في كيفية استخدامها. يتمكّن الصناعات العسكرية اليمنية، والتي قلّل «التحالف» من أهميتها في المراحل الأولى، حركة «أنصار الله»، من تغيير المعادلة العسكرية جوّاً وبرّاً مقابل السعودية وتحالفها العربي والغربي، وبحراً مقابل الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرض إستراتيجية توازن ردع جديدة في حرب غير متكافئة. ويقول خبراء إن الاستفادة من التقنيات، وخصوصاً المدمجة (الثنائية الاستخدام) بين المدني والعسكري، سمحت لليمن بالحصول على احتياجاته التقنية وتطويرها، وخصوصاً أنه يمتلك طاقات بشرية هائلة متنوعة الاختصاصات، تشمل خبراء الرياضيات التطبيقية، والإلكترونيات، وهندسة الطيران، والكهرباء، والميكانيك، والفيزياء، والكيمياء، وغيرها.

وفي المقابل، وخلافاً لما يقتضيه العنصر الأهم في الصناعات العسكرية والمتمثّل في وجود القرار الوطني، فإن معظم دول العالم، وخصوصاً في العالم العربي، تتعرّض لضغوط أميركية تمنعها من توطين الصناعات العسكرية. وتواجه السعودية، على سبيل المثال، تحدّيات كثيرة في هذا المجال، أهمها مقاومة الدول الغربية، وعلى رأسها أميركا والشركات الكبرى المصنّعة للأسلحة والأعتدة الحربية، لكل مشروع عربي للتصنيع الحربي، لتظلّ محتكرة للسوق العربية، والخليجية بالتحديد. وذلك من شأنه الانقضاض من سيادة الدول وإبقاء تبعيتها وارتهانها، فضلاً عن أن الدول العربية، والسعودية على مقدمتها، تنتهج في مجال صفقات التسلّح مع الغرب، سياسة العلاقات العامة بهدف تعزيز ركائز الحكم فيها.

صنعاء تستهدف سفناً مرتبطة بالعدوّ

واصلت القوات البحرية اليمنية، خلال الساعات الماضية، استهدافها السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن. وكشفت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية، أمس، أنها تلقت بلاغاً عن حادث ضد سفينة على بعد 54 ميلاً بحرياً إلى الشمال الغربي من المخا المطلّة على مضيق باب المندب. وأكدت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، بدورها، أن تقديراتها تشير إلى علاقة السفينة المستهدفة بإسرائيل. وهذه العملية تعدّ الثانية في غضون 24 ساعة، إذ أعلنت «أمبري»، مساء أول من أمس، تعرّض سفينة أخرى لهجوم على سواحل محافظة المهرة في البحر الأحمر، وقالت إن الهجوم لم يتسبّب بأضرار .

في غضون ذلك، أقرّ قائد المهمة الأوروبية في البحر الأحمر «أسبيدس»، فاسيليس غروباريس، بدقة وخطورة العمليات اليمنية البحرية. وقال، في لقاء مع قناة «العربية الإنكليزية» السعودية، إنه «منذ إطلاق المهمة حتى اليوم، ظلّ مستوى التهديد على حاله في البحر الأحمر وخليج عدن»، مشيراً إلى أن «المنطقة شهدت هجمات متعدّدة ومعقّدة بواسطة الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة».

(الأخبار)

الفسيرات الإيرانية حقّقت نجاحاً باهراً في الحرب الروسية - الأوكرانية (مت الويب)

العراق

تهديدات بعودة العمليات رسمياً
الفصائل للسوداني: لا ثقة بتفاهمات واشنطن

بغداد ـ فقار فاضل

تشهد قوى «الإطار التنسيقي» العراقية انقساماً بشأن الهدنة التي تطبّقها فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق» إزاء القوات الأميركية، بعد عودة أحد التشكيلات إلى استهداف قواعد واشنطن في البلاد. ويأتي ذلك بعدما أفرزت زيارة رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، لواشنطن في منتصف شهر نيسان الجاري، حالة من عدم الانسجام بين مواقف تلك القوى، ولا سيما في قضية التفاهمات بين بغداد وواشنطن حول انسحاب القوات الأميركية من البلاد، وفق جدول زمني محدد. وبعد عودة السوداني من واشنطن، جرى استهداف قاعدتَي «حقل العمر» و«خراب الجير» في سوريا بوابل من الصواريخ التي انطلقت من قرية أحمد آغا في ناحية زمار، شمال غرب الموصل، كما تم استهداف قاعدة «عين الأسد» غرب بغداد بالمُسيّرات، فيما لم يتبنّ أي فصيل عراقي مسلح تلك الهجمات.

وكشفت مصادر مقرّبة من الفصائل و«الإطار التنسيقي»، لـ«الأخبار»، عن كواليس ما جرى من حديث بين السوداني وبعض التشكيلات المسلحة التي انتقدت ضعف الموقف الحكومي في الحوارات مع الولايات المتحدة في ملف انسحاب قوات الأخيرة، قائلة إن السوداني طالب الفصائل بالاستمرار في التهدئة. وأوضحت المصادر أنّ الاستهدافات تم تنفيذها من دون الرجوع إلى «تنسيقية المقاومة»، وهذا يخالف الاتفاق الذي أفضى إلى هدنة لمدة ثلاثة أشهر بين الفصائل والحكومة. وأشارت إلى أنّ «كتائب حزب الله» أبلغت السوداني بأنها قد تعاود استهداف المصالح الأميركية نتيجة فشل مفاوضات الانسحاب، بعد انتهاء الهدنة في أيار المقبل. وتابعت أنّ الاستهدافات الأخيرة كانت بمثابة رسائل تحذيرية للحكومة، أرادت المقاومة أن تقول من خلالها إن الفصائل غير راضية عن تفاهمات السوداني مع مسؤولي واشنطن خلال زيارته، التي لم تتطرّق بشكل واضح إلى خروج القوات الأميركية، وهو المطلب الأساسي مقابل الالتزام بالهدنة.

من جانبه، يقول القيادي في «الحشد الشعبي»، علي الموسوي، إنّ «فصائل المقاومة عندما وافقت على وقف عملياتها العسكرية، كانت تنتظر مُحادثات السوداني في الولايات المتحدة، لكن يبدو أن بعض الفصائل

> **عدم تبنّي الهجمات الأخيرة يشير إلى عدم رغبة المقاومة في إحراج الحكومة**

غير مقتنعة تماماً بنتائج محادثاته، وبالتالي بدأت تفكر بعودة نشاطها من جديد رداً على المماطلة الأميركية في الانسحاب». ويبين الموسوي، في تصريح إلى «الأخبار»، أنّ «ما يجري من حوارات داخل المقاومة لا يرتقي إلى مستوى الخلافات والانشقاقات». وإذ يلفت إلى أن «بعض أطراف المقاومة ما زالت متمسكة بالهدنة أو تعليق الهجمات»، فهو يعتبر أنّ «الأميركيين معروفون بعدم الانصياع للمطالب العراقية، ولا يريدون الانسحاب وإن ضغطت الحكومة العراقية عليهم، لكن الحكومة لها مصالح معهم ولا تستطيع الضغط».

بدوره، يعتقد القيادي في «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، أن الحكومة تسعى إلى التهدئة وإقناع الفصائل بعدم التصعيد العسكري ضد القواعد الأميركية، وذلك تفادياً لتدهور الوضع العراقي أو العودة إلى المواجهات بين المقاومة والأميركيين. ويشير، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أنّ «الحكومة تعمل بشكل متواصل على منع التصعيد بين الفصائل والأميركيين، وأن الهجمات الأخيرة لم يتم تبنّيها، وهذا يدلّل على أن الجميع مع التهدئة وعدم التصعيد لمنع إحراج الحكومة والتأثير على المفاوضات الجارية لإنهاء وجود قوات التحالف في العراق». ويرى أن «ما جرى قد يكون رسائل ضغط على الحكومة العراقية للإسراع في حسم مفاوضات إخراج القوات الأميركية، وعدم المماطلة في هذا الملف».

التشكيلات المسلحة تنتقد ضعف الموقف الحكومي في الحوارات مع واشنطن (أ ف ب)

العراق

خطوات إردوغان لا تسكت الاحتجاج: لمقاطعة شاملة لإسرائيل

محمد نور الدين

لا تزال مسألة استمرار التجارة مع إسرائيل من قِبَل عدد من الشركات التركية القريبة من «العدالة والتنمية»، تلاقي اعتراض مجموعات كثيرة من المجتمع المدني. وبرز، في هذا الإطار، اعتصام مجموعة «متطوعي خيمة المقاومة» أمام مقرّ الحزب الحاكم في أنقرة، أول من أمس، احتجاجاً على تصريحات غير مسبوقة لنائب رئيس «العدالة والتنمية»، نهاد زيبقتشي، حول تلك التجارة. وفي ظلّ إجراءات أمنية مشدّدة، رفع «متطوّعو خيمة المقاومة» لافتات كُتب عليها: «لقد تم تجاوز كل الخطوط. نريد خطوات جدّية»، و«تقليص الصادرات إلى إسرائيل، وعلى رأسها إينجيرلك وكوربجيك».

من جهة أخرى، انعقد المؤتمر الخامس لـ«الحزب الجيد»، في الـ27 من الجاري، بهدف اختيار خلف لرئيسه، مرال أقشينير، الذي كانت قد أعلنت استقالتها إثر تلقّي حزبها هزيمة كبيرة في الانتخابات البلدية، بتراجع أصواته من حوالى 10% في الانتخابات النيابية التي أجريت قبل أقل من عام، إلى 4%. وبحضور كثيف للمندوبين، تنافس أربعة مرشحين على زعامة «الجيد»، وفاز في الدورة الثالثة مساوات درويش أوغلو على منافسه قوراي أيدين بفارق بسيط (611 مقابل 548). وبذلك، أعاد الحزب ضخّ دماء جديدة في قيادته، فيما أعلنت أقشينير، في كلمتها، أنها لا تترك الزعامة لأنها كانت «على خطأ»، ولكن لأنها «تتحمّل مسؤولية الخسارة ولا تريد أن يدفع الثمن أحد آخر».

> **اختار «الحزب الجيّد» مساوات درويش أوغلو زعيماً جديداً له خلفاً لمرال آقشينير**

ووفقاً للصحافي مراد يتكين، فإن المهمة الأولى الملحّة أمام درويش أوغلو، هي وقف موجة الاستقالات من الحزب، والتي طالت بعض نوّابه من الذين انضموا إلى أحزاب أخرى، علماً أن الحزب احتلّ المركز الخامس في البرلمان، وله 43 نائباً. ويتنافس أساساً على القاعدة القومية المتشدّدة في تركيا مع «حزب الحركة القومية» بزعامة دولت باهتشلي، الذي له 50 نائباً. غير أن الخلافات الداخلية عصفت بـ«الجيد»، بعدما حمّل البعض، آقشينير مسؤولية خسارة مرشّح المعارضة، كيليتشدار أوغلو، انتخابات رجب طيب إردوغان، لتعقب ذلك موجة استقالات شملت خمسة نواب. ومع هذا، لا يزال «الجيد» حزباً أساسياً في البرلمان، حيث سيكون مجموع نوابه مهمّاً في تحديد مسارات بعض القضايا، ومنها إعداد دستور جديد أو الحاجة إلى أصواته في البرلمان لإحالة أيّ مشاريع جديدة إلى الاستفتاء الشعبي، وهي أهمية تزايدت بعدما تفكّكت المعارضة وباتت لكلّ حزب منها حرية التوجّه.

ودائماً ما كان إردوغان وباهتشلي يراهنان على تفكّك «الحزب الجيّد»، والعودة إلى «الحزب الأم» (الحركة القومية) الذي انفكّ عنه عام 2017 ودخل الانتخابات عام 2018 بمساعدة أساسية من «حزب الشعب الجمهوري». لكن كون درويش أوغلو من النواب الذين انفصلوا في حينه عن «الحركة القومية» احتجاجاً على تحالفه مع «العدالة والتنمية»، فإن احتمال أن يسلك «الجيّد» في عهد رئيسه الجديد سياسة مرنة أو متصالحة أو متواطئة مع «تحالف الجمهور» تبدو غير واردة. إلا أن ما يمكن أن يسهل مهمّة تغيير البوصلات لدى مختلف الأحزاب، هو مناخ «التهدين» الذي بدأ يخيّم على الحياة السياسية، بعد اتفاق إردوغان وأوزغور أوزيل على اللقاء للمرّة الأولى وجهاً لوجه خلال الأيام القليلة المقبلة، وهو ما بات موضع ترقّب في الوسطين السياسي كما الشعبي.

ويعدّ المؤتمر الأخير لـ«الجيد» جزءاً من تداعيات الاستحقاقات الانتخابية على المعارضة منذ حوالى السنة، والتي كان أولاها انعقاد المؤتمر الاستثنائي لـ«حزب الشعب الجمهوري» بهدف اختبار جدوى استمرار كمال كيليتشدار أوغلو في رئاسة الحزب، بعد خسارته الانتخابات الرئاسية أمام الرئيس الحالي، رجب طيب إردوغان، بـ48% مقابل 52%، في 28 أيار 2023. وتمكّن مرشّح المعارضة داخل الحزب، أوزغور أوزيل، من إطاحة بكيليتشدار أوغلو في الخامس من تشرين الثاني الفائت، بغالبية 812 مقابل 536 صوتاً. ومع أن النتيجة عكست تباينات داخلية، غير أن الحزب ذهب بعد ذلك إلى الانتخابات البلدية، في الـ31 من آذار الماضي، ليحقّق نصراً تاريخيّاً ويلحق الهزيمة بـ«حزب العدالة والتنمية» للمرّة الأولى منذ عام 2002.

مقالة

قمة إيران - أفريقيا: الاقتصاد يتكلّم

محمد عبد الكريم أحمد

خلافاً للصورة الغربية النمطية (وريفيقتها العربية) التي تتناول مسألة «النفوذ» الإيراني في أفريقيا من بوابة الدعاية الذهبية/ الأيديولوجية، جاءت قمّة إيران - أفريقيا الثانية، التي عُقدت في العاصمة الإيرانية طهران، بين الـ 26 والـ 29 من الجاري، اقتصادية بامتياز (مع حضور أكثر من 40 وزيراً للاقتصاد في تلك البلدان)، وكاشفةً لأولويات أجندة إيران الأفريقية. وركّزت القمّة على اجتماعات رجال الأعمال وحلقات النقاش التي ضمّت خبراء متخصّصين في قطاعات صناعات الحديد والبتروكيميائيات والزراعة. واتّضحت من فعاليات القمّة دينامية مقاربة طهران الاقتصادية في القارّة، فيما لم يغب البعد «الأيديولوجي»، وإنْ من بوابة اصطفاف الجنوب العالمي ومناهضة الغرب وتكريس مبدأ «الفوز للجميع» الذي لقي استجابة أفريقية إيجابية.

إيران في افريقيا: ... ان تأتي متأخرا!

جاءت الزيارات التي قام بها الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، لثلاث دول أفريقية، منتصف العام الماضي، بعد غياب دام عشر سنوات، وللجزائر، في شباط الماضي، بعد غياب استمرّ 14 سنة، ما دلّ - طوال تلك الفترة - على تراجع اهتمام إيران بالقارة. ويؤكد هذه الخلاصة تراجع مواز في حجم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، والذي لم يقطعه سوى تحسّن طفيف شهده عام 2022، حين ارتفعت الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا، إلى 1.28 مليار دولار مقارنة بـ 579 مليون دولار في عام 2020. وعلى رغم إعلان الجهات الإيرانية المعنية خططها لمضاعفة هذا الرقم عشرة أضعاف، ليصل إلى 12 مليار دولار، غير أنها لم تحدّد سقفاً زمنيّاً لذلك، وإنْ توقّعت القمّة تحقيق 5 مليارات دولار بين عامَي 2024 و2025.

وأتت كلمة الرئيس الإيراني، في افتتاح القمّة، لتعبّر عن هذه العودة المتأخّرة، كما اتّضح من محاولته صياغة مقاربة عريضة تجاه القارة وقضاياها وتأكيد سعي بلاده للتقارب مع أفريقيا «لمصلحة» الأخيرة، مقارنة بالموقف الغربي «الذي يريد أفريقيا لمصلحته»، مشيراً إلى أن القمّة رمز لإرادة الدول الأفريقية وإيران توسيع العلاقات الاقتصادية في ما بينها. ورأى رئيسي أن هناك ضرورة لوجود خطّة إيرانية مفصّلة للقارة الأفريقية «سيتمّ تحديدها وفق جدول زمني»، لافتاً إلى التقدّم الذي حقّقته الجمهورية الإسلامية والقوى البشرية ذات الكفاءة في أفريقيا، طارحاً مجمل رؤيته حول تقديم إيران التكنولوجيا إلى القارة الأفريقية، ولا سيما بعد نجاحها في دعم مشروعات خدمات هندسية خارج حدودها، من مثل افتتاح سدّ في سيرالانكا خلال زيارة رئيسي لها قبيل انعقاد القمة بساعات. وكشفت كلمة رئيسي ودعوته إلى وضع «جدول زمني» لتحديد خطّة العمل تلك، عن أن صياغة سياسة إيران الأفريقية لا تزال في بداياتها بعد ما يقرب من عام من جولته الأفريقية.

إيران والتوازن السياسي - الاقتصادي في افريقيا

مثّل دعم إيران لحركة «أنصار الله» في اليمن، والتضامن الكامل مع القضية الفلسطينية، وإطلاق الدول الغربية وعدد من حلفائها مسار توسيع العقوبات على الجمهورية الإسلامية، عوامل مهمّة لجهة دفع التقارب الإيراني - الأفريقي إلى مستويات جديدة، تتّسق مع جهود العديد من الدول الأفريقية لانتهاج سياسات مستقلّة خارج «المظلّة الغربية»، وكذلك مع جهود إيران للتخفيف من وطأة تلك العقوبات بفتح أسواق ومجالات حركة جديدة. وهكذا، تظهر قمّة «إيران - أفريقيا الثانية»، في توقيتها المحدَّد سلفاً والذي تزامن مع تطوّرات المواجهات الإيرانية - الإسرائيلية الأخيرة، كرافعة مهمّة في تحقيق التوازن الاقتصادي - السياسي لمقاربة إيران المستقبلية في القارة من باب تعزيز الشراكات الاقتصادية في مختلف أرجائها، وليس في إقليم غرب أفريقيا فقط، والذي يستقطب راهناً أغلب المبادلات الإيرانية مع القارة. يضاف إلى ذلك، ما يمكن رصْده من رغبة طهران في تطبيع علاقاتها مع عدد من الدول الأفريقية، مثل جيبوتي، وتحقيق مزيد من التقارب مع إريتريا والسودان، حيث يُشاع أن الجيش الذي تمكّن من تحقيق تقدّم ميداني خلال الربيع الحالي، حصل على أسلحة إيرانية متطوّرة. وتؤكد إيران سعيها للتعاون مع الدول الأفريقية (ولا سيما في إقليم الساحل، وصولاً إلى القرن الأفريقي) في ملفّ مواجهة الإرهاب وحفظ الأمن والاستقرار، في رسالة غير مباشرة بقدرتها (بالتنسيق مع قوى مثل روسيا والصين وأطراف إقليمية أفريقية رئيسيّة مثل الجزائر وجنوب أفريقيا) على شغل الفراغ الذي خلّفه خروج القوات الغربية من دول أفريقية واحدة تلو الأخرى.

قمة إيران - افريقيا 2,0: مكاسب بالجملة؟

بعد مضيّ أشهر على تقارير غربية عن مباشرة إيران «خريطة طريق» جديدة في أفريقيا، قوامها تقديم أسلحة وشراكات و«إثارة الفوضى» لتعزيز نفوذها في القارة السمراء، من «عزلتها الدولية»، جاءت قمّة إيران - أفريقيا الثانية معبّرة عن الجانب الأبرز لمقاربة طهران الحالية، وهو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أكثر من 40 دولة أفريقية، حضر ممثّلون عنها القمّة. وأعرب مسؤولون إيرانيون، خلال القمة، عن تفاؤلهم بما وصفوه «المبادرات الحالية لتيسير قنوات التجارة مع أفريقيا»، كونها تمثّل بداية عهد جديد من التعاون الاقتصادي، ورفع التبادل التجاري معها إلى مستوى 10 مليارات دولار خلال ثلاثة أعوام. وعلى سبيل المثال، جاء حضور نائب الرئيس الزيمبابوي، قسطنطين تشوينغا، فعاليات القمّة، ولقاؤه مع رئيسي، مهمّاً في إطار تعزيز هذا المسار، إذ أيد تعميق التعاون الاقتصادي الذي يفيد الجانبين «اتساقاً مع توجهات الرئيس امرسون منانغاغوا». كما جاء حضور رئيس الوزراء البوركيني، أبوليبير دي تامبيلا، دالّاً على وجود اهتمامات مشتركة بين البلدين (ولا سيما منذ إعادة إيران فتح سفارتها في واغادوغو العام الماضي). فيما أكد نائب الرئيس الإيراني، محمد مخبر، أهمية تطبيق اتفاقات التعاون لتعزيز العلاقات بين طهران وواغادوغو، واستعداد بلاده، التي تستند إلى قوة تكنولوجية، لمشاركة التقدّم الذي أحرزته مع بوركينا فاسو (وبقية الدول الأفريقية)، وهي مقاربة مغايرة لسياسات الولايات المتحدة والغرب «التي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة بدلًا من المنافع المتبادلة»، بحسب مخبر.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
تُعلن وزارة المالية أنها وضعت قيد التحصيل جداول التكليف الأساسية الصادرة بضريبة الدخل للمُكلفين على أساس الربح المُقدر في محافظة بيروت عن إيرادات 2017 و2018 و2019 تكليف 2024.
إن المُكلفين أصحاب العلاقة الذين لا يُسددون الضريبة المُتوجبة عليهم كاملة خلال مُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر في 2024/5/2 يتعرضون لغرامة قدرها واحد بالمائة (1%) من مقدار الضريبة عن كل شهر تاخير ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المذكورة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا الإعلان اي في 2024/5/3 وتنتهي في 2024/7/3 ضمناً.
مع الإشارة إلى انه يتوجب على المُكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح المُقدر وعملاً بأحكام المادتين 29 و30 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 (قانون الإجراءات الضريبية) مسك السجلات المُحاسبية المُحددة بمُوجب قرار وزير المالية رقم 1/453 تاريخ 2009/4/22.

مُدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 69

تبليغ
جانب: من يهمه الأمر
رقم المحفوظات:
رقم الصادر: 2024/258
التاريخ: 2024/4/8
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى ياسمين كابريا موسلي (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المُقامة عليك من محسن محمود محسن بمادة إثبات طلاق رقم أساس 2024/107 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء 2024/5/21 فيقتضي حُضورك او إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بك المُتعلق بهذه الدعوى.
القاضي
السيد محسن السيد أحمد شوقي
الأمين
قاضي صور الشرعي الجعفري

إعلان
تُعلن إدارة الجمارك عن إجراء دورة بيع بالمزاد العلني محصورة بالإدارات العامة والمُؤسسات العامة والبلديات على بضائع من نوعين مُختلفين (البسة مُستعملة – اصناف للرياضة البدنية) انتهت مُدة إيداعها في المخازن الجمركية في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت، حرة من الرسوم والنفقات ما عدا الضرائب الداخلية المُترتبة للدولة او البلدية، على أن تتقيد الجهة التي يرسي عليها المزاد بالتأشيرات والإجازات المطلوبة في حال توجبها.
حُدد موعد الدورة عند الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين المُوافق في الثالث من شهر حزيران عام 2024 في دائرة الاستيراد والتصدير في مبنى الجمارك في المطار.
يوسع الراغبين في الاشتراك بالدورة الاطلاع على جدول البضائع المعروض للبيع بالمزاد العلني في مقر الدائرة المذكورة.
المراقب أول لدائرة الاستيراد والتصدير
بالإنابة
حنان الحسيني
التكليف 74

إعلان
تُعلن إدارة الجمارك عن إجراء دورة بيع بالمزاد العلني محصورة بالإدارات العامة والمُؤسسات العامة والبلديات على بضائع من انواع مُختلفة انتهت مُدة إيداعها في المخازن الجمركية في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت، حرة من الرسوم والنفقات للدولة او البلدية، على ان تتقيد الجهة التي يرسي عليها المزاد بالتأشيرات والإجازات المطلوبة في حال توجبها.
حُدد موعد الدورة عند الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين المُوافق في الثالث من شهر حزيران عام 2024 في دائرة الاستيراد والتصدير في مبنى الجمارك في المطار.
يوسع الراغبين في الاشتراك بالدورة الاطلاع على جدول البضائع المعروض للبيع بالمزاد العلني في مقر الدائرة المذكورة.
المراقب أول لدائرة الاستيراد والتصدير
بالإنابة
حنان الحسيني
التكليف 74

إعلان
تُعلن إدارة الجمارك عن إجراء دورة بيع بالمزاد العلني محصورة بالإدارات العامة والمُؤسسات العامة والبلديات على بضائع من انواع مُختلفة انتهت مُدة إيداعها في المخازن الجمركية في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت، حرة من الرسوم والنفقات للدولة او البلدية، على ان تتقيد الجهة التي يرسي عليها المزاد بالتأشيرات والإجازات المطلوبة في حال توجبها.
حُدد موعد الدورة عند الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين المُوافق في الثالث من شهر حزيران عام 2024 في دائرة الاستيراد والتصدير في مبنى الجمارك في المطار.
يوسع الراغبين في الاشتراك بالدورة الاطلاع على جدول البضائع المعروض للبيع بالمزاد العلني في مقر الدائرة المذكورة.
المراقب أول لدائرة الاستيراد والتصدير
بالإنابة
حنان الحسيني
التكليف 74

إعلان
تُعلن إدارة الجمارك عن إجراء دورة بيع بالمزاد العلني محصورة بالإدارات العامة والمُؤسسات العامة والبلديات على بضائع من انواع مُختلفة انتهت مُدة إيداعها في المخازن الجمركية في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت، حرة من الرسوم والنفقات للدولة او البلدية، على ان تتقيد الجهة التي يرسي عليها المزاد بالتأشيرات والإجازات المطلوبة في حال توجبها.
حُدد موعد الدورة عند الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين المُوافق في الثالث من شهر حزيران عام 2024 في دائرة الاستيراد والتصدير في مبنى الجمارك في المطار.
يوسع الراغبين في الاشتراك بالدورة الاطلاع على جدول البضائع المعروض للبيع بالمزاد العلني في مقر الدائرة المذكورة.
المراقب أول لدائرة الاستيراد والتصدير
بالإنابة
حنان الحسيني
التكليف 74

إعلان
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي مسلم عبده المدعى عليه: محمد خير حرقوص/ والمجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام استحضار رقم أساس/172/2018/ مالي/ مدور /23/ م/2024.
بالدعوى المُقامة من المُدعي: حسن حطاب بوكالة المُحامية هبا رمال بموضوع: مبالغ مالية بقيمة 145000000 ليرة لبنانية واتخاذ محل الإقامة في نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر او تعيين مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم أينما وُجد هذا المكتب وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة الإعلانات باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان
عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
يُعلن رئيس بلدية العباسية عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2024 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) وبلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته)، على المكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
في 2024/4/21
رئيس بلدية العباسية
علي موسى عزالدين

إعلان
إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
مُوجه إلى المُنفذ عليها: شفيقة فارس حبالييني المجهولة محل الإقامة
تُنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 مُحاكمات مدنية بالحُضور إليها لتسلم الإنذار التنفيذي في المُعاملة رقم 2024/20 المُتكونة بينك وبين وليم مهاوج بخلال /25/ يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُدّ قلمها مقاماً مُختاراً لتبلغكم بواسطته كل الأوراق المُوجهة إليكم في المُعاملة المذكورة.
رئيس القلم

إعلان
إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
مُوجه إلى المُنفذ عليها: شفيقة فارس حبالييني المجهولة محل الإقامة
تُنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 مُحاكمات مدنية بالحُضور إليها لتسلم الإنذار التنفيذي في المُعاملة رقم 2024/21 المُتكونة بينك وبين فؤاد مهاوج بخلال /25/ يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُدّ قلمها مقاماً مُختاراً لتبلغكم بواسطته كل الأوراق المُوجهة إليكم في المُعاملة المذكورة.
رئيس القلم

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب حسين محمد مصطفى علم الدين بصفته مالكاً أسهم بالعقار 338 سند بدل ضائع عن العقار 338 مركبتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب فايز حمد قاسم بوكالته عن سامر عبد الهادي عبد الله سند بدل ضائع للعقار 450 مقسم 2 التل العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب جورج حنا جريج بوكالته عن جورج أيوب رزق بصفته أحد ورثة أيوب نجيب رزق سند بدل ضائع للعقار 5570 حدث الجبة.
للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب الياس يوسف أبي خطار بالوكالة عن إدمون وريمون وناديا الياس شيبان سند بدل ضائع للعقار 125 جبلا، البترون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

◄ وفيات ►

ببالغ الحزن وعميق الأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره آل جابر وآل غندور وانسباؤهم ونقابة المحامين في بيروت ينعون اليكم فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم المحامي الأستاذ
أسامة نزار جابر آل صفا
(ابو وسيم)

زوجته ماجدة كامل جابر
والدته بسيمة سعيد غندور
أبناء: وسيم، وكريم زوجته فرح عبدالله السبع.
أبنته: المحامية ريما جابر.
أشقاؤه: المرحوم بشر، فادي، رياض، الدكتور محمد، والقنصل طارق جابر.
شقيقاته: هيفاء زوجة المرحوم احمد نصار، رباب زوجة المحامي عباس نحلة، ندى زوجة المرحوم نمر ياسين، سمر زوجة علي راشد غندور.
أشقاء زوجته: الوزير والنائب السابق ياسين جابر زوجته وفاء العلي، نصوح زوجته غنوه عماد جابر، ورباح زوجته زينة مصطفى ناصر.
شقيقات زوجته: سناء زوجة سعيد الفار، صفاء زوجة خليل ابراهيم الزين، وهلا جابر.
ووري الثرى يوم الأحد 28 اذار 2024 في النبطية.
تُقبل التعازي في بيروت اليوم الثلاثاء 30 نيسان و غدا الاربعاء 1 أيار 2024 في قاعة جمعية التخصص والتوجيه العلمي -الرملة البيضاء- قرب مقر امن الدولة ، من الساعة الثالثة من بعد الظهر وحتى السابعة مساءا (للرجال وللنساء)

جاسوس بن جاسوس

جعفر البكلي *

تطلّع رئيس الولايات المتحدة الأميركية في وجوه جلسائه هنيهة، ثم أجاب بصوت خفيض: «إنه كذلك فعلاً!». ولم يشأ الصحافي الأميركي بوب وودورد، أن يكتفي بهذا الجواب القصير. فسأل جيمي كارتر قائلاً: «سيدي الرئيس: هل بإمكانك أن تؤكد لي المعلومة التي بحوزتي، ومفادها أنّ الملك ما زال يتقاضى من "السي آي إيه" رواتبه، منذ عشرين عاماً؟». ساد في المكتب البيضاوي، بعد هذا السؤال، صمت لبرهة قصيرة من الزمن. وبدا على وجه الرئيس الأميركي شيء من الضيق. والتفت إلى مستشاره للأمن القومي زبغنيو بريجنسكي كأنه يبحث عنده ماذا يقول. فبدا له وجه المستشار جامداً مُضمّخاً كأنه قُدَّ من حجر. ولم يجد الرئيس بُدّاً، فأجاب الصحافي قائلاً: «معلومتك صحيحة. ولكني أريد أن أضيف أنني أصدرت اليوم أمراً بإيقاف دفعة بمبلغ 750 ألف دولار، وإنهاء جميع المخصّصات التي تدفعها "السي آي إيه" للملك حسين». وصمت كارتر لحظات، ثمّ أضاف: «على كل حال، هو ما عاد محتاجاً إلى هذه المرتبات. لقد صار الآن واحداً من أغنى الحكام في الشرق الأوسط».

علّق بن برادلي، (رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة «واشنطن بوست») متهكّماً: «لقد فاجأتني حقاً أنّ ملكاً يحكم بلداً، يمدّ يده ليقبض أجوراً من وكالة المخابرات المركزية، وأكثر ما أدهشني هو أنّ الرجل لا يشكو من العوز، فهو يملك مجموعة من القصور في أوروبا، لا يقلّ ثمن أقل واحد منها عن ملايين من الدولارات. بل إنّ إسطبلاً للخيول يملكه حسين في بريطانيا يزيد ثمنه على عشرة ملايين دولار». أومأ الرئيس بيده، كأنه يعترض على جَرْه لهذا الحديث. ثم قال لبرادلي: «ليس هذا ما دعوتُك - أنت وبوب - إلى البيت الأبيض من أجله. لقد بلغني من جودي باول (المستشار الصحافي للرئيس الأميركي، والناطق الرسمي في البيت الأبيض، في عهد كارتر) أنكما تعدّان خبراً مدوياً في "الواشنطن بوست" عن الملك حسين». أضاف الرئيس قائلاً: «أنا أفهم أنه سبقٌ صحافي كبير. والحقيقة أنني شخصياً فوجئت حين علمت أنّ حسيناً يتقاضى أجراً من "السي آي إيه". لم يعلمني بهذا هنري كيسنجر (وزير الخارجية في الإدارة السابقة) ولا جورج بوش (مدير المخابرات المركزية الأميركية في عهد جيرالد فورد) يوم زارني، في الشهر الماضي، لإطلاعي على تفاصيل الأحوال في الشرق الأوسط». صمت كارتر قليلاً، ثم أردف قائلاً: «ليس بوسعي أن أتدخّل في ما تنشرونه في صحيفتكم. ولكن يجب أن أقول لكما إنّ نشر هذا الخبر عن حليف قديم للولايات المتحدة يضرّ بأمننا القومي. والأسوأ من ذلك أنّ اختيار هذا التوقيت بالذات لنشر المعلومة عن العاهل الأردني، بينما يتأهّب سايروس فانس (وزير الخارجية الأميركي) للقيام بأول زيارة له لدول في الشرق الأوسط، من بينها الأردن.. إنّ هذا يعرّض مصالح البلاد لأذى بليغ». نظر الرئيس كارتر بتمعن في عيني بن برادلي وبوب وودورد ثم أكمل بصوت جعل فيه شحنة من الرجاء: «لقد صَدَقْتُكما القول، وكنت معكما نزيهاً وصريحاً وواضحاً. والآن فإنّ الدور دوركما لتكونا أيضاً نزيهيْن وبارَيْن بوطنكما». أطرق الرئيس برأسه قليلاً، ثم رفعه قائلاً، وأضاف: «إنّني وضعت أمامكما الحقيقة كلها، وأترك لكما التقدير الأخير. فمصلحة وطننا تعنيكما أيضاً، كما هي تعنيني».

قال برادلي للرئيس: «إنني طبعاً أتفهّم الموقف وأقدّره. ولكنني -يا سيدي الرئيس- لا أملك أن أحتكر لنفسي قراراً، وأصدر وحدي جواباً يجب أن يُتخذ بصورة جماعية في هيئة تحرير "الواشنطن بوست". إنني فقط أعِدك أن أنقل كلامك إلى زملائي، وأوضّح لهم حساسيات الموضوع وحرجكَ وتأثيره. وإنني أشكرك لما اتّحفتَ لي وليوب من وقتك».

في المساء، قرّرت هيئة تحرير جريدة «الواشنطن بوست» أنّ مهمة الصحافيين لا علاقة لها بالدفاع عن مصلحة نظام هنا، ولا بالاكتراث لسمعة ملك هناك، وأنّ واجب الصحافة الوحيد هو أن تنشر بين الناس الحقيقة. وفي صباح يوم الغد، 18 شباط 1977، نشرت الصحيفة قصة الملك حسين ووكالة المخابرات المركزية في مقال بقلم بوب وودوارد بعنوان «سي آي إيه دفعت الملايين لحسين ملك الأردن». ومن أبرز ما ورد في ذلك المقال أن الملك الأردني، كان يقبض لنفسه من وكالة المخابرات المركزية، راتباً قيمته 750 ألف دولار، منذ عام 1957 إلى عام 1977. وكان يتلقى أيضاً مدفوعات نقدية أخرى من رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في عمّان، لإيصالها إلى كبار ضباطه في الجيش وجهاز المخابرات، وأنّ هذه المدفوعات كانت جزءاً من عمليات سرّية تُعرف باسم رمزيّ هو «No Beef». وكانت الغاية منها تزويد الولايات المتحدة بأكبر قدر من النفوذ والتأثير في أعلى مراكز القرار في الشرق الأوسط.

وبالطبع، أثار نشر المقال صدمة في الأردن. ونَدَدت وزارة الخارجية بالقصة، وأصدرت بياناً وصف مقال وودورد بأنه «مزيج من التلفيق والتشويه». غير أنّ التنديد بالصحافي الأميركي الشهير لم يمنع بيان الخارجية الأردنية من تلطيف لهجتها مع الإدارة الجديدة في واشنطن، والقول: «إنّ علاقة الأردن مع الولايات المتحدة لن تتأثر أبداً بهذه الحملة المغرضة». ثم إنّ الحنق والغيظ لم يثنيا البيان عن التأكيد أنّ «المملكة الهاشمية ستواصل علاقاتها الوثيقة مع أصدقائها».

«ليفت» في مقرّ «الموساد»

استمرت العلاقات وثيقةً بالفعل بين العاهل و«أصدقائه»، لكنها لم تقتصر على «سي آي إيه» فحسب، بل شملت «الموساد» أيضاً. وفي العام الماضي، وبمناسبة حلول الذكرى الخمسين لحرب 1973، أصدر أرشيف الدولة الإسرائيلي مواد تتضمن وثيقة تتعلق بمحضر اللقاء الذي جمع في صبيحة 25 أيلول 1973، رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير والملك حسين، بطلب عاجل من الأخير. وقد تمّ هذا الاجتماع في مقر «الموساد» قرب تل أبيب. ويكشف محضر الاجتماع، الذي سجّله إيلي مزراحي، مدير مكتب غولدا مائير، جانباً من تفاصيل حديث الملك عشية إعداد جيرانه المصريين والسوريين لحرب تشرين/أكتوبر.

سمع الإسرائيليون من «Lift» (وهذا هو الاسم الرمزيّ الذي أطلقوه على الملك حسين) أنه «صار الآن يعلم، من مصدر فائق الحساسية في الجيش السوري، أنّ جميع الاستعدادات للحرب ضد إسرائيل قد اكتملت، وأنّ جميع الوحدات السورية صارت في مواقعها، بما في ذلك القوات الجوية والصواريخ».

«مهنته كملك»

لم تكن علاقات حسين بالإسرائيليين أو الأميركيين أو البريطانيين جديدة ولا مفاجئة. ولا حتى العلاقات المشبوهة بوكالات الجاسوسية العالمية، كانت خافية عن أعين الكثيرين. لقد أكمل الرجل مساراً اصطنعه من قبله جدّه، وأفراد آخرون من أسرته.

ولربما دافع بعض الأردنيين عن مليكهم بالقول إنّ العاهل الهاشمي كان مضطراً لأن يخوض في هذه الأوحال، ولم يكن مختاراً، وإنّ مهنته كملك كانت تدعوه إلى أن يصطنع لنفسه حبالاً من التحالفات والروابط يحمي بها عرشه، وإنه لم يجد ملجأ سوى الاحتماء بحلفاء أقوياء يسندونه في أوقات عصيبة هزّت عروشاً من حوله، وأودت بملوك... بَيْدَ أنّ كلّ هذا منطقٌ لا يستقيم: إنّ حماية مُلك رجل، لا يمكن أن يكون بخيانة آمال أمّة، وعبر طعن قضيّتها. ثم إنّ الدفاع عن حسين، لا يمكنه أن يبرّر الانحدار الذي أوغل فيه الرجل. لقد تردّى الملك الأردني في «علاقاته» مع أعداء أمّته إلى قاع لم يسبقه فيه أحد غيره.

بداية واعدة... وامتحانات عسيرة

وفي بداية تولّيه الحكم، أظهر العاهل الأردني الشاب منحًى أراد به التخلّص من إرث ثقيل أودى، أمام عينيه، بحياة جدّه الملك المؤسس. فالمصرع الشنيع خلق في أعماق الفتى صدمة لم يُشفَ منها طويلاً. ثم أحضان ظَنَّها تحميه، وتُجيرُ، وتدفع. وتلك هي الفترة التي تلقّفته فيها «السي آي إيه» بحفاوة وإكرام.

ولكنّ العلاقة مع الإسرائيليين استلزمت من حسين وقتاً أكثر، ليقتنع بجدواها. وقد بدأت هذه العلاقة المباشرة بينه وبينهم أول مرة طرقت إليه تترى. فبعد خمسة أشهر تقريباً من تسلّم الملك اليافع لسلطاته الدستورية كعاهل للبلاد، حدثت مجزرة قبية في الضفة الغربية، والتي راح ضحيتها 67 شهيداً، معظمهم نساء وأطفال. وكان من أثر ذلك أن غمرت الاحتجاجات المملكة، وهزّت أركان العرش الأردني. ولم يقتصر الحنق الشعبي على الصهاينة، بل إنّ السخط شمل حلفاءهم الإنكليز، وشمل كذلك عتاة حلفائهم. واضطر حسين أن ينأى بنفسه قليلاً عن الإنكليز، مداراةً ومهادنةً. فقام بتنحية قائد اللواء في الجيش الأردني البريغادير أشتون بتهمة الإهمال في الدفاع عن قبية. ثم أقدم الملك بعد ذلك على خطوة أشجع عندما أنهى خدمة السير جون باغوت غلوب باشا، قائد الجيش العربي الأردني، في 2 آذار 1956، وأعفى الضباط البريطانيين كافة من مهامهم التي مُنحت لهم بموجب اتفاقية عام 1946. وتمّ كل ذلك بتنسيق بين الملك وحركة الضباط الأحرار الأردنيين. فكانت تلك بداية واعدة لعهد حسين.

لكنّ الخطوب لم تتوقف عند هذا الحد، فسرعان ما وجد الشاب نفسه حيراناً أمام امتحان جديد وعسير. ماذا يصنع في حلف بغداد؟ إنّ رغبته تغريه، ومخاوفه تُثنيه. ومع تتالي توترات الحرب الباردة في الشرق الأوسط، في سنوات الخمسينيات، واتساع ضغوطها وتفاقمها، وجد الملك نفسه مرتكباً من تداعيات العدوان الثلاثي على مصر في بلاده، وخائفاً من آثار انفجار حمم القومية العربية في المنطقة كلها. ثم رأى الملك نفسه مذعوراً من نشوء الجمهورية العربية المتحدة وإطباقها على مملكته الصغيرة. ثم ألفى الملك نفسه مرعوباً من مصير أمر كمصير ابن عمّه الملك فيصل بن غازي... هنالك أخذ حسين يلتفت من حوله، فلا يرى في حكام مصر وسوريا والعراق والسعودية إلا أعداء معلنين أو أعداء متخفّين. وقرّ الرأي عنده -وعند حاشيته- أنّ أولئك جميعاً يتربصون شرّاً به، وبعرشه.

الصعود إلى الهاوية

أدرك حسين أنّ مُلكه أحوج ما يكون إلى بناء جسور مع حلفاء أقوياء. وكان الجسر البريطاني الذي بناه أجداده ما زال قائماً وسالكاً ومتماسكاً، رغم الشروخ الجانبية التي حصلت فيه قبيل أزمة 1956 وبعدها. ولكنّ حسيناً كان يبحث عن ظهير يُغيث وقت الشدّة والبأساء، ويكون أقدر من الإنكليز الذين اختبر حدودهم، بعد حرب السويس، وما جرّته من ثورات وانقلابات في المنطقة. تلك كانت الظروف التي دفعت بحسين إلى ما لبثت الاضطرابات التي تناهشت مملكته المركّبة أن زادت منسوب حيرته وهواجسه وقلقه. وأحبّ الفتى -في أوّل أمره- أن يبدأ عهده مصلحاً، وأن يتماشى مع مطالب الشعب وأمنياته. غير أنّ التحدّيات الخطيرة والظروف الجسيمة سريعاً ما طرقت إليه تترى. فبعد خمسة أشهر تقريباً من تسلّم الملك اليافع لسلطاته الدستورية 1963. وكان المكان الذي نشأت فيه اللقاءات، ثم تطوّرت وتعددت، محاذٍ ثابتاً لم يتغيّر: 21 شارع دفينشر بلاس. وكان هذا عنوان عمارة تتكون من ستة طوابق، في وسط مدينة لندن. وكانت العمارة تتضمن بين شققها عيادة الدكتور اليهودي الصهيوني إيمانويل هيربرت، صديق الملك الأردني وطبيبه الخاص. ثم إنّ الملك بعد أن اطمأنّ أكثر، صار يعقد لقاءاته مع الإسرائيليين، في منزل هيربرت في سانت جون وود. وكان أول من التقاهم حسين من الإسرائيليين، في عيادة هيربرت، نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية يعقوب هيرتسوغ. وقد أحصى الكاتب الإسرائيلي لسيرة الملك حسين، أفي شلايم، في كتابه «أسد الأردن»، 42 لقاءً جمعت حسيناً وهيرتسوغ وحدهما. وهذا غدا اللقاءات مع مسؤولين صهاينة آخرين.

«اضمن لكم وعودي بشرفي»

في خريف 1965، ذهب الملك حسين إلى لندن ليُجري فحوصاً عامة عند الدكتور هيربرت. وأسرّ الملك لصديقه الطبيب أنه الآن يحب أن يرى من هم أعلى رتبة من يعقوب هيرتسوغ. وسريعاً ما نقل الوسيط الرغبات الثنائية إلى إسرائيل. وتمت الإجابة أنّ غولدا مائير وزيرة الخارجية هي التي ستقابل الملك بنفسها. وتم الاتفاق أن يكون اللقاء، هذه المرة، في باريس.

تكفّل السفير الإسرائيلي في فرنسا والتر إيتيان، بالبحث عن مكان للاجتماع بين غولدا وحسين. فوجد شقة مناسبة في شارع رينوار في حي هاسي. وجاءت غولدا إلى الموعد يصحبها يعقوب هيرتسوغ. وجاء حسين وحده.

ويصف كاتبان إسرائيليان، هما يوسي ميلمان ودان رفيف، هذا اللقاء كما يلي: «عندما دخل حسين الغرفة وتقدّمت غولدا نحوه، لم يخف الملك انفعاله. تصافحا بحرارة. وتبادلا الذكريات عن الجد عبد الله. وتحدّثت الوزيرة غولدا عن انطباعاتها، ولقاءاتها المتكررة به، وعن ذكرياتها معه قبل حرب 1948، وأثناءها، وبعدها. وعبّر حسين عن حبّه الكبير لجده الراحل». وفي ذلك الاجتماع، طلب حسين من وزيرة خارجية إسرائيل أن تساعده ضد أعدائه: عبد الناصر، والتنظيمات الفلسطينية، وسوريا. وطلب أيضاً أن تساعد إسرائيل في السماح له بشراء دبابات أميركية حديثة. وتعهّد الملك بأنه لن يستخدمها مطلقاً ضد إسرائيل. وردّت غولدا: «إننا لا يمكننا الاعتماد على الوعود. نحن نحتاج منك إلى ضمانات حقيقية». عند ذلك قال الملك: «إنني مستعد لتقديم ضمان خطي لكم، وللولايات المتحدة أيضاً. وإنني أضمن وعودي لكم بشرفي».

«الملك الصغير النبيه»

سرعان ما أصبح الشريف حسين، أقرب ملوك العرب إلى قلب إسرائيل وعقلها، وسمعها، وبصرها. وذات مرة، قال رابين لحسين مازحاً: «إنك، يا جلالة الملك، محبوبٌ في إسرائيل. ولو اخترت يوماً أن تترشح لمنصب رئيس الوزراء، فستفوز بأغلبية كبيرة». كان حسين يُلقّب في المراسلات الإسرائيلية السرية بالحروف الأولى (B.Y.K) - أي: BRAINY YOUNG KING.

ثم تطورت العلاقة بين حسين وأصدقائه أكثر فأكثر، فصارت الاجتماعات لا تتمّ في أوروبا، بل في إسرائيل نفسها. فالمسافة إلى هناك أقرب، والظروف أستر. وفي آذار 1970 تم اجتماع جديد على سفينة صواريخ تابعة للبحرية الإسرائيلية، كانت راسية في خليج العقبة. وجاء الملك ومعه اللواء زيد بن شاكر، بينما مثّل الوفد الإسرائيلي موشي دايان، وحاييم بارليف، وأبا إيبان، ويعقوب هيرتسوغ. وكانت رغبة الملك، هذه المرّة، أن تساعده إسرائيل في صراعه المرير مع المنظمات الفلسطينية. وفي ذلك الاجتماع وافق دايان أن يمنح الملك «هدية». لقد قبل الإسرائيليون أن ينسحبوا من قريتي غور الصافي وغور فيفا الأردنيتين اللتين كان الجيش الإسرائيلي قد احتلهما قبل عدة أشهر. وأحبّ حسين أن يستغل هذا الانسحاب أحسن استغلال، من أجل الدعاية لنفسه ولجيشه، فأمر جنوده أن يهجموا على القريتين، بعد خروج الإسرائيليين منها، لكي «يحرّروها من براثن العدو الصهيوني». ثم تمّ الإعلان في عمّان عن «تحرير غور الصافي، بعد اشتباك عسكري مع العدو تكبّد فيه الأخير خسائر فادحة». ثم بعد ذلك، تمّ الترويج لشائعة جديدة مفادها أنّ «سيّدنا» هو الذي قاد بنفسه النشامى في «المعركة»!

على أنّ هذه «الهدية» لم تكن أثمن ما ناله الملك من إسرائيل. ففي صباح 18 أيلول 1970، وفي خضم المعارك مع الفلسطينيين، فوجئ الملك بارتال من الدبابات السورية تجتاح الجزء الشمالي من مملكته، للوصول إلى مدينة إربد. ويومها لم يجد حسين سوى أصدقائه المعلنين والسرّيين لنجدته. وتدخّلت إسرائيل بالفعل لنجدة حليفها العربي. وتمّ نقل لواء مدرّع كامل من الحدود المصرية إلى الجبهة الشرقية، استعداداً لأيّ طارئ، ودعماً لنظام الملك حسين. وحلّقت طائرات مقاتلة إسرائيلية فوق القوات السورية، خارقة حواجز الصوت، من أجل الردع والترهيب. وأدّى التدخّل الإسرائيلي المكشوف والواضح، إضافة إلى الخسائر الفادحة للسوريين، لانسحاب دمشق من المعركة.

وبعد أن حدث الانتصار على المقاومة الفلسطينية، التقى الملك حسين في أكتوبر 1970، إيغال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وكان هو أقوى الداعمين لحسين في مجلس الوزراء، أثناء أزمة أيلول. دام ذلك اللقاء بين الرجلين ساعتين، وجرى فيه التعبير عن المشاعر. فقد تعانق حسين وآلون طويلاً كصديقين حميمين. وبارك الوزير الإسرائيلي للملك العربي انتصاره في الصراع ضد الفلسطينيين. وشكر الملك، من صميم قلبه، إسرائيل على دعمها السياسي والعسكري الذي وفّرته له.

* كاتب عربي من تونس

هوامش:

1- روى بن برادلي تفاصيل عن وقائع اللقاء، الذي دار مع الرئيس كارتر في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض، في الصفحات 424 و425 و426، من كتابه: A Good Life: Newspapering and Other Adventures (Simon & Schuster), 1995)

2- تنامت ثروة العاهل الأردني طيلة أعوام عهده المديد. وحين توفي في شباط 1999، أورث أسرته أموالاً ضخمة، وعقارات ثمينة في أنحاء مختلفة من العالم. ووفقاً لوثائق بانداورا (وهي تسريبات الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين، التي نُشرت في تشرين الأول 2021، وكشفت فساد ساسة وزعماء عدد من دول العالم)، فإنّ خليفة حسين (الملك الأردني الحالي) حَبَا 100 مليون دولار عبر سلسلة من الشركات الخارجية المسجلة في جزر فيرجن البريطانية. كما شملت ممتلكات الملك أيضاً ثلاث عقارات شاسعة متجاورة في منطقة «بوينت دوم» تقع على قمة منحدر يطل على ساحل شاطئ ماليبو في كاليفورنيا، اشتراها عبدالله مقابل 33,5 مليون دولار في آب 2014. وتكشف أوراق باندورا أيضاً أن الحاكم الأردني حصل سرّاً على محفظة من سبعة عقارات فاخرة في المملكة المتحدة، بما في ذلك ثلاثة في بلغرافيا في لندن، بين عامي 2003 و2011. وتُقدّر قيمة هذه العقارات بأكثر من 28 مليون جنيه إسترليني. هذا بالإضافة إلى عقارات أخرى في واشنطن، ولندن، وأسكوت. كما كشف تسريب من بنك «كريدي سويس» عام 2022 أنّ عبدالله يمتلك ستة حسابات سرّية في هذا البنك السويسري وحده، بما في ذلك حساب تجاوز رصيده 224 مليون دولار.

3- كشف محضر الاجتماع بين غولدا مائير والملك حسين، في 25 أيلول 1973، في مقرّ «الموساد»، عن الاسم الرمزي «Lift» الذي اختاره الإسرائيليون ليطلقوه على الملك حسين. ويحمل المصطلح بالإنكليزية معانيَ كثيرة. فالمقصود به حيناً «المصعد» أو «الرافعة». وحيناً آخر يمكن أن يُفهم المعنى على أنه «المعونة» أو «المساعدة».

4- لم يتسنَّ الكشف عن اسم الجاسوس ذي المنصب الرفيع في الجيش السوري الذي سرّب إلى مشغّليه الأردنيين الموعد المحدد لبدء الحرب في يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973. ولكن بعض التفاصيل التي رشحت تشير إلى أنه كان يحمل وقتذاك رتبة «عميد».

وأمّا الضابط الأردني الذي كان يتولّى الاتصال به، فلم يكن سوى اللواء عبود السالم الذي شغل منصب مساعد مدير المخابرات العسكرية الأردني. وأمّا التاريخ الذي تلقّى فيه الأردنيون من مصدرهم السوري المعلومة الدقيقة عن ميقات الحرب، فقد كان الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1973. وهو يصادف اليوم نفسه الذي أبلغت فيه القيادة السورية قادة الفرق الخمس التي تمّ حشدها في جبهة الجولان، بالميعاد السرّي الدقيق الذي اختير لشنّ المعركة. ويمكن الاستنتاج حينئذ أن الضابط ذا الموقع العسكري الرفيع، ربما يكون واحداً من خمسة عمداء شغلوا منصب قائد فرقة في القوات المسلّحة السورية، أثناء حرب تشرين.

5- كان حسين صبياً في الـ15 من عمره، عندما شاهد اغتيال جدّه الملك عبدالله، وهو ماضٍ ليصلّي الجمعة، في المسجد الأقصى بالقدس. وكان عبدالله الأوّل قد رتّب مسبقاً لقاء سرّي، بعد صلاة الجمعة، يجمعه مع اثنين من الممثّلين الإسرائيليين، هما رؤوفين شيلواه، وموشيه ساسون.

6- كان الدكتور اليهودي إيمانويل هيربرت عميلاً عتيقاً للمخابرات البريطانية. وقد أصبح صديقاً للعاهل الأردني، وطبيباً له، وهو من أوائل الذين تولّوا مهمة وصل علاقات الملك بالإسرائيليين. هاجر هيربرت في ثلاثينيات القرن الماضي من روسيا. وكان اسمه في الأصل هيرتسوغ، قبل أن يُغيّره إلى هيربرت. جنّدت المخابرات البريطانية هيربرت منذ سنوات الحرب العالمية الثانية. وكان وقتها يشتغل طبيباً لفندق كلاريدج. وتحت هذا الستار، خالط الرجل كثيراً من المشاهير من رواد الفندق اللندني العريق، وكان أحد هؤلاء الذين أوعزت المخابرات البريطانية إلى هيربرت بالاقتراب منهم، هو الملك حسين بن طلال. وسريعاً ما توطدت الصلة بين الرجلين. وعندما حاول الطبيب أن يجسّ نبض صديقه الشاب في موضوع الاتصال بصهاينة بريطانيين، من أمثال ماركوس زيف صاحب محالّ «ماركس آند سبنسر»، وجد -لدهشته- من الملك ترحيباً. بل ووجده متصالحاً أيضاً مع فكرة اللقاء بالإسرائيليين أنفسهم، ولكن سرّاً.

7- أورد آفي شلايم في كتابه «أسد الأردن»، وهو سيرة ذاتية شبه رسمية عن الملك حسين، جدولاً يتضمّن أسماء المشاركين الإسرائيليين في اللقاءات السرّية مع العاهل الأردني، وتواريخ الاجتماعات، وأماكن انعقادها في لندن، وعمّان، وفي قافلة مكيّفة في وادي عربة، وعلى اليخت الملكي في خليج العقبة، وفي مقرّ «الموساد» شمال تل أبيب... وفي عديد الأماكن الأخرى.

8- انظر كتاب «تواطؤ عبر الأردن: قصّة العلاقات السرّية بين زعماء إسرائيل والملك حسين»، يوسي ميلمان ودان رفيف، ص: 91.

مسرحيّة السيادة

موسى السادة *

«وصلنا للجوف (في السعودية) أهل الإبل وصلوا كل ديرة، حدود قبل ما فيه، البدو يشرّقون ويغرّبون على بعارينهم»

ابو غازي العثمان، احد اقدم رعاة الإبل في البادية الشرقية للاردن. المصدر: «هذا المخ مسجل معهم» - عن رعي الإبل في البادية

يكمل العم أبو غازي قصته مع الحدود، متحدّثاً كيف أنه كان يمقدوره الرعي بين حدود السعودية والأردن، وما إن يلتقي حرس الحدود حتى يُسأل بلطف: «تريد ماي؟»، «عايز شي؟»، ثم يغيّر العم نبرته ويسأل مستنكراً تغيّر الوضع منذ السبعينيات: «وينهم هسة؟! اللي يقطعهم جاي يهفي (يهلك) واللي يقطع شرق يهفي». في الأخير، يصف العجوز الحكيم الأمر من أصله: «الظروف تغيّرت، كله اليوم بالفلوس، كله مادة، اليوم عصرنا مادة».

من الممكن مقاربة كلام العم أبو غازي من كل جانب: الحداثة، المدينة، رأس المال، الدولة، الحدود. لكن لعل المقاربة الجامعة، في هذه الحالة، فكرة السيادة، سيادة النظام الوطني العربي. كان بإمكان الأردن والسعودية، وتحديداً الأخيرة، السماح بعملية الرعي على طرفي الحدود بسهولة. لكن مسألة البدو والحدود الموجودة بين كل الحدود العربية من الخليج للمغرب العربي، تأخذ منحى معقّداً من منظور السلطة الحاكمة، حيث إن عملية تنقّلهم المستمرة جعلت شملهم تحت سيادة دولة محددة وتعريفها للمواطنة أمراً صعباً. فمن القبائل من انقسمت بين الدولتين، أو حتى -كما في حالة السعودية- تمت هندسة استيطانها ونفي البداوة عنها لتسهل للدولة السيطرة عليها، وفي حالات أخرى مستمرة حتى اليوم هناك قبائل ضائعة وبدون جنسية.

الموضوع ببساطة وبشكل مباشر: أن البريطانيين قسّموا الحدود العربية بشكل ما كان له أن يكون سوى اعتباطي، ومن ثم أعطوا لعائلة قطعة الأرض هذه، وحتى تمارس هذه العائلة سلطتها القانونية وحكمها وتحكّمها ونهبها لثروات هذه البقعة كان عليها فرض السيادة القانونية والعسكرية عليها. المسألة، بدون مبالغة، هي صراع عقارات، لكن لكل عقار في لعبة المونوبولي العربية علم ودولة وهوية وطنية، وبإمكاننا تتبع قصص صراع العقارات هذه، وصدّقوني فإن القصص والمشاكل والصراعات الحدودية العربية ترقى إلى أن تكون نكت جحا تاريخية، ولعل آخرها منذ أسابيع: شكوى السعوديين على الإماراتيين في الأمم المتحدة حول بقعة متنازع عليها سجّلها الإماراتيون كمحمية.

الفكرة هي كما أخبرنا عمنا أبو غازي: الفلوس والمادة. فلكل نظام عربي، خصوصاً الأنظمة الملكية، ولنتذكر أن أصل كل الدول العربية ملكيات، عبارة عن عائلة تسيطر على عقار وتحاول جني الفلوس والمادة منه، ولأن هذا العقار وهبه البريطانيون والفرنسيون ما بعد الانتداب صفة دولة حديثة، فكان عليهم إنتاج وطن داخل هذا العقار. وعليه، عليهم بناء قانون جنسية وغيرها، وحتى يوجد قانون يجب أن تكون هناك سيادة.

بشكل مثير للاهتمام، يصف جوزيف مسعد هذه العملية بعملية «إنتاج شعب»، وهي في جوهرها، إذا ما استثنينا عامل القدوم الاستعماري من أوروبا في مقابل أننا نتكلم عن عرب موجودين في داخل هذا العقار قبل تقسيمه، ليست ببعيدة عن عملية إنتاج «الشعب الإسرائيلي» عبر بناء بنية قانونية، بل للمفارقة أن كيان العدو هو أكثر من يلعب، ويتبنى، بالقوانين العثمانية السابقة للاستعمار البريطاني، لأنه وفي لعبة المونوبولي العربية لليهود الصهاينة بطاقة الجوكر.

> عملية إنتاج هذا الشعب عملية اعتباطية ومصمّمة للاستغفال، على شكل مسرحية تاريخية بمخرج ومعدّين وضباط وعساكر ممثّلين بأزياء عسكرية أشبه بيوم الهالوين

يكمل مسعد وصف العملية بتعبير «قوننة الوطن»، وهذه القوننة، من ضمنها قانون الجنسية، هي الخلفية التي تنطلق منها فكرة أي هوية وطنية منتجة، لا وجود لها بهذا الوصف قبل تاريخ القانون. من الناحية العملية تأسّست إمارة شرق الأردن عام 1921 عبر هندسة البريطانيين والهاشميين لقانوني عام 1928: القانون الأساسي وقانون الجنسية. وعبر هذه القوانين تستمد السلطة القدرة على بسط شرعية وسيادة مكانية وزمانية وهندسة وإنتاج شعب اسمه «الشعب الأردني». وهذه العملية، وإن اختلفت أو تشابهت، فهي في جوهرها فكرة إنتاج الشعوب العربية الأخرى من العدم. وعليه، يكون الحفاظ على هذه البنية القانونية وما تنتجه من سردية وعلم وفكرة متخيلة هو مضمون «السيادة»، التي يدورها وعبرها تمكّن الملك الأردني أن يكون ملكاً والسعودي ملكاً وحتى البحريني ملكاً. والملك، بتعريفه هو، ملك الفلوس واحتكار المادة. ولذلك، تمسي مسألة الحفاظ على الحدود هوساً كنزاع عقاري على مدى وصول الملك والسيطرة، فحين تدخل إبل الراعي إلى عقار مختلف يدخل العامل النفسي والهوس للحفاظ على القوة والسلطة والسيادة عبر إطلاق النار عليه.

الأهم من هذا كله، هو أن عملية إنتاج هذا الشعب عملية اعتباطية ومصمّمة للاستغفال، على شكل مسرحية تاريخية بمخرج ومعدّين وضباط وعساكر ممثّلين بأزياء عسكرية أشبه بيوم الهالوين، وكلنا نعلم حب الملوك العرب وأولادهم كثرة النياشين وهم يلعبون دور القائد العسكري، حيث تدخل فيها الغرانزية بشكل أساسي. بل لن يراقب لباس الملك الأردني ومقاطعه بالسلاح والقوة يكتشف أنه أفشل من مثّل دور الملك والسيادة، فهو حقيقةً -كما يصف صديق- مجرّد «كيس رمل» في المعادلة.

من هذه العدسة علينا رؤية الفيديوهات والأغاني الوطنية العربية وما فيها من استعراض للعسكرة والقوة العضلية، وللمفارقة أن الوطنيات العربية أكثر حواضن الذكورية السامة وتخيلها. فحين يعلن الأردن أن «سلاح الجو الأردني كتّف طلعاته في سماء البلاد ولن يسمح بانتهاك سيادة البلاد»، يتخيّل المغفلون أن هنالك طائرات يقودها رجل أردني ويمثّل القوة والشجاعة ويحمي الوطن، بينما واقع الأمر أنه أصلاً منزوع السيادة والجو والأرض للأميركي والإسرائيلي! ففكرة السيادة والرجولة مرتبطة بشكل كبير بسردية مسرحية الوطن وحدوده وحمايته، ونستطيع رؤية نص المسرحية في محاولة أوسلو إنتاج سيادة عبر صورة قوات أمن بنظارات شمسية وعضلات مفتولة في استنساخ ردي، للوطنيات العربية، وهم، كنظرائهم العرب، عبارة عن جحافل من المغفّلين الخصيين. للباحثين عن النقد المسرحي والمسرحيات فهي هنا، وبتعبير مسعد متسائلاً: من يريدنا تصديق أن عمليات الهندسة الاستعمارية هذه ستنتج لنا فاعلين مناهضين للاستعمار؟ أو أصلاً مستقلين وذوي سيادة وقوة - هذه مسرحية.

على الجانب الآخر، علينا التحفظ أكثر من أي وقت مضى أتحفظ على مهاجمة قيم تحال إلى الذكورة والقوة البدنية والعضلية تحت إطار تعميم الذكورية السامة، فمن يريد 7 أكتوبر، ومن منا اليوم لا يريد تكراره ألف مرة، يحتاج إلى رجال مقاتلين، وبهم تكون السيادة والوطن والهوية الوطنية ونصون عقدنا الاجتماعي المستقل بعيداً عن مسرحية السيادة على المغفّلين.

* كاتب عربي

الحرب، المجتمع والسياسة = كلاوزفتز بداية [1]

أحمد رجب

«إنّا نحسف لقد خسرنا المعركة»

بوك رينو، رئيس وزراء فرنسا

«بالتأكيد لن يحصل هذا سريعاً»

ونستون تشرشل

حوار هاتفي بينهما في 15 أذار 1940
بعد 5 أيام من إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا وقبل 6 أسابيع من استسلام فرنسا

في ظلّ الأسبوع الأول لما بعد 7 ت1، كنت وصديقة لي في سياق الحديث عن العملية العسكرية التي تقوم بها المقاومة في غلاف غزة بعد خرق وصل إلى حدود 40 كلم، نضع احتمالات لما قد يكون خططاً محتملة قد يجري تنفيذها، إحداها أن الهدف هو إقامة ممرّ يصل الخليل من شمال غزة، على إثره يفصل بين المناطق المحتلة شمالاً وجنوباً. عندها تشترك الضفة مع غزة لتأمين استمرارية السيطرة ليعبر بعدها رجال المقاومة اللبنانية (حزب الله) إلى الجليل للبدء بتحرير كامل الأراضي الفلسطينية. هذه هي النظرة الحماسية الأولى التي قد تتخايلها عند بدء العملية والحرب الشاملة التي تنتظرها، ثم تحزن لعدم حدوثها. لكنّ سرديات كهذه تطغى عند اندلاع أيّ حرب، أو على الأقل تلك الحروب التي شهدناها أو نشهدها حيث يمتلئ الإعلام والصحافة بالجنرالات والخبراء العسكريين، فتتنوّع المعلومات والمصطلحات والمفردات الفضفاضة، إن حول الأسلحة وتطوّرها وإن حول المعارك أو الاستراتيجيات على أنها قواعد ثابتة، بالمطلق هي المفاهيم التي توضع في جملة لتعطيها عمقاً ثم تبنى عليها مفهومك للحرب ومسارها ونتائجها، فيما الواقع مغاير تماماً. وإن كنت ناقداً ومحلّلاً عسكرياً فذاً، بتعبير كلاوزفتز، ووضعت بين يديك معظم المعطيات والتفاصيل التاريخية للمعركة، فهذا لا يخوّلك أن تضع نفسك مكان أيّ من القادة وتتخيّل ما كنت لتحقق لو سلّمت القيادة مكانه، فعلى الأغلب ستتعرّض لأسوأ هزيمة في التاريخ. هنا كانت نقطة الاختلاف بين المنظّرين العسكريّين في القرن التاسع عشر لفهم أسباب النجاحات التي حقّقها نابليون خلال حملاته العسكرية. السويسري أنطوني جوميني، الذي خدم تحت قيادة نابليون في الجيش الفرنسي، كان من أصحاب نظرية أن للحرب قواعد ثابتة، والالتزام بها فقط كفيل لفوزك في الحرب. في المقابل، كان الجنرال البروسي كارل كلاوزفيتز هدفه تحرير أراضيه من الجيش الفرنسي وصدّ الحملات النابليونية فأشرف على إعادة هيكلة الجيش، واضعاً نظريّته بأن للحرب قواعدها وإن كانت ضرورية فهي ليست كالرياضيات والعلوم الأخرى، بل إن هذه القواعد غير قادرة على تحديد مسار الحرب ولا نتائجها. يعيد الباحث في التاريخ العسكري بيل جونسون هذا الاختلاف إلى موقع كلّ منهما بالنسبة إلى المعضلة، أو ماذا يريد كلّ منهما تحصيله، فالأول عمل مستشاراً لروسيا لكسب المال، والثاني أراد إنقاذ بلاده، هذا اختصار لفهم ماذا تمثّل الحرب لكل منا؟

الحرب الحديثة

أتت في بداية القرن السابع عشر، وقد ورثت عرش والدك في السويد ومعه جيش منهك وضعيف يحارب على ثلاث جبهات ضد كلّ من روسيا المنهكة والإمبراطورية البولندية والإمبراطورية الهولندية اللتين تمتلكان أقوى الجيوش، ولسوء حظك لم تتعرّف على فلاسفة 14 آذار، فما العمل؟ هنا فهم غوستاف أدولفس الثاني، الوريث لعرش السويد ومؤسس الحرب الحديثة، أن عليه بناء جيش منضبط ومرن وحديث كي يقدر على الصمود والانتصار في زمن كانت فيه البنادق (musketry) سلاحاً حديثاً ونوعياً، آمَا المدافع فلا تستعمل إلا لحصار القلاع والمدن أو الدفاع عنها، وأغلب أسلحة الجيوش هي السيوف والرماح والخيّالة، فيما كانت المواجهات تنحصر في بقعة معيّنة. لن نغوص عميقاً في السرد، بل إن ما قام به غوستاف من تعديل على البندقية لتأمين المرونة اللازمة للمشاة وإدخال الدفع الخفيف المتحرك مع المشاة والخيّالة ضمن تشكيلة قتالية عبارة عن مزيج من التشكيلات الإسبانية والهولندية - يشرح كلاوزفتز أن الأثر الفعلي الذي نتج من الدفع المتحرّك أو الأسلحة الحديثة عموماً ليس في حجم التدمير الذي تخلّفه، بل في ما تتركه من أثر نفسي (عقلي) على المقاتلين وفي عملية اتخاذ القرار - أي أن عقيدة دمج الأسلحة (combined arms) في المعارك ساهمت في انتصارات السويد لغوستاف عند تدخله في حرب الثلاثين عاماً لمصلحة البروتستانت الألمان ضد الكاثوليك بتغيير مجرى الحرب، وعلى إثرها لقّب بـ«مؤسس الحرب الحديثة». انتهت حرب الثلاثين عاماً في مؤتمر ويستفاليا للسلام عام 1648 بعد حوالي 16 عاماً من وفاة غوستاف أدولفس وإنشاء ما عرف بالدولة القومية.

كلاوزفيتز ونابليون، وإن لم يعاصرا غوستاف العظيم، إلا أن أثره واضح في أعمالهم. كما أن تأثر كلاوزفيتز بالحروب النابليونية جاء لملاحظته التغيّر الحاصل في بنية الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي أن الانتقال إلى الدولة القومية كان له أثر كبير على إدارة الحروب منطلقاً من ثالوث العداوة والكره والعنف. فالحروب الحديثة فعلياً انتقلت من فرسان محترفين خاضعين إلى سلطة الملك كرّست لهم ثروات وخزينة المملكة، في حين أن الشعوب التي تعيش في حدود المملكة غير معنية بها (أو كما يرميك معظم من يرفض إعطاء موقف سياسي واضح بمقولة «ستنتهي الحرب ويتصافح القادة وستنتظر...» صاحب القول هذا لا يذهب إلى الحرب حتى لا يضطرّ أحد إلى انتظاره طبعاً)، إلى حروب تتطلّب تهيئة البنية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية معاً لخوضها. فإنّ التغيير الذي طرأ على شكل الدولة أدّى إلى تغيير في العلاقة بين الحاكم والشعب، وإن كانت الثورة الفرنسية نتيجة حتمية لهذه التغييرات فإنها ساهمت في جعل الفرد أكثر انخراطاً في مفاصل الدولة بعد رفع منسوب الانتماء الوطني لديه بالتزامن مع احتلال أميركا وسرقة مواردها المعدنية (الذهب خصيصاً) وأثره على دخل الفرد الإجمالي والقطاعات الإنتاجية والزراعية، الأمر الذي سهّل أو جعل عملية التعبئة مستدامة (في هذه الفترة الزمنية أغلب مدّعي بناء الدولة في بلادنا يعيشون فعلياً مع تهميش لعملية السرقة الكونية التي مارسها الغرب). بمعنى آخر، إنها استطاعت تحويل العداوة السياسية للدولة إلى الفرد وإثارة العنف السياسي بداخله فأصبح أكثر انخراطاً وشغفاً للحرب، عندها تحوّل جيش الثورة الفرنسي إلى جيش ضخم يتألف من قوات محترفة ومجموعات من العامة أو الغوار تتولّى مهمة قتال العدوّ بطرق غير تقليدية دون الحاجة إلى تجنيد مرتزقة، وهذا ما سمح لنابليون بتحقيق كل هذه الإنجازات العسكرية وما أرهق جيشه لاحقاً في إسبانيا 1808 على سبيل المثال، ما أوجد ثالوثاً استثنائياً (أو ملحوظاً) قائماً على توازن بين الشعب، الجيش والدولة بحسب كلاوزفيتز. لكن هذه العوامل التي تشكل الثالوث ليست ثابتة بمعنى أن تتحوّل إلى قاعدة، فهي، وفقاً للباحثين إدوارد فيلاكر وكريستوفر باسفور، مرتبطة بالبنية الاجتماعية للأطراف المتحاربة، وهذه البنية متغيّرة وتختلف من دولة وأخرى وخاصة في دولة قيد التطور أو دول مارقة مثل لبنان فتتحوّل مثلاً إلى جيش، شعب ومقاومة (لست على اطّلاع من الذي صاغ الشعار، لكن من المثير دراسته بجدية). استمرّ التطوّر في أجيال الحروب مع استمرار عملية النهب وتطوّر الاقتصاد وما تبعه من تطوّر في البنية السياسية والاجتماعية والصناعية للدول الغربية إلى حين انتهاء الحرب العالمية الثانية. هذه أجيال الحروب الثانية والثالثة إن ظهرت على سبيل المثال في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، إلّا أن تطوّرها لم يكن وليد الساعة، بل هو عملية تراكمية من خبرات سابقة وعملية نقد للأخطاء في العمليات العسكرية للتعلّم منها واستخلاص عبَر قد تمتدّ لقرون أو عقود من الزمن أو سنوات قليلة، مقرونة بالتطور التكنولوجي الذي يرافقها.

> بين الجيل الثاني والثالث للحروب الحديثة، كان ماو في الشرق الأقصى يخطّ تكتيكات وقواعد حرب الغوار أو ما يعرف بالجيل الرابع، حيث ستتغيّر قواعد اللعبة من جيوش إمبراطوريات أوروبية متطورة إلى حركات تحرّر وطني فقيرة وضعيفة تهزم هذه الجيوش وتذلّها. وعلى نهج هادي سنلتفت إليها ضمن هذه السلسلة.

الأيديولوجيا والعسكرة

ربط كلاوزفيتز الحرب بالسياسة العامة للدولة بوصفها إحدى الوسائل لتحقيق أهدافها، أي أن الارتباط الوظيفي للجنرالات الذين يخوضون الحرب لا ينحصر فقط بالفوز بالمعركة، بل إن التفاصيل التي ترافق المعركة هي ذات تأثير وارتباط مباشر بالأهداف السياسية التي شنّت من أجلها الحرب. هذا الارتباط لا يمكن تحقيقه بالقفز فوق ثالوث العداوة والكره والعنف، أي بشطب الأيديولوجيا المسيطرة على خطى الليبراليين. عملياً، استمرارية الأيديولوجيا تكمن أولاً في وضع هدف ماورائي وتحديد العدوّ الأساسي الذي يعوق تطوّرك وتحقيق أهدافك، وإن كانت السياسة لا تستقيم من دون أيديولوجيا يعني أن السياسة لا طائلة منها من دون عداوة. هنا نفهم بشكل أوضح دور الأيديولوجيا في ربط جميع الأطراف بعضها ببعض، وصنع مشروع موحّد حيث إن القيادة السياسية والعسكرية والقاعدة الجماهيرية تنضوي وتتكاتف وتتكافل ضدّ عدوّ أوحد لتحقيق هدف سام، ومنها تحدث الثورة في الشؤون العسكرية. مثلاً، عند نقد التجربة العلمانية للمقاومة في القرن الماضي ومقارنتها بالتجربة الإسلامية، فإنّ الهوّة الأيديولوجية بين النخب، يسارية أو قومية، والعامّة حالت دون التوفيق بينها وبين الجماهير، أن تنقل فكراً غربياً وتسقطه على شعبك لن يسمح لك بالتطوّر ولا الاستمرار.

من هنا، وجد مصطلح الثورة لنفسه مفترقات وأسساً متعدّدة في محاولة لإيجاد علاقة بين التطور التكنولوجي للأسلحة والبنية الاجتماعية والسياسية للدولة، أي أن الاختلاف في تعريف الثورة العسكرية يعود إلى الحقبة التي تركّزت الدراسات حولها، تجمع على أن التطوّر التكنولوجي للأسلحة أو الحاجة إلى تطوّر الأسلحة هو الثابت، بينما المتغيّر يكمن في كيفية استخدامه وتوظيفه في المعركة أو الحرب، وفي العلاقة الجدلية بين العسكر والمجتمع ورجال الدولة. لإيصال الفكرة بشكل أفضل، اكتشافاً مثل البارود والمدفع والصاروخ والطائرة والنووي أدّى إلى تغيير ثوري في الحرب، أي تغيير في موازين القوة لمصلحة من امتلكه أولاً، ما دفع إلى تغيّر في بنية الدولة نتيجة للتغيّرات التي طرأت على موقع الدولة وما يترتّب عليه سياسياً واجتماعياً. في المقابل، إن التغيّر الذي يطرأ على بنية الدولة وما يرافقه من تطوّرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، أي أن التغيّرات الأيديولوجية ستؤدي حتماً إلى تغييرات ضمن الهيكلية العسكرية في المجال الصناعي والمجال العملاني، وجدوى هذه التغييرات لا يمكن تقييمها إلا في الحرب أو بعد انتهائها. هنا يشرح العقيد توماس هامس في كتابه «مقلاع وحجارة» كيف أن الأيديولوجيا النازية في دولة مهزومة ومنهارة كألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ساهمت في إنتاج ثورة في العلوم العسكرية بعدما وجّهت مقدّرات وقطاعات الدولة كافة لخدمة القطاع العسكري لتلافي الهزيمة والتفوّق العسكري الفرنسي والبريطاني، ثم يؤكد هامس أن الحرب الخاطفة التي شنّها الألمان، ونجاحها ترافق مع قدرة القادة الذين تمّت تهيئتهم للتكيّف مع كل التطوّرات خلال المعارك، أي أن النقد والتطوير وإغلاق الثغرات لم يكن فقط على الصعيد العملياتي، بل التكتي أيضاً. ملاحظة على الهامش، إن مراحل التحليل في الحرب تختلف عن المجالات الأخرى، حيث إن التكتية في أدنى السلّم الهرمي تبدأ من حجم لواء، وصولاً إلى أصغر مجموعة وهي جزء أساسي لتحقيق الأهداف العملياتية ومن ثم الاستراتيجية. في كتابه «عن الحرب»، يشرح كلاوزفتز بأن التكتية تكمن في عملية توظيف القوات المسلحة في القتال أو الاشتباك، بينما الاستراتيجية هي في توظيف الاشتباك لتحقيق الهدف من الحرب. وإن أهم الكاتب بإلهام النازيين بالرغم على مرور قرن على وفاته، إلّا أن العبرة ليست في اتخاذ النازية مثالاً، وهذا نقاش طويل مع عدّة أصدقاء يعترضون دائماً على هذا المثال، بل إن أحداثاً تاريخية، سواء أعجبتك أو لم تعجبك، ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث ثورة في مجال ما وعليك التدقيق فيها.

فإن أعدنا النظر في مواصفات كلاوزفتز للقادة والعسكريين، فإن الجانب البدني والقتالي يمكن تحقيقه من خلال التدريبات المتواصلة والمكثفة، لكنّ الجانب النفسي هو المهمة الشاقة. أي أن القائد عليه أن يكون جاهزاً للتكيّف مع كل الضغوط النفسية الناتجة من مجريات المعركة للخروج بقرارات سليمة وحاسمة لتحقيق أهداف المعركة وأن يبقي عناصره كافة في حالة نفسية جاهزة لاستعادة زمام الأمور حتى في أسوأ الاحتمالات، وهذا لا ينتجه التدريب وحده، بل إن قادتك ومقاتليك عليهم أن يكونوا منخرطين في إطار مشروع سياسي موحّد، وهذا ما بالإمكانات المتواضعة لديها بعد تطويرها في فترات السلم. يشرح كارل شميت أن دور الأيديولوجيا لا يكمن فقط في إيجاد أتباع جهلة، بل في وجود عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تخلق رابطاً عميقاً بين القادة والجمهور. عندها فإنّ كل القرارات في الحرب والهدنة والسلم تكون لهدف سامٍ في مصلحة الطرفين فيخفت التشكيك بها أو ينعدم.

خاتمة ومقدمة

الحرب إذاً هي أكثر تعقيداً من الواقع ولا نتائج محسومة يمكن استخلاصها أثناء نشوبها، حيث كل ما يحيط بها ضبابي وغامض ومفتوح على جميع الاحتمالات والصدف، بمعنى آخر ليس بإمكان أحد أن يحدّد ما يسري على أرض الواقع إن لم يكن موجوداً في مراكز القرار أو في غرف العمليات، فكيف لكل هؤلاء أن يحددوا من المنتصر أو الخاسر فيها. وما يزعجني حقيقة ليس وجود الفائض من الجنرالات المتقاعدين على الشاشات، بل في تقديمهم كقادة عسكريين. أذكر عند بداية الانشقاقات في الجيش السوري، كانت «الجزيرة» تستقبل عميداً طبيباً منشقّاً، وكأنّ نابليون انشقّ عن الجيش الفرنسي، بمنطق بسيط أنت لن تستبدل قائد سلاح المدرّعات أو محمد الضيف بطبيب أو صيدلي، لكن بإمكانك استبدال ضابط طبيب بطبيب آخر أو أن تستبدل الدويري بضابط صفّ (NCO) ويشرح لك مميزات الأسلحة ونقاط ضعف الآليات. هنا كلاوزفتز كان صريحاً كونه منظّراً وليس قائداً، وقد يكون من أتعس الجنرالات وأقلّهم حظاً، شارك في معارك قليلة، تعرّض للأسر على يد الفرنسيين، وأصيب بالكوليرا وتوفي في الثانية ولم يتمكن من مراجعة إلّا الفصلين الأولين من كتابه، حتى إن زوجته من قامت بمراجعة البقية ونشر الكتاب. في ملاحظة للباحثة فانيا بيلنغر، المختصة بكلاوزفيتز، تشير إلى أن عبارة «الحرب هي استمرار للسياسة» من كتابة زوجته، لكنها مستوحاة من نصوصه.

لهذا قد تجد كلاوزفتز معقّداً وفي كلّ مكان من أوكرانيا إلى سوريا، مروراً بجنوب لبنان وغزة، وهي الأمنية الوحيدة التي تمنّاها «أن لا يموت كتابه»، فكان لا بدّ من الاطلاع على المنطلقات التي أسّس منها كلاوزفتز نظريّته قبل شرح تحليله ورؤيته للحرب في المقال التالي، وهنا عليكم شكر الأمجد لتصحيحه وإنقاذكم من الملل والإطالة.

أسطورة الدستوبيا الإيرانية في العقل الليبرالي العربي

صدقي عاصور *

ردّاً على مقالي المنشور في «الأخبار»، الناقد ليسار الثورة اللبنانية، ادّعى الإعلامي معين جابر، بأن تخصيصي له ومنصته في هذا النقد كان يتساوى في وطأته مع هجوم إعلامي صهيوني على تلك المنصة، أي أن معين ساوى بين شخص عاش معظم عمره تحت الاحتلال، والذباب الإلكتروني الصهيوني الذي يدعم هذا الاحتلال (والذي لم يهاجم منصة «سردة» بالمناسبة، بل هاجم باسم يوسف على وجه الخصوص).

قبل البدء في الردّ، علينا أن نكون عادلين هنا. إنّ نقدنا لمنصة «سردة»، لا يعني أننا لا نثمّن محاولتها لفتح نقاش عن الحرب الإبادية الحالية في غزة، ولا يعني أننا لا نثمّن رفضها لدعاية الكتائبيين-الفلنجيين، في أن الحرب ليست حرب اللبنانيين.

أمّا ثاني مسألة تسبق الدخول في صلب النقد، فهي ظاهرة مديح الذات بصفة الاستقلال الفكري. يقول معين جابر إن تهجم وسائل إعلام صهيونية وممانعة في الوقت ذاته على منصته، هو «شهادة على من نحن»، هو دليل على أنه وميديا عازوري من أصحاب الحق. علي شريعتي، هو من ابتكر بدهاء هذا التموضع، عندما قال إن الشيوعيين يظنون أنه إسلامي والإسلاميين يظنون أنه شيوعي، وإن هذا دليل على تفرّده الفكري. للأسف، استهلكت نقطة التحدّث هذه وتم تكرارها من قبل كثيرين حتى فقدت معناها. المفكّر السلوفيني سلافوي جيجك، لم يصمت لعقدين بشأن كيف أن استقلاله الفكري جعل العرب يتهمونه بالصهيونية والصهاينة يتهمونه باللاسامية، قبل أن بات أخيراً بوقاً لـ«الناتو» يبرّر الإبادة في غزة.

كشف ردّ معين جابر، وتحويله لي إلى ذبابة إلكترونية لمحور الممانعة، الخلل في فكر شخوص ثورة 17 تشرين، ظانين أن كل من يكتب في «الأخبار» قد سلّم عقله إلى ديستوبيا إيرانية توتاليتارية متخيّلة، غير موجودة على أرض الواقع. تلك الأساطير في عقل الثائر اللبناني، لا تأخذ في الاعتبار أننا علمانيون وأن توافقنا السياسي مع حزب الله لا يعني توافقنا الاجتماعي معه. كما لا تستوعب تلك العقلية أننا نكتب في «الأخبار» في مساحة تسمح بنقد السياسة الخارجية الإيرانية في المشرق، وبنقد سياسات النظام السوري، وبنقد تدخّل حزب الله في سوريا.

لم يكن نقدي للثورة اللبنانية دفاعاً عن «المحور» بل كان نقداً علمياً قائماً على أولوية نقد اليسار لليسار. في ذلك نجد أنّ مآلات الثورة اللبنانية تشبه مآلات حراك «تمرّد» في مصر عام 2013. في البلدين كانت هناك احتجاجات واسعة بعد سنة من الانتخابات، أخذت لاحقاً صفة الحراك المعادي للإسلام السياسي، أي حراك يدّعي أنه معارٍ للفاشية بينما يملك بحد ذاته صفات فاشية، تتمترس بالدولة الرأسمالية-الأمنية (statism) بحجة الحفاظ على «سيادة» مصر من التدخّل التركي والحفاظ على «سيادة» لبنان من التدخّل الإيراني.

في هذه السياقات انحرف اليسار العربي عن مهام الحفاظ على إنجازات الانتفاضات الشعبية، وما يتطلّبه ذلك من إنشاء بنى بديلة على الصعيد المحلي والإقليمي، كإنشاء حزب أو ائتلاف يساري عربي موحّد، وانهمك، عوضاً عن ذلك، بخصومه المحليين. على فضائية ممانعة، لا يحبّها معين جابر، وصف أحد الضيوف عودة المؤسسة العسكرية إلى الحكم المباشر في مصر عن طريق حراك «تمرّد»، بأنه «إثبات لحب المصريين للحياة والفن والموسيقى». ما حدث في مصر من قبل يشبه ما يحدث الآن في لبنان، لسبب ما، يرى البعض أن سلاح حزب الله يمنع «حب الحياة» في بيروت وأنّ الجيش اللبناني هو الذي سينقذ لبنان من «الظلام».

سوف أتعمّد هنا اقتباس المعارض السوري ياسين الحاج صالح، لأن شخوص 17 تشرين يظنّون أن كتّاب «الأخبار» -القطيع الذي لا عقل له- يعتبرون قراءة «الجمهورية.نت» تابو معاصراً (على الهامش، ستجد لدى المعارضين السوريين العديد من المقولات الملهمة لن تجدها في صحافة الثورة اللبنانية -المنهمكة بمحاربة التنمّر- أخص بالذكر هنا نقد كرم نشار لحازم صاغية الذي عتب على «الجمهورية» لأنها منصة يسارية وليست منصة يمينية أو انعزالية). لنعد إلى الحاج صالح، الذي قال إن إمبريالية القوى الأجنبية، تخطف السيادة من الدول العربية، والدولة المحلية الرأسمالية-الأمنية تخطف السياسة من الشعب، والجماعات الجهادية تخطف الاجتماع من الناس. صحيح أن الثورة اللبنانية كانت ثورة على استحواذ الطائفة على الاجتماع والسياسة، ولكنها لم تكن ثورة تشكّك في مفهوم الدولة الرأسمالية-الأمنية المحلية ولم تكن ثورة بحق معادية للإمبريالية تمعن في المعنى الحقيقي لسيادة لبنان الغائبة منذ «استقلاله».

المشكلة الأساسية في الأيديولوجية الليبرالية ليسار الثورة اللبناني هي في ربطها تأسيس لبنان بسقوط الطغيان العثماني. هذا غير دقيق، تأسيس دولنا المشرقية مرتبط بشيء أكثر قتامة، هو موت اليسار العالمي في الحرب العالمية الأولى، ونكوص العالم إلى الفاشية. على هذا الأساس، من التناقض الادّعاء بأنك كوزموبوليتاني وداعم للسيادة في الوقت ذاته، ذلك لأن الكوزموبوليتانية الإسلامية ماتت دون أن تحل مكانها كوزموبوليتانية إنسانية، بل حل مكانها لبنان الحديث الكبير الذي نشأ -هو وحزب البعث- في فترة ما بين الحربين الفاشيتين.

العقل الليبرالي العربي، حمّل وزر هزيمتنا أمام إسرائيل بشكل كامل لأسبابنا الذاتية في الوقت نفسه الذي تبنّى فيه بكائيّة أن كل ما حل بنا سببه إيران. نحن لا نعيش في «دستوبيا إيرانية» بل نعيش في دستوبيا انعزالية، قائمة على أننا كلّنا كتائبيون؛ كلنا فينيقيون لبنانيون، وكنعانيون فلسطينيون، وفراعنة مصريون، كلنا نحب «السيادة» اللبنانية والقرار الفلسطيني «المستقل» وحقبة السادات «الذهبية»، وكلنا ندفع ثمن أيديولوجياتنا كل يوم.

معين جابر بنى موقفه السياسي المثالي، كشخصية عامة، على معارضة النظام السوري، ما لايعرفه معين هو أن فؤاد عجمي، أبو نظرية السيادة اللبنانية، كان قد احتفى في السبعينيات -وهو يحتفل بموت الوحدة العربية- بانعزالية حافظ الأسد وسياساته الواقعية المناهضة للتيار اليساري الراديكالي داخل «البعث». العالم المثالي الذي يعيش فيه معين بعيد عن الواقع، بعيد عن حقيقة أن والد معين يعمل في شركات إعلام وجامعات دول خليجية باتت تطبّع الآن مع النظام السوري (لا أعيّر معين هنا فكلّنا لنا أقرباء يعملون في الخليج وهذا من أعراض الدستوبيا التي نعيشها).

لكنّ هنالك أملاً ومخرجاً من هذه الدستوبيا. كان من السهل على السوريين، كما الكويتيين من قبلهم، أن يكرهونا نحن الفلسطينيين، وأن يصبحوا يمينيين وانعزاليين، لكن المجتمع الكويتي بات أكثر وحدوية واهتماماً بالقضايا العربية من «أبو عدي». والسوريون قاوموا مشاريع الانعزالية والتطبيع في ظروف الشتات المستحيلة، التقيت مرة بشاب وموسيقي سوري لاجئ في المهجر، أخبرني أنه محتار بين رغبته في العودة إلى الشام بعد منفى طويل الأمد وشدّ الرحال إلى القدس ويافا. في مثل تلك القلوب الناصعة نجد الشجاعة الحقيقية في مواجهة الدستوبيا.

* كاتب وباحث فلسطيني

أدب

باسم خندقجي يفوز بالجائزة العالمية للرواية العربية

«بوكر» دخلت سجون الاحتلال... أنسنة القاتل أم مقاومته؟

اول من امس الاحد، فاز الاسير في السجون الصهيونية باسم خندقجي بجائزة «بوكر» التي تسلّمها شقيقه يوسف بدلاً منه. لا يمكن إلا الاحتفاء بهذا الفوز المستحقّ، لكنّ جائزة ترعاها دولة تعتبر سجّان خندقجي «صديقاً» يجب أن تستدعي نقاشاً جدياً حول دور الثقافة، إن لم يكن حول ارتباطها بالمقاومة والقضايا العادلة وفي طليعتها قضية الشعب الفلسطيني ومجازر الإبادة التي يتعرض لها على مرأى ومسمع من العالم

في ردة فعل اختلطت فيها الفرحة بالغصة، لم يستطع يوسف خندقجي، شقيق الأديب الفلسطيني الأسير باسم خندقجي، أن يحبس الدموع في عينيه عند الإعلان في أبو ظبي ليل أول من أمس الأحد عن فوز رواية «قناع بلون السماء» (دار الآداب ـ «الأخبار» 27/4/2024) بـ «الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)» في دورتها الخامسة عشرة، على لسان الروائي والأديب السوري نبيل سليمان، رئيس تحكيم الجائزة وبعضوية كل من الروائي السوداني حمور زيادة، والباحثة والأكاديمية الفلسطينية سونيا نمر، والأكاديمي التشيكي فرانتشيك أوندراش، والناقد والصحافي المصري محمد شعير. أكّد سليمان في بيان الأسباب الموجبة لفوز الرواية: «يندغم في قناع بلون السماء الشخصي بالسياسي في أساليب مبتكرة، روايةٌ تغامر في تجريب صيغ سردية جديدة للثلاثية الكبرى: وعي الذات، وعي الآخر، وعي العالم، حيث يرمح التخييل مفككاً الواقع المعقّد المرير، والتشظّي الأسري والتهجير والإبادة والعنصرية. كما اشتبكت فيها، وازدهت، جدائل التاريخ والأسطورة والحاضر والعصر... كما توقّدت فيها صبوات الحرية والتحرر من كل ما يشوّه البشر، أفراداً ومجتمعات. إنها رواية تعلن الحب والصداقة هوية للإنسان فوق كل الانتماءات». إعلان لا يشير ولو بكلمة إلى نضالات الأسر والأسرى (ولا سيما ان الروائي نبيل سليمان هو أحد رؤاد أدب السجون في العالم العربي) وتختار فيه اللجنة كلماتها بدقّة وتعوزه الكثير من الشجاعة التي تميّزت بها الرواية التي وضعت تاريخ فلسطين الحقيقي والمطموس والمصادَر في مواجهة سرديّة المحتلين و«الأنبياء المزيفين»، وتمثل على امتداد صفحاتها الـ240 وغلافها المزيّن بقبة الصخرة وقطعة من القماش الفلسطيني المطرّز، مساحة اشتباك يومية مع المحتل، وجاءت تتويجاً لنضال خندقجي الطويل في الأسر، وتحويله زنزانته التي هُرّبت منها فصول الرواية على مراحل في سجن عوفر إلى مصنع للحكايات، ناهيك بهزّاتها الارتدادية في «المجتمع» الإسرائيلي نفسه. إذ كانت عائلة خندقجي قد أعلنت في وقت سابق على لسان شقيقه يوسف: «بقي على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أو أيّ من وزراء حكومته المتطرفين الخروج في مؤتمر صحافي وإعلان أنه وبينما لدينا أسرى في غزة لا نعرف عنهم شيئاً، هناك أسرى فلسطينيون يكتبون الروايات ويخرجونها إلى العالم»

> **إعلان لم يشر إلى نضالات الأسر والأسرى واللجنة اختارت كلماتها بدقة يعوزها الكثير من الشجاعة**

تعقيباً على الضغوط الهائلة وحملات التحريض التي قوبل بها إدراج الرواية ضمن القائمة القصيرة من قبل العدو وإعلامه ومستوطنيه. كما علّقت صحيفة «هآرتس»: «إرهابي فلسطيني متورّط في قتل مدنيين إسرائيليين ومحكوم بالسجن المؤبد ثلاث مرات، يتم ترشيحه لجائزة أدبية».

من جهته، كتب ياسر سليمان، رئيس مجلس أمناء «الجائزة العالمية للرواية العربية» حول «قناع بلون السماء»: «تجول رواية باسم خندقجي «قناع بلون السماء» في عوالم يتقاطع فيها الحاضر مع الماضي في محاولات من الكشف الذي ترتطم به الآنا بالآخر. كلاهما من المعذبين في الأرض، إلّا أنَّ أحدهما هو ضحية الآخر. في هذه العلاقة، تصبح النكبة الفلسطينية نصباً تذكاريًا بصفتها أثراً من آثار كارثة إنسانية لا علاقة لضحية الضحية فيها. في نهاية المطاف، ينزاح قناع البطل بفعل سماء حيفاوية، لتطل عبرها مريم المجدلية التي طفق البطل يبحث عنها؛ ليحرّرها من براثن دان براون في روايته «شيفرة دافنشي». ولو تأسّم ما كتبه بقدر أكبر من الشجاعة، ولا سيما في الجملة الأخيرة والإحالة إلى صراع السرديات وتحريرها من كذب الماكينة الهائلة للصهاينة وأعوانهم الغربيين، إلا أنّه لا يشفي عليلاً ولا يروي غليلاً: لا يمكن إلاّ الاحتفاء بفوز رواية مقاومة كتبها أسير بجائزة «البوكر» لهذا العام وهو فوز مستحقّ لا جدال فيه. لكن أسئلة مشروعة حول سياق الجائزة التي تشرف عليها دولة ترى في من يسجن باسم خندقجي «صديقاً»، يجب أن تستدعي نقاشاً جدياً حول دور الثقافة، إن لم يكن حول ارتباطها بالمقاومة والقضايا العادلة وفي طليعتها قضية الشعب الفلسطيني ومجازر الإبادة التي يتعرض لها على مرأى ومسمع العالم، ولكن على الأقل حول دور الثقافة في تمييز العدو من الصديق.

(الأخبار)

يحدث في القاهرة الآن

«الحشّاشين» ممنوع في إيران: إعلام السيسي يملؤه الحبور!

القاهرة ــ **أحمد فوزي**

لا يزال المسلسل المصري «الحشاشين» (تأليف عبد الرحيم كمال ـ إخراج بيتر ميمي) يثير الكثير من الجدل، منذ عرضه بداية في موسم شهر رمضان الماضي. لكن هذه المرة تأتي إثارته للجدل من إيران التي أعلنت عن منع عرض المسلسل باعتباره «يظهر

> **اختصر العمل التاريخ الحقيقي لـ«الحشاشين» وصوّرها على أنّها جماعة «اغتيالات»**

صورةً زائفة عن الإيرانيين، ويسعى إلى ربطهم ببدايات الإرهاب». هذا ما صرّح به رئيس «هيئة تنظيم الإعلام المرئي والمسموع» في طهران، مهدي سيفي، قائلاً: «إنّ بثّ المسلسل لم يعد معتمداً في البلاد»، وأنه «أنتج بنهج سياسي متحيز» في ظل رقابة على ما يشاهده الإيرانيون عموماً من إنتاجات أجنبية.

ورغم منع المسلسل من العرض على التلفزيون المحلي، إلا أن هناك تقارير إخبارية عن منصات عرضت المسلسل بالفعل مترجماً إلى الفارسية، لدى عرضه الأول في شهر رمضان. كما أنّ مسألة المنع في كل الأحوال لا تمنع المشاهدين من الوصول إلى ما يريدونه في أي وقت ومكان، فالموقف الإيراني بمنع المسلسل هو موقف رمزي تجاه مضمونه.

الغريب أنّ بعض المواقع الإخبارية المصرية احتفت بخبر منع عرض «الحشاشين» في إيران، باعتباره «المسلسل الذي أزعج طهران»، وأنّ إنتاج «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية التابعة للأجهزة الأمنية المصرية» للعمل ترك «تأثيراً كبيراً خارج البلاد»، في حين أن المنع أمر لا يحبّذه كل من يعمل في الإنتاج المرئي والمسموع. وسبق لمواقع «الشركة المتحدة» وصحفها أن نشرت تقارير إخبارية عن كون مواقع إيرانية تشيد بمسلسل «الحشاشين»، إلى جانب منصات ـ وصفتها الصحف بأنها «حرّة» ـ تترجم حلقاته إلى الفارسية وأنها تحظى بمشاهدة عالية في إيران، ناقلة «ريفيوهات» بعض المشاهدين التي تشيد بالمسلسل من موقع IMDB.

قدّم مسلسل «الحشاشين» إلى الجمهور بطريقة جعلته يقع في فخّ «لي ذراع الحقيقة» منذ حلقته الأولى من أجل الهوى السياسي لرجال الحكم في مصر الذين أصبحوا بشكل أو بآخر يتحكمون في كلّ الدراما المنتجة والمعروضة على الشاشات، وهو ما أدى إلى سخرية الجمهور الكثيفة من حلقات المسلسل وما تتضمنه من مغالطات حول طائفة «الحشاشين». إذ أراد صنّاع العمل أن يسقطوا الأحداث أيضاً على «جماعة الإخوان المسلمين»، جاعلين من حسن البنا، مؤسس «الجماعة» في بدايات القرن العشرين، نسخةً جديدةً من حسن الصباح، مؤسس فرقة «الحشاشين» في تسعينيات القرن الحادي عشر. وكان انتقاد حديث الأبطال والمغالطات التاريخية التي وقع فيها المؤلف عبد الرحيم كمال ـ بقصد أو من دون قصد ـ هي الصورة العامة التي انتشرت عن العمل في مواقع التواصل الاجتماعي. ورغم أنّه كتب على دعاية المسلسل جملة «أباطيل وأبطال... من وحي التاريخ»، فقد تعارض كثير مما عرضته دراما «الحشاشين» مع التاريخ الحقيقي لجماعة «الحشاشين» واختصر تاريخها في أنها جماعة «اغتيالات». وبالتالي، أصبح «الحشاشين» المسلسل الذي يستمد أهميته من الأخطاء والمنع أو المشكلات التي تثار حوله والأخبار التي تصدرها الشركة المنتجة كونه العمل الأهم والأضخم في تاريخ الدراما المصرية، وليس أهمية نابعة مما قدّمه فعلاً كإضافة للإنتاج الدرامي التاريخي في مصر.

حقّق «الحشاشين» نجاحاً جماهيرياً في مصر رغم كل الأخطاء والمطبّات التي وقع فيها، فقد أدّى بطولته كريم عبد العزيز، وأحمد عيد، وأخرجه بيتر ميمي وهو مخرج ثلاثية «الاختيار» التي حكت ما حدث في مصر من حرب على الإرهاب بعد عام 2011 وصولاً إلى تولّي الرئيس عبد الفتاح السيسي سدّة الحكم في عام 2014، وأنتجته «الشركة المتحدة» التابعة للاستخبارات، وهو ما يفسّر الكثير من اللغط الذي أثاره المسلسل، فقد أنتج على هوى الشركة ومن يوجّهونها.

لكنّ جانباً آخر لا يروى كثيراً حول «الحشاشين»، هو أن ميزانيته كانت ضخمة جداً وقد لا تعوّض. إذ استغرق تصويره حوالى عامين. ونظراً إلى عدم قدرة الميزانية على تغطية تصوير المشاهد الخارجية للنهاية بسبب أزمة الدولار في مصر (سبعة أيام في كازاخستان ويوم واحد في مالطا حسب مخرج العمل)، فقد عاد طاقم العمل إلى مصر حيث تم بناء الديكور الذي صوّرت فيه معظم الأحداث، بالإضافة إلى استخدام الغرافيك. وهذا يفسر المحاولة الدائمة للإيحاء بأنّ المسلسل لا يزال يحقق نجاحات حتى خارج حدود البلاد. وفي الكواليس، تسعى الشركة المنتجة حالياً إلى إنتاجه كفيلم سينمائي عبر مشاهد مصوّرة لم تُعرض في المسلسل، كمحاولة أخرى لتعويض جزء من الميزانية التي لم يفصح عنها بدقة، وإن كانت الأرقام المتداولة تفيد بأنّها تصل إلى 400 مليون جنيه مصري (ثمانية ملايين دولار)، كما يبين هذا الأمر أن المسلسل أنتج بلا خطة واضحة، حتى إنّ مشاهد غير معروضة منه ستكفي لصنع فيلم سينمائي منه!

من المسلسل

وقت للكتابة

أهلاً بكم في زمن «الانقراض الثالث»

أحمد دقا

كيف نتخيّل ذلك؟ حقاً، كيف ننظُر إلى نهاية هذا العالم الذي نعيش فيه؟ لا بُدّ من أنّ كل إنسان شغله ولو لمرّة واحدة على الأقلّ هذا السؤال. فهي حتمية تفكير في نهاية الأشياء، وخصوصاً أنّ ما كُتب وأُنتج في هذا الصدد كثير، منذ بداية وجودنا على كوكب الأرض. الكثير من الأساطير تناولت ذلك، وكُلّ الأديان التي وُجدت وتوجد الآن، فعلت ذلك. الكثير من الكُتب والأفلام، صبّت اهتمامها في هذا المجال. هل يقلقك ارتفاع درجات الحرارة؟ حسناً، يبدو أن عليك أن تفعل. وفقاً للعُلماء، فنحن نعيش الانقراض السادس. بدايةً سُميَ سادساً، لأنّ كوكب الأرض شهد خمس انقراضات جماعية سابقة، آخرها الانقراض الخامس قبل 65 مليون سنة، وتسبّب في اختفاء 80 في المئة من الحياة على كوكب الأرض (ومنها الديناصورات) و99 في المئة من الكائنات التي عاشت على كوكب الأرض منذُ بداية الحياة عليه اختفت. الإنسان نوع من أنواع الحياة على هذا الكوكب، وأيّ خلل في منظومة الحياة ومنظومة الأنواع، ستعود بالضرر عليه بلا شك وربّما ستتسبّب في انقراضه هو أيضاً.

«مع اكتشاف مخزونات الطاقة تحت الأرض، بدأ البشر في تغيير تركيب الغلاف الجوي، وهذا بدوره أدى إلى تغيير المناخ وكيمياء المحيطات. تكيّفت بعض النباتات وبعض الحيوانات عبر الانتقال، فتسلّقت الجبال وهاجرت تجاه القطبين. لكنّ أعداداً كبيرة منها ـ في البداية بالمئات ثم بالآلاف وربّما وصل العدد في النهاية إلى الملايين ـ وجدت نفسها وقد تقطّعت بها السُبل، فارتفعت معدّلات الانقراض وتغيّر نسيج الحياة.

لم يسبق لأي مخلوق على هذا الكوكب أن غيّر الحياة بهذا الشكل من قبل، لكن وقعت أحداث مشابهة أخرى، في حالات نادرة جداً في الماضي السحيق. تعرّض هذا الكوكب لتغيّر مدمر أدّى إلى هبوط مفاجئ في تنوع الحياة (الانقراضات الخمس).

تذكر إليزابيث كولبرت في كتابها «الانقراض السادس... تاريخ لا طبيعي» أنه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، انخفضت أعداد حيوانات وحيد القرن السومطري في البرية بشكل حاد، ويعتقد اليوم أنّ الأعداد المتبقية منه أقل من مئة. من بين الأنواع الثمانية للدببة في العالم، تُصنّف ستة منها على أنها إمّا «عرضة» للانقراض، وإمّا «مهددة بالانقراض». انخفض تعداد الفيلة الآسيوية بنسبة 50 في المئة على مدى الأجيال الثلاثة الماضية. أما الفيلة الأفريقية فوضعها أفضل، لكنها مثل وحيد القرن مهدّدة كذلك بسبب الصيد غير القانوني. قردة الأورانغوتان شهدت انخفاضاً في أعدادها بنسبة 25 في المئة. معظم القطط الكبيرة مثل الأسود والنمور والفهود والنمر الأميركي (jaguars) تناقصت أعدادها. وبعد قرن من الآن، قد تستمر البانداً والنمور ووحيد القرن في الحياة فقط في حدائق الحيوان. في وقت باكر من أربعينيات القرن التاسع عشر، اقترح تفسيران لحدوث انقراضات جماعية، الأوّل هو «التعديل الكبير في المناخ»، أيّده كل من تشارلز لايل وداروين الذي قال: «لا أستطيع أن أشعر بارتياح كبير تجاه العصر الجليدي وانقراض الثديات الكبيرة». أمّا الفريد والاس، فكان يرجّح كفّة التغيّر المناخي في ما خصّ الانقراض الحالي، لكنه غيّر رأيه في كتابه الأخير «عالم الحياة» حيث قال: «بالنظر إلى الموضوع كلّه مرّة أخرى، أنا مقتنع بأن سرعة انقراض الكثير من الثديات الكبيرة هي في الواقع ناتجة من أفعال الإنسان»، فيما أشار بول مارتن، من «جامعة أريزونا»، في بحثه «القتل المفرط ما قبل التاريخ»، إلى أنّه «عندما تُجرى مقارنة نقدية بين التسلسل الزمني للانقراض والتسلسل الزمني لهجرات الإنسان، سيتبين أن وصول الإنسان هو التفسير المنطقي الوحيد بشأن اختفاء الحيوانات العملاقة».

اليوم قضت البشرية على 60 في المئة من الثديات والطيور والأسماك والزواحف منذ عام 1970، وهذا ما أفضى إليه التقرير الذي نشره «الصندوق العالمي للحياة البرية» (wwf) عام 2018 وشارك في إعداده 59 عالماً حذّروا من أنّ القضاء على الحياة البرية هو الآن حالة طوارئ تهدّد الحضارة. قال المسؤول عن الصندوق في التقرير: «نمضي متخبّطين باتجاه الهاوية، فلو شهدت البشرية انحساراً في 60 في المئة من أعدادها، فهذا يعني فراغ قارات أميركا الشمالية والجنوبية وأفريقيا وأوروبا وأستراليا والصين، تماماً من السكان، ما اقترفته أيدينا يوازي ذلك تماماً».

إلى جانب ذلك، تبيّن دراسات أخرى أنه منذ ظهورها على سطح الأرض إلى يومنا هذا، قضت الحضارة البشرية على 83 في المئة من الثديات ونصف النباتات، ولو أوقفت البشرية اليوم تدميرها للطبيعة، فإن الكوكب يحتاج إلى ما بين 5 و7 ملايين سنة لكي تُعيد الطبيعة ترميم نفسها.

إننا نشهد نهاية العالم بالفعل، بل بالنسبة إلى أنواع معينة على الأرض فقد انتهى العالم أصلاً. على سبيل المثال، فإننا نشهد مؤشرات حرارية غير مسبوقة وفياضانات وتغيّرات مناخية عديدة يمكن الإحساس بها بشكل مباشر، أي إنها لا تحتاج إلى أن يقولها العُلماء لأحد، بل هي وقائع يومية معيشة.

في صيف عام 2023، بلغت الحرارة 47 درجة مئوية في الجنوب الإيطالي، ما دفع عُمّال المصانع إلى التهديد بالإضراب احتجاجاً على ظروف العمل المزرية تحت الحرّ الشديد، بينما اندلعت الحرائق في اليونان، وكسرت حرارة المياه في السواحل الإسبانية أرقاماً قياسية. كما أدّى هذا، ولعقود من الزمن، إلى تدمير الكثير من الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء نتيجة الحرائق التي تسبّب فيها التغيُّر المُناخي، منها حرائق لبنان التي تتكرر وتلك أيضاً التي يتكرر اندلاعها في أستراليا.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 30 نيسان 2024 العدد 5189

هوامش على دفتر «الطوفان»

الشهيدة سارة قشاقش «تنبعث» في لندن

حانين... خزّان الفدائيين

آمال خليل

في تظاهرات لندن المتضامنة مع الشعبين الفلسطيني واللبناني بوجه العدوان الإسرائيلي يوم الأحد الماضي، رُفعت صورة الشهيدة سارة قشاقش (11 عاماً) التي قضت مع عمتها الشهيدة مريم قشاقش مطلع الأسبوع الماضي على إثر غارة استهدفت منزل العائلة في حانين (قضاء بنت جبيل ـ جنوب لبنان). أعادت المجزرة اكتشاف حانين أمام العالم، ولكنها أمام الجنوبيين استحضرت مجزرة حانين التي ارتُكبت عام 1976 وسقط فيها عشرة من أبناء البلدة على يد إسرائيل وعملائها. والرابط بين المجزرتين، بأن حانين لم تحد عن مناصرة فلسطين. في ناظري وطفة صوفان (80 عاماً)، اختلط طيف قريبتها الشهيدة سارة المعلقة في صورة على الجدار، بصور طفليها الشهيدين جميل (5 سنوات) وجميلة (7 سنوات) اللذين لاقا المصير نفسه عام 1975. في حي المنازل قبالة منزل قشاقش، إنما قبل 49 عاماً، تعرض منزلها للقصف المدفعي من الموقع الإسرائيلي في مستعمرة سعسع المقابلة. قبل يوم واحد من القصف، رُصدت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين أوت إلى منزلها كالمعتاد حيث يستريحون ويأكلون ويبيتون قبل استكمال الطريق لتنفيذ عملياتهم ضد الحدود مع فلسطين المحتلة على بعد نحو خمسة كيلومترات من حانين. منزل صوفان على غرار عدد من منازل البلدة، دفع ثمن دعمه للفدائيين منذ نهاية الستينيات. في تلك الليلة، تساقطت القذائف على المنزل، فأصيب الطفلان بالشظايا واستشهدا في غضون أقل من شهر، متأثرين بإصابتهما.

(يوسف بزي)

لم يرتدع أهل حانين عن دعم الفدائيين والانخراط في تحرير فلسطين ورفض ضغوط قائد جيش العملاء الأسبق سعد حداد للتعامل مع إسرائيل. بقيت البلدة الواقعة وسط أحراج ووديان، ممراً للمقاومين من مختلف الفصائل الوطنية والفلسطينية، إلى أن فتحت إسرائيل الحساب. في نهاية صيف عام 1976، شرع جنود العدو وعملاؤهم بحصار حانين للضغط على أهلها. ولما لم ينفع الحصار، هاجموا البلدة ليل 25 تشرين الأول (أكتوبر). في ساحة البيدر التي شهدت تشييع الشهيدتين قشاقش الخميس الماضي، جمع العملاء الأهالي، كباراً وصغاراً ونساء وأطفالاً. ومن الساحة، اقتادوا عدداً من الرجال وأعدموهم، فيما كانوا قد قتلوا سيدتين في منزلهما ليلاً. بعد انتهاء الهجوم، فرّ الأهالي باتجاه الوديان. حملت وطفة أطفالها وهربت باتجاه عيتا الشعب. وفي طريقها، مرّت أمام منزلها لتجد العملاء ينهبونه. هكذا فعلوا بسائر منازل حانين قبل أن يحرقوها ويدمروها. لم يبقَ سوى مسجد «بنات يعقوب» الذي حولوه إلى زريبة للمواشي، بحسب زينب قشاقش التي نجت من المجزرة عندما كانت في التاسعة من عمرها. تشتت أهل حانين في المناطق وفي المهجر، منهم من مكث لسنوات في خيام في منطقة الأولي في صيدا أو في مبانٍ قيد الإنشاء. احتاجوا سنوات طويلة لكي يعيدوا ربط الأواصر، حتى حلّ تحرير الجنوب عام 2000. أعاد الأجداد إعمار منازلهم وتعرف الأبناء إلى مسقط رأسهم للمرة الأولى. حينها، نصب كل منهم خيمة على أنقاض منزله في انتظار إنجاز ورشة إعماره.

رغم مرارة القتل والتهجير، لم تتخلَ حانين عن فلسطين حتى بعد 24 عاماً من تحريرها. «ما دامت إسرائيل موجودة وما دامت فلسطين محتلة، لن تتخلى حانين عن مسؤولياتها» قال أحمد صوفان نجل وطفة. عندما كان في السابعة عشر من عمره، التحق بالمقاومة الوطنية ثأراً لحانين. قريبه فضل الله صوفان التحق ثأراً لوالده أحمد الذي قطّعه العملاء في مجزرة 1976 وحرقوه في منزله. «لكل تلك الأسباب، اشتغلنا مقاومة وسنبقى»، تقول الحاجة وطفة.

على بالي

أسعد أبو خليل

شاهدتُ مقابلة مع سمير عطاالله. أنا أقرأ له بانتظام ولعقود. الكتّاب اللبنانيّون في صحف الخليج نوعان: غير الموهوبين (لا أتحدّث حصراً عن خيرالله خيرالله وهدى الحسيني) والموهوبون مثل سمير عطاالله. له أسلوب جذّاب يشدّ. لكنّ عطاالله منصرف لذمّ الشيوعيّة والناصريّة وكل أعداء النظام السعودي على مرّ تاريخه المعاصر. لكن ما استفزّني في المقابلة كلامه عن محمد حسنين هيكل. يقول عنه إنه خالٍ من المصداقيّة وغير مهني صحافياً. لم أصدِّق ما قال، وخصوصاً أنّه في نفس المقابلة اعترف أنّه في حياته الصحافيّة يُعدّ «محسوباً على السعوديّة»، ويُكرّر العبارة مزهوّاً. كيف توفِّق بين احترام المهنة وبين أن يكون الصحافي محسوباً على نظام عُرف بعدم قدرته على اجتذاب مؤيّدين بالمجّان (على عكس تجربة عبد الناصر)؟ يلوم هيكل لأنه كتب عن مصطفى أمين، مع أنّ الوثائق الأميركيّة أثبتت صحّة ما كتبه هيكل (على عطاالله أن يطّلع على كتاب توم وينر «إرث من رماد» عن تاريخ الاستخبارات الأميركيّة). كانت مراسلات عطاالله لـ «النهار» ممتعةً في القراءة، إذ إنه يُجيد وصف البلدان التي يزورها. لكن: لماذا لا يزال يحمل الضغينة ضد الناصريّة والشيوعيّة؟ عبد الناصر مات قبل أكثر من خمسين عاماً، والشيوعية اندثرت (وفي لبنان أصبحت الأرزة بحجم المنجل والمطرقة في رمز الحزب الشيوعي). يقول إن عاملةً في مكتب سفريات روسي في زمن الشيوعية وبّخته لأنه ضحك. المصداقيّة، يا سمير؟ يعترف بأنّ الأمير سلمان دافع عن منع «النهار» من دخول المملكة، إذ ذهب إليه كي يقول له إنه لا يريد أن يرأس تحرير الجريدة إذا كانت ممنوعة من الدخول. سلمان لم يعترض على مضمون الجريدة، بل اعترض على عدم إبراز أخبار المملكة (الخبر الذي أزعجه كان عن افتتاح جسر لم تضعه الجريدة على الصفحة الأولى). لماذا يتنطّح الكتّاب اللبنانيّون في صحف الخليج في العودة إلى الماضي لحمل ضغائن المملكة أو المشيخة أو السلطنة؟ ثم يقوم بهجاء النظام السوري مع أنّنا (نحن قرّاؤه) نتذكّر مدائحه لحافظ الأسد وابنه عندما كان الرجلان متوافقَين مع... المملكة.

مفكرة

تونس أعلنتها ثورةً: «يلعن بو الفسفاط»

هل بدأت ثورة «الربيع العربي» حقّاً في تونس عام 2011 أم أنّها تعود إلى عام 2008؟ هذا هو السؤال الجوهري الذي يطرحه وثائقي «يلعن بو الفسفاط» للمخرج والكاتب التونسي سامي تليلي (الصورة). الفيلم الحائز جائزة أفضل وثائقي عربي في «مهرجان أبو ظبي السينمائي» 2012، يستمر عرضه على منصّة «أفلامنا» حتى الثامن من أيّار (مايو) حيث يستعرض تليلي مدينة الرديف في تونس، التي تعتمد بشكل كامل على إنتاج الفوسفات، وقد ثارت عام 2008 على فساد الدولة والظروف القاسية التي يعيشها أهلها.

«يلعن بو الفسفاط: فيلم وثائقي»: حتّى 8 أيّار (مايو) ـ منصّة «أفلامنا».
للاستعلام: 01/383808

زياد وطلال: مجانين يا بلدنا!

يستقبل الدكتور طلال مريضاً غير اعتيادي، لتصبح اللقاءات بينهما غير اعتياديّة. تقع أحداث مسرحيّة «هل هالشي طبيعي؟»، التي تجمع الممثل طلال الجردي بالمسرحيّ زياد عيتاني، في عيادة طبيب نفسي في بيروت. المسرحيّة التي تنطلق عروضها غداً على خشبة «مترو المدينة» (إخراج رياض الشيرازي. كتابة خالد صبيح)، تعكس حواراتها التي تتحوّل أحياناً إلى اشتباك بين نمطين اجتماعيين وتفكيرين مختلفين، العقد المتراكمة عند الشخصيتين، منذ سنوات الطفولة الأولى في زمن الحرب الأهليّة، إلى عصر الانهيار الشامل في لبنان في قالب كوميدي.

«هل هالشي طبيعي»: غداً ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (كليمنصو، بيروت). للاستعلام: 76/309363

«صحافيون من أجل فلسطين» يواصلون الضغط

«صحافيون من أجل فلسطين» هو تجمّع أُطلق في بيروت في شهر شباط (فبراير) هذا العام، تزامناً مع إطلاق حملة جمع تواقيع للصحافيين في لبنان والعالم العربي، للضغط من أجل تحريك القضيّة المرفوعة أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة منذ نيسان (أبريل) 2022، لمحاسبة إسرائيل على جرائم الاستهداف المتعمّد للصحافيين والمرافق الإعلاميّة. يدعو التجمّع إلى مؤتمر صحافي يُقام اليوم في «ملتقى السفير» لتسليم ممثل الاتحاد الدولي للصحافيين في لبنان تواقيع الصحافيين المشاركين في حملة التجمّع من أجل الضغط وتحريك القضيّة.

«صحافيون من أجل لبنان: مؤتمر صحافي»: اليوم ـ الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً ـ «ملتقى السفير» (الحمرا).
للاستعلام: 71/753886

منار علي حسن تروي أوجاع الجسد

سبع نساء لبنانيّات يعانين من حالة مرضيّة مزمنة ومؤلمة، تُعرف باسم «الفيبروميالجيا» (التهاب العضلات الليفي) يحضرن في معرض «حكايات أجساد مؤلمة» الذي يُفتتح بعد غدٍ في «غاليري جانين ربيز». تتعمّق الفنانة اللبنانيّة منار علي حسن، التي تُعد واحدة من النساء السبع، في روايات الأمراض المزمنة والإيماءات الجسدية، مسلّطة الضوء على طبيعة هذه التجارب التي تُعرقل مسار الحياة وتكشف معانيها وآثارها.

«حكايات أجساد مؤلمة»: الخميس 2 أيّار ـ الساعة الخامسة عصراً ـ «غاليري جانين ربيز» (الروشة).
للاستعلام: 01/868290

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com